وقائع الندوة الدولية السابعة

السلم المجتمعي وممكنات مواجهة التحديات الراهنة

١٢ شعبان ١٤٣٩ هـ الموافق ٢٨ أبريل ٢٠١٨ م

سلسلة الندوات

٧

ⓒ مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي للبحوث والدراسات الإسلامية
السلم المجتمعي وممكنات مواجهة التحديات / مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي للبحوث والدراسات الإسلامية: - الدمام ١٤٤٠هـ
١٧٠ ص: ٢٤ سم
ردمك: ؟-؟-؟؟؟؟-؟؟؟-٩٧٨
١- ؟؟؟؟؟؟؟؟ - ؟؟؟؟ ٢- ؟؟؟؟؟؟؟؟؟ ٣- ؟؟؟؟؟ أ. العنوان
ديوي ؟؟؟،؟؟؟ ؟؟؟؟/١٤٤٠

ما ورد في هذا الكتاب يعبر عن رأي الباحثين ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

حُقُوقُ الطبع مَحفُوظة

لمركز الأمير عبدالمحسن بن جلوي
للبحوث والدراسات الإسلامية
الشارقة. ص.ب ٤١١١٦، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٥٧٧٦٠١٨ (٩٧١٦+)
فاكس: ٥٧٧٦٥٥٧ (٩٧١٦+)
الدمام - حي الحمراء - الكورنيش - المملكة العربية السعودية
ص.ب: ٣٤٠٠ الرمز البريدي: ٣١٤٧١
هاتف: ٨٣٥٦٤١٦ - ٠٠٩٦٦٣/٨٣٥٦٤١٢
فاكس: ٠٠٩٦٦٣/٨٣٥٦٤١٧
www.jalawicenter.com
الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م

رقم الإيداع: ؟؟؟؟/؟؟؟؟
ردمك: ؟-؟-؟؟؟؟؟-؟؟؟-٩٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةٌ

يكاد يكون مصطلح السلم الشغل الشاغل والاستفهام المستمر الذي تسوقه الأذهان المتفكرة والمجتمعات المتأثرة بهذا المصطلح وتداعياته سواء الإيجابي النافع الذي أثمر جناه مجتمعات آمنة هانئة تسعى لغدها باطمئنان حاضرها، هذا المجتمع الذي وعى واسترعى سمعه وإمكاناته ليكون السلم ركناً أصيلاً في كل مسارب حياته وثناياها؛ إذ بدونه لا أفق ينظر له ولا حاضر نُنَظِّر له، حيث بفقده تصعد أجيالاً لا تدرك للحياة طعماً ويكون لمزالقها طُعم تتقاذفه المنايا والرزايا وتعتصره الهموم وترتشف منه السموم؛ لأن بوصلة السلم عندها اهتزت فما عادت تعرف معروفاً ولا تذر منكراً.

كما أن المجتمعات التي هي للسلم متمثلة ولمآلاته اليانعة متأملة ترقى وتصعد في طريق سالك ممهد، لا يعرف دهاليز الشتات الاجتماعي الذي تجلى بفقد السلم، فلا يمكن لأمة أن تسمو مالم تكن للسلم المجتمعي معايشة وفي فضاءاته تدور وتطوف فكرياً وروحياً وجسدياً؛ إذاً لابد لكل مجتمع أن يتمثل هذا المصطلح (السلم)، ويعي كيف يشكل وجدانه وضميره الجمعي والفردي على خطى هذا السلم، وكيف يرتقي هذا السُلَّم.

فالسلم حالة من التدرج والارتقاء الفردي والجماعي التي يحياها المجتمع ويعيشها الفرد.

لكن هذا السلم المجتمعي في وقتنا الراهن يعيش مواجهات تجتذبه وتعتصره، وهو معها في سجال قد ينال من السلم بقدر ما يجهله أهله من قيمته فلا يدركون ذلك إلا بعد تجرع زعاف ما يضاد هذا السلم، ومن أبرز هذه التحديات

الفضاءات الرقمية المفتوحة التي ذابت أمامها الحدود وعجزت في تكبيلها القيود، فكيف السبيل لمواجهتها وحماية مجتمعاتنا من ويلاتها؟

ولا يمكن أن ننسى بحال التنوع الذي تعيشه المجتمعات، والذي يشكل نسيجها الذي حيكت خيوطه عبر تاريخ ممتد قد يهترئ ويفتت تحت مخالب التهديدات والضغوط التي تطل برأسها وتبرز آثارها بصور وأنماط أغلبها غير مألوف، وبعضها مزوق بكلمات وبتغيير السياقات والحروف؛ فنتج عنها ما نتج.

لأجل ذلك كان لابد من فهم مصطلح السلم المجتمعي وأهميته وسبل تفعيله؛ فانبرى **مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي للبحوث والدراسات الإسلامية** في الشارقة لعقد ندوة دولية تحت رعاية وحضور صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، رعاه الله تعالى، وبمشاركة نخبة من المفكرين والباحثين، وتمت خلال الندوة معالجة ثلاثة موضوعات رئيسية هي:

أولاً: الصور الذهنية للسلم المجتمعي، وتجلياتها في الواقع.

ثانياً: الفضاءات الرقمية وتحدي السلم المجتمعي.

ثالثاً: ضمانات السلم المجتمعي بين الوحدة والتنوع.

مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي
للبحوث والدراسات الإسلامية

حاكم الشارقة يشهد ندوة «السلم المجتمعي» في مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي

شهد صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، الندوة الدولية السابعة لمركز الأمير عبدالمحسن بن جلوي للبحوث والدراسات الاسلامية في مقر المركز بالشارقة، **في ٢٨ إبريل ٢٠١٨** والتي جاءت بعنوان «السلم المجتمعي وممكنات مواجهة التحديات الراهنة».

وثمن صاحب السمو حاكم الشارقة، في مداخلة لسموه خلال الندوة جهود مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي، مؤكداً سموه أن المركز يقدم أفكاراً نيّرة تخدم أصحاب القرار.

وأشار سموه إلى أن القرآن الكريم دعا إلى المسؤولية المجتمعية المشتركة للرجال والنساء على حدٍ سواء، مقرونةً بالتعارف كمنهج محدد بالمبادئ والإيمان في الأمور كافة التي يقوم بها الأفراد في المجتمع، حيث إن الله سبحانه وتعالى حدّد إطار التعارف في الكرم، والتقوى التي يجب أن تكون هي الإطار الفاعل للتصرفات الفردية كافة، مستندا في ذلك إلى قوله تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير).

وأوضح سموه أن الله سبحانه وتعالى – ومن خلال الآية الكريم – يعلم ما تنضوي عليه النفوس من أغراض التواصل والتعارف الذي يجب أن يكون مفيداً للمجتمع، داعياً سموه إلى إعمال التقوى ووضعها في المقدمة، خاصة فيما يتعلق بحقوق الناس جميعاً.

وكانت فعاليات الندوة قد بدأت بكلمة لسمو الأميرة الدكتورة سارة بنت

عبدالمحسن بن جلوي آل سعود، رئيس عام مركز الأمير عبدالمحسن بن جلوي للبحوث والدراسات الإسلامية، رحبت فيها بصاحب السمو حاكم الشارقة مقدمة أسمى آيات الشكر والتقدير لسموه على رعايته للندوة ولدعمه الدائم للمركز في مختلف فعالياته العلمية والمعرفية.

وقالت سموها «نعيش في أرض حاضر قلق متوتر، سريع التحول، كثير التغيرات، متتالي الهزات، مُحاصر من شرق وغرب، وشمال وجنوب بالالتباس والتعقيد، والاختلاف والخلاف، وكثرة التوجهات والوجهات، وتنوع ملامح التفكير، بين التسالم والتصادم، التصالح والتصارع، التقارب والتباعـد، تحكمنا فيه مجموعة من المصطلحات (الحرية، العدالة، الديموقراطية، التغيير، النهضة، التقدم، الإصلاح، الحقوق، والوسطية... وغيرها كثير) والتي صاغتها تحولات المفهوم، وشكلتها تغلب المصالح، وحولتها من وسائل التقاء وتعاون، إلى شرارات تؤجج بؤر الصراع الفكـري، والنزاع المذهبي، والتـوتـر المجتمعي، والاقتتال الدموي، بسوء فهم، أو إشكالية تطبيق. لتنعكس سلباً على مفهوماتنا الدينية، وموروثاتنا الثقافية، وهويتنا المجتمعية. فكان الفعل، ورد الفعل كلاهما عنيفاً حاداً متضاداً. متراوحاً بين القبول والرفض، الالتحام والتفكك، الاندماج والعزلة في صراع تنافس محتدم».

وأضافت رئيس عام مركز الأمير عبدالمحسن بن جلوي: بين واقع حياتي حقيقي معاش، وعوالم افتراضية مفتعلة مُحاصِرة، تتشابك دوائرها بقوة، لتطبق على عقلية الفرد ونفسيته، فكره وثقافته، إيمانه ومعتقداته؛ تزلزل أرض اليقين في قلبه، وتملأ بالشروخ جدران واقعه، وتلقي بظلالها على قيمه، وتشوه بعض مبادئه، وتحولها إلى هجين غريب، يزعزع سكينته، ويكشف عوار تماسكه

الداخلي، وهشاشة سلمه المجتمعي، وضعف أسوار مقاومته الخارجية، وقابليته ومجتمعه للانهيار السريع تحت ضغط فكر قادم، وثقافة جديدة، وطمع مستعر ليجد نفسه يقف وحيداً، لا يملك نسقاً فكرياً واضح المفهومات، أو رؤى تحدد له ملامح الطريق إلى سلمه المجتمعي، أو وعياً أخلاقياً أصيلاً، يحيل المفهومات والقيم إلى واقع عملي معاش يحتمي به.

وتساءلت سمو الأميرة الدكتورة سارة بنت عبد المحسن بن جلوي آل سعود في ختام كلمتها عن المحاور التي تحاصر السلم المجتمعي في عالمنا المعاصر قائلة: أي سلم مجتمعي نأمل فيه؟

في مفهومه، ومعناه، وصوره الذهنية، وتجلياته الواقعية، وهل نملك وعياً أخلاقياً يحيل المفهومات والقيم إلى واقع عملي؟

وهل الفضاءات الرقمية والعوالم المفتوحة، تتحدى هذا السلم وتؤثر فيه وتبتلعه، لتعيد صياغة المجتمع، وتشكيل فكره وقيمه وهويته وفق مقاصدها وغاياتها؟

هل نملك استراتيجية حضارية مستقبلية واضحة المعالم، تعزز ضمانات السلم المجتمعي في تحقيق وحدته، وتنوعه الثقافي والاجتماعي والاثني دون الإضرار بأحد؟

وهل التعدد والتنوع خيار لنا، أو ضرورة حتمية؟ وكيف يستطيع المجتمع الحفاظ على وحدته وتماسكه في سيره المستقبلي؟.

بعد ذلك بدأت أولى جلسات الندوة التي ناقشت محور الصور الذهنية للسلم المجتمعي، وتجلياتها في الواقع. وناقش الباحثون المشاركون فيها مفاهيم السلم المجتمعي، والوعي ودوره في تشكيل السلم المجتمعي، والعوالم المفتوحة وتأثيرها في صياغة المجتمع وتشكيل قيمه وهويته، إلى جانب ورقة ناقشت

شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها في السلم المجتمعي.

أما الجلسة الثانية التي جاءت بعنوان: ضمانات السلم المجتمعي بين الوحدة والتنوع، فقد قدم المشاركون فيها ورقتين تناولت الأولى التعددية والتنوع الاجتماعي والثقافي والإثني، وناقشت الثانية: وحدة المجتمع وتماسكه في ظل التوقعات المستقبلية.

وشهدت الندوة مداخلات من الحضور الذين ناقشوا موضوعات السلم المجتمعي وتأثيرات التعددية الثقافية، والتعايش الاجتماعي، والثورة الرقمية المتمثلة في شبكات التواصل الاجتماعي والمجتمعات الجديدة الافتراضية، وضرورة العمل على تحصين المجتمع وحضه على التمسك بقيمه وعاداته لتفادي سلبيات التواصل الكوني الحديث.

وتفضل سموه في نهاية الندوة بتكريم المشاركين والمتحدثين في الندوة من العلماء والباحثين ومديري الجلسات.

حضر الندوة إلى جانب صاحب السمو حاكم الشارقة كل من سمو الأميرة الدكتورة سارة بنت عبد المحسن بن جلوي آل سعود رئيس عام مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي للبحوث والدراسات الإسلامية، وسمو الأميرة مشاعل بنت عبد المحسن بن جلوي آل سعود عضو مجلس أمناء مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي للبحوث والدراسات الإسلامية، وسعادة محمد عبيد الزعابي رئيس دائرة التشريفات والضيافة، وعدد من الباحثين والمختصين والمفكرين وممثلي وسائل الإعلام المختلفة.

المكتب الإعلامي لصاحب السمو حاكم الشارقة

كلمة سمو الأميرة الأستاذة الدكتورة
سارة بنت عبد المحسن بن جلوي آل سعود - الرئيس العام للمركز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الذي هدانا من ظلال، وآمننا من خوف، وأسبغ علينا نعم دينه بالسلم والسلام..

والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الذي رسم لنا الطريق، وأرشدنا للصلاح، وسار بنا إلى النجاة.

صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم الشارقة.

ضيوفنا الأفاضل من أعضاء مجلس الأمناء، مشايخ، وعلماء، وحضور كرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في الزمان.. بين الأمس المختفي خلف غبار التشويه، والغد المتخفي بين أحضان ضباب المجهول، يقف اليوم حائراً، قلقاً، يقاوم بخوف وتردد معاول الاقتلاع من الجذور، ويترقب بحذر وتوجس الانطلاق نحو المستقبل، بحثاً عن الأمن والسكينة، والازدهار.

وفي المكان.. بين الماضي الذي نعتز به، والمستقبل الذي نطمح إليه. نعيش في أرض حاضر قلق متوتر، سريع التحول، كثير التغيرات، متتالي الهزات، مُحاصر من شرق وغرب، وشمال وجنوب بالالتباس والتعقيد، والاختلاف والخلاف، وكثرة التوجهات والوجهات، وتنوع ملامح التفكير،

بين التسالم والتصادم، التصالح والتصارع، التقارب والتباعـد، تحكمنا فيه مجموعة من المصطلحات (الحرية، العدالة، الديموقراطية، التغيير، النهضة، التقدم، الإصلاح، الحقوق، والوسطية... وغيرها كثير) والتي صاغتها تحولات المفهوم، وشكلتها تغلب المصالح، وحولتها من وسائل التقاء وتعاون، إلى شرارات تؤجج بؤر الصراع الفكـري، والنزاع المذهبي، والتـوتـر المجتمعي، والاقتتال الدموي، بسوء فهم، أو إشكالية تطبيق. لتنعكس سلباً على مفهوماتنا الدينية، وموروثاتنا الثقافية، وهويتنا المجتمعية. فكان الفعل، ورد الفعل كلاهما عنيفاً حاداً متضاداً. متراوحاً بين القبول والرفض، الالتحام والتفكك، الاندماج والعزلة. في صراع تنافس محتدم.

بين واقع حياتي حقيقي معاش، وعوالم افتراضية مفتعلة مُحاصِرة، تتشابك دوائرها بقوة، لتطبق على عقلية الفرد ونفسيته، فكره وثقافته، إيمانه ومعتقداته؛ تزلزل أرض اليقين في قلبه، وتملأ بالشروخ جدران واقعه، وتلقي بظلالها على قيمه، وتشوه بعض مبادئه، وتحولها إلى هجين غريب، يزعزع سكينته، ويكشف عوار تماسكه الداخلي، وهشاشة سلمه المجتمعي، وضعف أسوار مقاومته الخارجية، وقابليته ومجتمعه للانهيار السريع. تحت ضغط فكر قادم، وثقافي جديد، وطمع مستعر. ليجد نفسه يقف وحيداً، لا يملك نسقاً فكرياً واضح المفهومات، أو رؤى تحدد له ملامح الطريق إلى سلمه المجتمعي، أو وعياً أخلاقياً أصيلاً، يحيل المفهومات والقيم إلى واقع عملي معاش يحتمي به.

وعندها وتحت وطأة احتياجات الفرد الأساسية، وسيرورة المجتمع، وضغوط المتغيرات الداخلية والخارجية، وتشابك العلاقات بينها، تبدأ رحلة الاغتراب عن الذات، ودورة من الغبش والتشوش الفكري والنفسي للفرد، ونسيج المجتمع حوله، ما يهيئهما لحدوث حالة من الفصام، وعدم التجانس،

وربما الصدام، بمحاولة الفرد الانفصال عن مجتمعه، وعدم الرضا ببيئته بأبعادها الدينية، والفكرية، والثقافية، وتحديه لها، ويبدأ المجتمع بفرض ضغوطه لشد الفرد نحو هذا، أو ذاك من الاتجاهات الفكرية الدينية، والمدنية، أو السياسية.

ما قد يسلم إلى إشكالية كبرى قد تشرذم الفرد، وتهز سلم المجتمع، وتحدث فيه شروخاً يصعب التعامل معها.

يتلفت يمنه ويساراً، ويبحث، هنا وهناك عن واحة أمن حضارية مستقبلية، يعتصم بها وتحقق له أمنه الفكري، وسلمه المجتمعي وتحميه من الذوبان، أو التحجر.

ويتساءل في نفسه عن احترام حقوقه، وحرية فكره، وقبول رأيه، عن حوارات راشدة تقوّم ما يبرز من إعوجاج فكري حوله، وممارسات شاذة، وتحول دون انتشارها بمحبة ولين وحجة؟

يبحث هنا وهناك، فلا يجد سوى فضاءات لا حدود لها تشده إليها بقوة وعنف، وتساؤلات تكبر وتتكاثر حتى تغمر عقله وكيانه ووجوده، وحياته بأبعادها المتعددة.

ويعنفه السؤال.. من أين وإلى أين تقودنا الأحداث، وتسيرنا المتغيرات وتشدنا القيود؟!

تساؤلات كثيرة أفرزتها تحولات واقع يتغير بنا في كل لحظة، يهدد وجودنا الإنساني، وتوجهنا الفكري، وسلمنا المجتمعي، وقبل ذلك وبعده وسطية ديننا العظيم.

فأي سلم مجتمعي نأمل فيه؟

في مفهومه، ومعناه، وصوره الذهنية، وتجلياته الواقعية، وهل نملك وعياً

أخلاقياً يحيل المفهومات والقيم إلى واقع عملي؟

هل الفضاءات الرقمية والعوالم المفتوحة، تتحدى هذا السلم وتؤثر فيه وتبتلعه، لتعيد صياغة المجتمع، وتشكيل فكره وقيمه وهويته وفق مقاصدها وغاياتها؟؟

هل نملك استراتيجية حضارية مستقبلية واضحة المعالم،تعزز ضمانات السلم المجتمعي في تحقيق وحدته، وتنوعه الثقافي والاجتماعي والإثني دون الإضرار بأحد؟

هل التعدد والتنوع خيار لنا، أو هو ضرورة حتمية؟ وكيف يستطيع المجتمع الحفاظ على وحدته وتماسكه في سيره المستقبلي؟

هذه الأسئلة، تفتح أمامنا أبواباً كثيرة للتساؤلات الكبرى، والولوج إليها ليس بالأمر السهل، في ظل تشابك الواقع وتعقد مساراته، بين اختلاف الرؤى، وتعدد النشاطات العقلية، والتوجهات المصلحية، والبيئات النفسية والاجتماعية، والضغوطات الداخلية والخارجية، المحلية والدولية، في ظل مفهومات متغيرة مختلفة، تسعى لمسايرة التحولات المستمرة في طبيعة الأشياء بصورة غير معقولة، والتي قد تنحرف عن إدراك حقيقة الواقع.

ولكن، لعلنا نجد في الطروحات الفكرية والعلمية المقدمة في أوراق هذه الندوة، إجابات شافية، واستثارة لمناقشات جادة، قد تسهم في تقديم حلول منصفة، وتعطي إضاءات لدروب تقودنا إلى فتح أبواب المستقبل الآمن.

ختاماً..

صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان القاسمي لن أقول لك شكراً، فكلمات الشكر تتواري خجلى منكسرة أمام مشاعل النور التي تبثها في الدروب، وتغرسها في العقول والنفوس.

فبعلمك وحكمتك، وثاقب بصيرتك، وما كساها من دين صادق، ونية سليمة، وقلب محب، وإخلاص لله، يسرالله لك الطريق، وأسكن محبتك القلوب.

صاحب السمو منذ عرفتكم من أعوام كثيرة، وأنتم تشرقون شمس أمل في سمائنا، تلقي بدفء شعاعها على نفوسنا وفكرنا، كلما حاصرتنا ظلمات خيبات واقع محبط وسوداوية جهل مركب، وأنانية طمع مقيت.

قد يعتقد بعض من يضمه مجلسنا هذا اليوم أنني أبالغ في مجاملتكم، ولكن، لو عرفوكم كما أعرفكم لأدركوا مدى تقصيري في حقكم.

شكراً لكم شيوخنا الكرام، وعلماؤنا الأفاضل، وضيوفنا الأعزاء على مشاركتنا هذه الليلة، وتعاونكم الإيجابي الصادق.

شكراً لكل من أعطى بحضوره الليلة قبساً من نور المعرفة والعلم، ومديد التعاون والدعم.

شكراً لكل من أضاء ليلتنا هذه بفكر، ونقاش، وتحمل معنا مسؤولية تحقيق غدٍ آمن لفكر سلم مجتمع واعٍ.

شكراً لمنسوبي مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي بفرعيه الدمام والشارقة، رفقاء الطريق الذين يعملون معاً بروح الفريق الواحد رغم بعد المكان على ما يبذلونه من جهود، وما يقومون به من عمل.

لكم مني جميعاً صادق الشكر، وخالص الدعاء.

ودمتم بأمن وآمان، وسلم وسلام، وخطى ثابته راسخة على طريق الحق والوعي، نحو مستقبل مشرق بما يحبه الله ويرضاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وقائع الندوة الدولية السابعة

السلم المجتمعي وممكنات مواجهة التحديات الراهنة

١٢ شعبان ١٤٣٩ هـ الموافق ٢٨ أبريل ٢٠١٨ م

سلسلة الندوات

٧

مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤٠هـ
السلم المجتمعي وممكنات مواجهة التحديات الراهنة / مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي للبحوث والدراسات الإسلامية: - الدمام ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م
١٩٦ ص: ٢٤ سم
فهرسة المجلس الوطني للإعلام/ الإمارات العربية المتحدة
رقم الطلب: MC-02-01-4185289
التصنيف العمري: E
تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام

ما ورد في هذا الكتاب يعبر عن رأي الباحثين ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

حُقوقُ الطبعِ مَحفُوظة
لمركز الأمير عبدالمحسن بن جلوي
للبحوث والدراسات الإسلامية

الشارقة. ص.ب ٤١١١٦، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٥٧٧٦٠١٨ (٩٧١٦+)
فاكس: ٥٧٧٦٥٥٧ (٩٧١٦+)
الدمام - حي الحمراء - الكورنيش - المملكة العربية السعودية
ص.ب: ٣٤٠٠ الرمز البريدي: ٣١٤٧١
هاتف: ٨٣٥٦٤١٦ - ٨٣٥٦٤١٢/٠٠٩٦٦٣
فاكس: ٨٣٥٦٤١٧/٠٠٩٦٦٣
www.jalawicenter.com
الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م

الترقيم الدولي
٩٧٨-٩٩٤٨-٣٨-٠٧٨-٨

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةٌ

يكاد يكون مصطلح السلم الشغل الشاغل والاستفهام المستمر الذي تسوقه الأذهان المتفكرة والمجتمعات المتأثرة بهذا المصطلح وتداعياته سواء الإيجابي النافع الذي أثمر جناه مجتمعات آمنة هانئة تسعى لغدها باطمئنان حاضرها، هذا المجتمع الذي وعى واسترعى سمعه وإمكاناته ليكون السلم ركناً أصيلاً في كل مسارب حياته وثناياها؛ إذ بدونه لا أفق ينظر له ولا حاضر نُنَظِّر له، حيث بفقده تصعد أجيالاً لا تدرك للحياة طعماً ويكون لمزالقها طُعم تتقاذفه المنايا والرزايا وتعتصره الهموم وترتشف منه السموم؛ لأن بوصلة السلم عندها اهتزت فما عادت تعرف معروفاً ولا تذر منكراً.

كما أن المجتمعات التي هي للسلم متمثلة ولمآلاته اليانعة متأملة ترقى وتصعد في طريق سالك ممهد، لا يعرف دهاليز الشتات الاجتماعي الذي تجلى بفقد السلم، فلا يمكن لأمة أن تسمو مالم تكن للسلم المجتمعي معايشة وفي فضاءاته تدور وتطوف فكرياً وروحياً وجسدياً؛ إذاً لابد لكل مجتمع أن يتمثل هذا المصطلح (السلم)، ويعي كيف يشكل وجدانه وضميره الجمعي والفردي على خطى هذا السلم، وكيف يرتقي هذا السُلَّم.

فالسلم حالة من التدرج والارتقاء الفردي والجماعي التي يحياها المجتمع ويعيشها الفرد.

لكن هذا السلم المجتمعي في وقتنا الراهن يعيش مواجهات تجتذبه وتعتصره، وهو معها في سجال قد ينال من السلم بقدر ما يجهله أهله من قيمته فلا يدركون ذلك إلا بعد تجرع زعاف ما يضاد هذا السلم، ومن أبرز هذه التحديات

الفضاءات الرقمية المفتوحة التي ذابت أمامها الحدود وعجزت في تكبيلها القيود، فكيف السبيل لمواجهتها وحماية مجتمعاتنا من ويلاتها؟

ولا يمكن أن ننسى بحال التنوع الذي تعيشه المجتمعات، والذي يشكل نسيجها الذي حيكت خيوطه عبر تاريخ ممتد قد يهترئ ويفتت تحت مخالب التهديدات والضغوط التي تطل برأسها وتبرز آثارها بصور وأنماط أغلبها غير مألوف، وبعضها مزوق بكلمات وبتغيير السياقات والحروف؛ فنتج عنها ما نتج.

لأجل ذلك كان لابد من فهم مصطلح السلم المجتمعي وأهميته وسبل تفعيله؛ فانبرى **مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي للبحوث والدراسات الإسلامية** في الشارقة لعقد ندوة دولية تحت رعاية وحضور صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، رعاه الله تعالى، وبمشاركة نخبة من المفكرين والباحثين، وتمت خلال الندوة معالجة ثلاثة موضوعات رئيسية هي:

أولاً: الصور الذهنية للسلم المجتمعي، وتجلياتها في الواقع.

ثانياً: الفضاءات الرقمية وتحدي السلم المجتمعي.

ثالثاً: ضمانات السلم المجتمعي بين الوحدة والتنوع.

مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي
للبحوث والدراسات الإسلامية

كلمة سمو الأميرة الأستاذة الدكتورة
سارة بنت عبد المحسن بن جلوي آل سعود - الرئيسة العامة للمركز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الذي هدانا من ظلال، وآمننا من خوف، وأسبغ علينا نعم دينه بالسلم والسلام..

والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الذي رسم لنا الطريق، وأرشدنا للصلاح، وسار بنا إلى النجاة.

صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم الشارقة.

ضيوفنا الأفاضل من أعضاء مجلس الأمناء، مشايخ، وعلماء، وحضور كرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في الزمان.. بين الأمس المختفي خلف غبار التشويه، والغد المتخفي بين أحضان ضباب المجهول، يقف اليوم حائراً، قلقاً، يقاوم بخوف وتردد معاول الاقتلاع من الجذور، ويترقب بحذر وتوجس الانطلاق نحو المستقبل، بحثاً عن الأمن والسكينة، والازدهار.

وفي المكان.. بين الماضي الذي نعتز به، والمستقبل الذي نطمح إليه. نعيش في أرض حاضر قلق متوتر، سريع التحول، كثير التغيرات، متتالي الهزات، مُحاصر من شرق وغرب، وشمال وجنوب بالالتباس والتعقيد، والاختلاف والخلاف، وكثرة التوجهات والوجهات، وتنوع ملامح التفكير،

بين التسالم والتصادم، التصالح والتصارع، التقارب والتباعـد، تحكمنا فيه مجموعة من المصطلحات (الحرية، العدالة، الديموقراطية، التغيير، النهضة، التقدم، الإصلاح، الحقوق، والوسطية... وغيرها كثير) والتي صاغتها تحولات المفهوم، وشكلتها تغلب المصالح، وحولتها من وسائل التقاء وتعاون، إلى شرارات تؤجج بؤر الصراع الفكـري، والنزاع المذهبي، والتـوتـر المجتمعي، والاقتتال الدموي، بسوء فهم، أو إشكالية تطبيق. لتنعكس سلباً على مفهوماتنا الدينية، وموروثاتنا الثقافية، وهويتنا المجتمعية. فكان الفعل، ورد الفعل كلاهما عنيفاً حاداً متضاداً. متراوحاً بين القبول والرفض، الالتحام والتفكك، الاندماج والعزلة. في صراع تنافس محتدم.

بين واقع حياتي حقيقي معاش، وعوالم افتراضية مفتعلة مُحاصِرة، تتشابك دوائرها بقوة، لتطبق على عقلية الفرد ونفسيته، فكره وثقافته، إيمانه ومعتقداته؛ تزلزل أرض اليقين في قلبه، وتملأ بالشروخ جدران واقعه، وتلقي بظلالها على قيمه، وتشوه بعض مبادئه، وتحولها إلى هجين غريب، يزعزع سكينته، ويكشف عوار تماسكه الداخلي، وهشاشة سلمه المجتمعي، وضعف أسوار مقاومته الخارجية، وقابليته ومجتمعه للانهيار السريع. تحت ضغط فكر قادم، وثقافي جديد، وطمع مستعر. ليجد نفسه يقف وحيداً، لا يملك نسقاً فكرياً واضح المفهومات، أو رؤى تحدد له ملامح الطريق إلى سلمه المجتمعي، أو وعياً أخلاقياً أصيلاً، يحيل المفهومات والقيم إلى واقع عملي معاش يحتمي به.

وعندها وتحت وطأة احتياجات الفرد الأساسية، وسيرورة المجتمع، وضغوط المتغيرات الداخلية والخارجية، وتشابك العلاقات بينها، تبدأ رحلة الاغتراب عن الذات، ودورة من الغبش والتشوش الفكري والنفسي للفرد، ونسيج المجتمع حوله، ما يهيئهما لحدوث حالة من الفصام، وعدم التجانس،

وربما الصدام، بمحاولة الفرد الانفصال عن مجتمعه، وعدم الرضا ببيئته بأبعادها الدينية، والفكرية، والثقافية، وتحديه لها، ويبدأ المجتمع بفرض ضغوطه لشد الفرد نحو هذا، أو ذاك من الاتجاهات الفكرية الدينية، والمدنية، أو السياسية.

ما قد يسلم إلى إشكالية كبرى قد تشرذم الفرد، وتهز سلم المجتمع، وتحدث فيه شروخاً يصعب التعامل معها.

يتلفت يمنه ويساراً، ويبحث، هنا وهناك عن واحة أمن حضارية مستقبلية، يعتصم بها وتحقق له أمنه الفكري، وسلمه المجتمعي وتحميه من الذوبان، أو التحجر.

ويتساءل في نفسه عن احترام حقوقه، وحرية فكره، وقبول رأيه، عن حوارات راشدة تقوّم ما يبرز من إعوجاج فكري حوله، وممارسات شاذة، وتحول دون انتشارها بمحبة ولين وحجة؟

يبحث هنا وهناك، فلا يجد سوى فضاءات لا حدود لها تشده إليها بقوة وعنف، وتساؤلات تكبر وتتكاثر حتى تغمر عقله وكيانه ووجوده، وحياته بأبعادها المتعددة.

ويعنفه السؤال.. من أين وإلى أين تقودنا الأحداث، وتسيرنا المتغيرات وتشدنا القيود؟!

تساؤلات كثيرة أفرزتها تحولات واقع يتغير بنا في كل لحظة، يهدد وجودنا الإنساني، وتوجهنا الفكري، وسلمنا المجتمعي، وقبل ذلك وبعده وسطية ديننا العظيم.

فأي سلم مجتمعي نأمل فيه؟

في مفهومه، ومعناه، وصوره الذهنية، وتجلياته الواقعية، وهل نملك وعياً

أخلاقياً يحيل المفهومات والقيم إلى واقع عملي؟

هل الفضاءات الرقمية والعوالم المفتوحة، تتحدى هذا السلم وتؤثر فيه وتبتلعه، لتعيد صياغة المجتمع، وتشكيل فكره وقيمه وهويته وفق مقاصدها وغاياتها؟؟

هل نملك استراتيجية حضارية مستقبلية واضحة المعالم،تعزز ضمانات السلم المجتمعي في تحقيق وحدته، وتنوعه الثقافي والاجتماعي والإثني دون الإضرار بأحد؟

هل التعدد والتنوع خيار لنا، أو هو ضرورة حتمية؟ وكيف يستطيع المجتمع الحفاظ على وحدته وتماسكه في سيره المستقبلي؟

هذه الأسئلة، تفتح أمامنا أبواباً كثيرة للتساؤلات الكبرى، والولوج إليها ليس بالأمر السهل، في ظل تشابك الواقع وتعقد مساراته، بين اختلاف الرؤى، وتعدد النشاطات العقلية، والتوجهات المصلحية، والبيئات النفسية والاجتماعية، والضغوطات الداخلية والخارجية، المحلية والدولية، في ظل مفهومات متغيرة مختلفة، تسعى لمسايرة التحولات المستمرة في طبيعة الأشياء بصورة غير معقولة، والتي قد تنحرف عن إدراك حقيقة الواقع.

ولكن، لعلنا نجد في الطروحات الفكرية والعلمية المقدمة في أوراق هذه الندوة، إجابات شافية، واستثارة لمناقشات جادة، قد تسهم في تقديم حلول منصفة، وتعطي إضاءات لدروب تقودنا إلى فتح أبواب المستقبل الآمن.

ختاماً..

صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان القاسمي لن أقول لك شكراً، فكلمات الشكر تتوارى خجلى منكسرة أمام مشاعل النور التي تبثها في الدروب، وتغرسها في العقول والنفوس.

فبعلمك وحكمتك، وثاقب بصيرتك، وما كساها من دين صادق، ونية سليمة، وقلب محب، وإخلاص لله، يسرالله لك الطريق، وأسكن محبتك القلوب.

صاحب السمو منذ عرفتكم من أعوام كثيرة، وأنتم تشرقون شمس أمل في سمائنا، تلقي بدفء شعاعها على نفوسنا وفكرنا، كلما حاصرتنا ظلمات خيبات واقع محبط وسوداوية جهل مركب، وأنانية طمع مقيت.

قد يعتقد بعض من يضمه مجلسنا هذا اليوم أنني أبالغ في مجاملتكم، ولكن، لو عرفوكم كما أعرفكم لأدركوا مدى تقصيري في حقكم.

شكراً لكم شيوخنا الكرام، وعلماؤنا الأفاضل، وضيوفنا الأعزاء على مشاركتنا هذه الليلة، وتعاونكم الإيجابي الصادق.

شكراً لكل من أعطى بحضوره الليلة قبساً من نور المعرفة والعلم، ومديد التعاون والدعم.

شكراً لكل من أضاء ليلتنا هذه بفكر، ونقاش، وتحمل معنا مسؤولية تحقيق غدٍ آمن لفكر سلم مجتمع واعٍ.

شكراً لمنسوبي مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي بفرعيه الدمام والشارقة، رفقاء الطريق الذين يعملون معاً بروح الفريق الواحد رغم بعد المكان على ما يبذلونه من جهود، وما يقومون به من عمل.

لكم مني جميعاً صادق الشكر، وخالص الدعاء.

ودمتم بأمن وآمان، وسلم وسلام، وخطى ثابته راسخة على طريق الحق والوعي، نحو مستقبل مشرق بما يحبه الله ويرضاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مداخلة صاحب السمو
الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي
عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة حفظه الله ورعاه[1]

شهد صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، الندوة الدولية السابعة لمركز الأمير عبدالمحسن بن جلوي للبحوث والدراسات الاسلامية في مقر المركز بالشارقة، في ٢٨ إبريل ٢٠١٨ والتي جاءت بعنوان «السلم المجتمعي وممكنات مواجهة التحديات الراهنة».

وثمن صاحب السمو حاكم الشارقة، في مداخلة لسموه خلال الندوة جهود مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي، مؤكداً سموه أن المركز يقدم أفكاراً نيّرة تخدم أصحاب القرار.

وأشار سموه إلى أن القرآن الكريم دعا إلى المسؤولية المجتمعية المشتركة للرجال والنساء على حدٍ سواء، مقرونةً بالتعارف كمنهج محدد بالمبادئ والإيمان في الأمور كافة التي يقوم بها الأفراد في المجتمع، حيث إن الله سبحانه وتعالى حدّد إطار التعارف في الكرم، والتقوى التي يجب أن تكون هي الإطار الفاعل للتصرفات الفردية كافة، مستندا في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾.

وأوضح سموه أن الله سبحانه وتعالى – ومن خلال الآية الكريم – يعلم ما تنضوي عليه النفوس من أغراض التواصل والتعارف الذي يجب أن يكون مفيداً للمجتمع، داعياً سموه إلى إعمال التقوى ووضعها في المقدمة، خاصة فيما يتعلق بحقوق الناس جميعاً.

---

(١) للاطلاع على الخبر كاملاً وكما ورد من المكتب الإعلامي لصاحب السمو حاكم الشارقة ينظر الملحق رقم ١.

الوعي ودوره في تشكيل السلم المجتمعي: قراءة في المسارات والمآلات

أ.د. سعيد بن أحمد الأفندي

مدير مركز البحوث الاجتماعية والإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز
المشرف على كرسي الأمير نايف بن عبدالعزيز للقيم الأخلاقية
المملكة العربية السعودية

مقدمة:

ينعقد هذا الملتقى الفكري المتميز في ظل خلافات شديدة ومتوترة تحدث بين المكونات المتعددة لمجتمعات عربية وإسلامية وشرق أوسطية وأوروبية وآسيوية وأمريكية، بل وعالمية متعددة، سواء كانت دينية أو عرقية أو مذهبية أو طائفية أو إتنية أو مناطقية أو عشائرية أو سياسية-فكرية، ولا أدل على ذلك مما جرى حديثاً، ولا يزال يجري، في شتى الدول والأوطان منذ ربع قرن تقريباً، أي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وما كان يسمى بعالم القطبين السياسيين الكبيرين في العالم، وظهور ما سمي بالعولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية، وهو ينعقد لدراسة مفاهيم السلم المجتمعي، وما تعترضه من مضائق ومخاطر وتحديات، ودراسة ممكنات مواجهة هذه التحديات وتخطيها للمحافظة على السلم المجتمعي بمفهومه التعارفي والتعايشي والتعاوني في كل مجتمع من المجتمعات، وفي كل وطن من الأوطان؛ تجنباً للصراعات الداخلية المدمرة والمفتتة (والتي ينطبق عليها المثل القائل: تقسيم المقسم وتجزئة المجزأ)، تحقيقاً للأمن والاستقرار اللذين يشكلان ركيزتي التقدم والازدهار والحياة الإنسانية الرشيدة.

ومهمتي في هذا الحوار، الذي أتوقع أن يكون ثرياً ومثمراً، هي معالجة الفقرة الأولى من المحور الأول لهذه الندوة وعنوانه: السلم المجتمعي: مفاهيم ومصطلحات. ويبدو لي أن هذا الموضوع يمكن أن يكون مدخلاً ضرورياً لمقاربة الموضوع الأساسي، إذ لا بد من تحديد المصطلحات ومفاهيمها أولاً حتى لا نتيه في منعرجاتها والتواءاتها، ونتيه بعد ذلك في معالجتها والحكم عليها، والحكم على الشيء فرع عن تصوره، كما يقول علماء الأصول عندنا، ولكنهم يقولون أيضاً: لا مشاحّة في المصطلحات أو في الاصطلاح، بمعنى أننا قد نطلق مصطلحات متقاربة ومتعددة على مفهوم واحد، فلا ينبغي أن نقع إزاء ذلك في

المشاحّة والحرتقة والمناكفة الشكلية!

أولاً: السلم المجتمعي:

السلم المجتمعي: ماذا نقصد بالسلم المجتمعي؟، ما دلالة هذا المصطلح وما المصطلحات الأخرى التي تقترب دلالتها ومفهومها منها؟

واضح، بادئ ذي بدء، أن مصطلح السلم المجتمعي يعني السلم داخل المجتمع وبين أفراده ومكوناته، والتعبير بالمجتمعي قريب من الاجتماعي في الظاهر، وإن كنا نرى أن نسبة السلم إلى المجتمع تعني السلم داخل الجماعة التي تشكل وحدة موضوعية أو ذاتاً جماعية منفصلة عن غيرها ومتشابكة فيما بينها ومتضامنة، فالاجتماع فعل والمجتمع كيان وذات، وبالتالي فإن مصطلح السلم المجتمعي يبدو أوضح في الدلالة من مصطلح السلم الاجتماعي، لأنه يمس الكيان كله وليس بعض مكوناته أو وحداته. هناك في الواقع عدة مصطلحات أطلقت على حالة الهدوء والسلام الاجتماعي، وبالتأمل فيها نجد أنها متقاربة في اللفظ والدلالة، وقد يكون بينها تداخل، وقد يكون بعضها أعم من الآخر أو أخص منه، وسنحاول فيما يلي أن نستقصي تلك المصطلحات ثم نعرج بعد ذلك على المفاهيم والدلالات.

ثانياً: مصطلحات ومفاهيم متقاربة:

تداول المهتمون بالسلم المجتمعي عدة مصطلحات منها: السلم الاجتماعي، والسلم الأهلي، والسلم الوطني، والسلم الداخلي، ومنها: الأمن المجتمعي بدلاً من السلم، والأمن الاجتماعي والتعايش السلمي المجتمعي أو الوطني، ويلاحظ أن هذه المصطلحات تتمحور حول لفظتين هما: السلم والأمن، ويلحق بهما لفظ التعايش، باعتبار أن التعايش يفترض قبول العيش مع الآخر بسلام وأمان، ولا شك في أن المعطى لهذه المصطلحات مشتق من المعنى الأصلي لكل من الكلمات الثلاث: السلم والأمن والتعايش.

مامعنى كلمة السَّلم والسِّلم والسلام؟ وما معنى الأمن؟ وماالمعنى العام للتركيب المتداول «التعايش السلمي» الذي اشتهر بعد الحرب العالمية الثانية في الخمسينات والستينات من القرن الميلادي الماضي وما بعدها، وكان معناه سابقاً قبول العيش المشترك بسلام وبدون حرب بين الدول والأمم والمعسكرات. ولعل المعاني تتضح أكثر من خلال معرفة أضداد هذه الكلمات أيضاً، لأنه «وبضدها تتميز الأشياء»، أو «والضد يظهر حاله (أو حسنه) الضد»، كما قيل.

١) معنى السلم والسلام:

السلم والسلام هما اسمان مشتقان من الفعل سلم، أي أمن من كل مايؤذيه أو يقلق باله أو ضميره، والسلام يعني في الأصل السلامة، ومنه قيل للجنة دار السلام، لأنها دار السلامة من الآفات والمنغصات. والسلام أيضا السلامة من الفتن والاحتراز عنها. والسَّلم والسِّلم هو الأمان والصلح والموادعة، والسلم (بفتح السين واللام) يراد به الاستسلام والإذعان حسب السياق، كقوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ فَلَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سَبِيلٗا﴾ (النساء: ٩٠)، أي الخضوع والانقياد. والسَّلْم هو الإسلام في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ (البقرة: ٢٠٨).

وفي اللغات الأوروبية: السلم هو الهدوء والسكينة والنظام، وهو غياب النزاع والحرب والعنف، وهو مفهوم يشير إلى حالة من الهدوء والسكينة وغياب الاضطراب والحرب والتنازع بين الأفراد والجماعات والدول.

٢) معنى الأمن:

الأمن والأمان هو الاطمئنان على النفس والأهل والمال والعرض، وهو ضد الخوف أو الخطر والفزع ونقيضه، واللا أمن هو حالة من الخوف والفزع تسيطر على الأفراد بسبب الفتن والفوضى والاضطراب، وقد جاء في الحديث النبوي (وهو حديث حسن): «من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده،

عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها »! ومعنى آمنا في سربه: «أي غير خائف على نفسه وأهله وعياله ومسكنه وطريقه، فهو آمن من أن يقتله أحد أو يعتدي عليه أو يسرق بيته أو يهتك عرضه».

وفي اللغات الأجنبية: الأمن هو الاطمئنان وعدم الخوف وعدم الفزع والقلق، والأمن عندهم هو حالة النفس الواثقة والمطمئنة التي يعتقد صاحبها بأنه في مأمن من أي خطر، وهو الثقة، والطمأنينة، والسكينة. و«هو حالة راحة واطمئنان تنتج من الغياب الواقعي للخطر سواء كان خطراً مادياً أو معنوياً»، وهو أيضاً «التنظيم والشروط المادية والاقتصادية والسياسية الخاصة التي توفر هذه الحالة من الاطمئنان»، ويقول بعض الكتاب في فرنسا: إن أمن الأفراد في المجتمعات الحديثة لا يعتمد اليوم على الرعب من العقوبات الشديدة المؤلمة» ويقول آخر: « إن أمن الحياة العامة هو كأمن الجسم الفردي، فقد أصبح اليوم مؤسساً على آلية الدفاع الذاتي عن نفسه» وهذا مفهوم جديد لتحقيق الأمن المجتمعي والمحافظة عليه، أي أن المجتمع أصبح على درجة من التنظيم والتشابك والتعاون بحيث أصبح قادراً على الدفاع عن أمنه بشكل آلي أوتوماتيكي!

٣) معنى التعايش:

العيش هو الحياة، والتعايش كلمة مشتقة من الفعل عاش يعيش، وصيغة المشاركة منه فاعل يفاعل، أي عايش يعايش: ومعنى الفعل يعايش: يعيش مع غيره في زمان واحد ومكان واحد، أو في فضاء واحد وفي وقت واحد، أي يشاركه في العيش في مكان واحد أو في دولة واحدة أو في وطن واحد أو في مجتمع واحد. فهو عيش مشترك في مكان واحد يقر كل من الطرفين المتعايشين بحق الآخر في العيش معه فيه. وقد يفيد أيضاً معنى العيش معاً على المودة والعطاء وحسن العلاقة. والتعايش بالمعنى السياسي الحديث: هو اتفاق ضمني بين مجموعتين أو حزبين أو دولتين على عدم اللجوء إلى الحرب لتسوية

الخلافات بينهما، وإذا وصفنا به مجتمعاً ما وقلنا: مجتمع متعايش، قصدنا بذلك أن أهل هذا المجتمع يعيشون في وئام وتوافق، أي يعيشون في تساكن وتوافق فيما بينهم داخل المجتمع على الرغم من اختلافاتهم الدينية والمذهبية والسياسية، إنهم يختلفون ولكنهم يتعايشون. وقد نبه بعض الباحثين في العلاقات الدولية إلى أنه يجب التفرقة بين التعايش والسلام، إذ إن الطرفين المتعايشين يظلان حذرين، وفي أغلب الأحيان يظلان متعاديين، لكنهما يقبلان بأن اختلاف إيديولوجيتهما ونظامهما الاجتماعي والسياسي لا يسبب وحده اندلاع الحرب بينهما. وقد استعملت كلمة التعايش بكثرة خلال الحرب الباردة التي استمرت قرابة خمسين عاماً (منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي «١٩٤٥-١٩٩٠»، وكان ذلك خيراً لكل من المعسكرين الغربي والسوفييتي من أن يحرقا العالم بأسره في محرقة نووية. وقد يستعمل مصطلح التعايش السلمي بمعنى حاجة خصمين أو مجموعتين في مجتمع ما إلى التفكير في حل سلمي يرضي الطرفين ويؤمن لهما فرصة العيش بسلام.

وفي اللغات الأجنبية: التعايش هو الوجود الذاتي المشترك (وهو مصطلح ديني مسيحي يعني الوجود الذاتي المشترك للأقانيم الإلهية الثلاثة عندهم: (الآب والابن والروح القدس)! والتعايش بشكل عام عندهم هو الوجود والعيش المشترك في وقت واحد (مع فكرة أن يتحمل الأشخاص المتعايشون بعضُهم بعضاً). ومنذ نهاية الحرب العالمية الكبرى أصبح **التعايش السلمي** مصطلحاً سياسياً يعني: مبدأ التسامح المتبادل بقبول وجود مجموعة من الأمم المتخاصمة ولكنها تعيش معاً على هذا الكوكب(أمم اشتراكية وأخرى رأسمالية) وبدون حروب بينها.

ثالثاً: المفاهيم السياسية والاجتماعية للمصطلحات السابقة:

١) مفهوم السلم الاجتماعي أو المجتمعي: هو حالة بلد أو مجتمع ليس في حرب، أو هو حالة نهاية حرب أو نزاع في مجتمع ما، أو هو حالة السلم والتفاهم

بين أفراد المجتمع الواحد وبين شرائحه وقواه المختلفة، وإذا أخذنا التعريفات اللغوية بعين الاعتيار يكون مفهوم السلم أو السلام الاجتماعي هو سيادة التناغم والتفاهم والتوافق بين مختلف شرائح المجتمع ومكوناته المتعددة بعيداً عن الاحتراب والعنف والنزاع المسلح. وهناك من يقدم مفهوماً واسعاً للسلم الاجتماعي ويحدد مفهومه بغياب الاضطراب وجميع صور العنف والاحتراب داخل المجتمع الواحد، كالجرائم الكبرى المنظمة، والإرهاب، والنزاعات العرقية أو الدينية أو الطائفية أو المناطقية، وسيادة التفاهم والوئام والتوافق بين شرائح المجتمع ومكوناته المختلفة على تحقيق الخير والصالح العام.

وانطلاقاً من معنى السلام بشكل عام، فإن السلم المجتمعي إما أن يعرف بغياب المظاهر السلبية مثل العنف والاضطراب والاحتراب بين مكونات المجتمع الواحد، وإما أن يعرف بحضور المظاهر الإيجابية مثل سيادة الهدوء والاستقرار والتفاهم والتوافق بين مكونات المجتمع الواحد.

٢) وأما مصطلح السلم الأهلي، فمفهومه قريب جداً، إن لم يكن مرادفاً، لمفهوم السلم المجتمعي، لأن المجتمع هو مجموع الأفراد والأسر الذين يكونونه، وهؤلاء الأفراد والأسر هم أهل المجتمع الأصلاء، وأي نزاع بينهم هو نزاع مجتمعي، وبالتالي فهو نزاع أهلي، وكل سلم بينهم هو سلم أهلي، وبالتالي فهو سلم اجتماعي.

وفي رأينا أن الأمن الاجتماعي قريب جداً في مفهومه من السلم المجتمعي والسلم الأهلي، لأن الأمن هو الاطمئنان وهو ضد الخوف والفزع، وذلك عنصر أساسي من عناصر السلم الاجتماعي، فلا سلم اجتماعياً أو مجتمعياً إذا غاب الأمن بأنواعه المختلفة، وبالتالي فإن الأمن الاجتماعي يمكن أن يعتبر محور السلم المجتمعي. ولعل الأمن بصوره ومجالاته المختلفة، وخاصة الأمن الاجتماعي، يعتبر قاعدة أساسية لتحقيق السلام المجتمعي، وعندما يضطرب

الأمن الاجتماعي يختل السلام المجتمعي، بل إن كثيرين من الباحثين يقرون بأن السلم الأهلي والأمن الاجتماعي ذوا دلالة واحدة، وهما يعنيان معاً الرفض المستمر لكل أشكال التقاتل والاحتراب، أو مجرد الدعوة إليه، أو التحريض عليه أو تبريره وتسويغه بأي حجة أو ذريعة، أو نشر ثقافة العنف والصراع الحتمي بين فئات المجتمع الواحد بحجة وجود الاختلافات الدينية أو المذهبية أو العرقية أو المناطقية وادعاء عمقها وتجذرها بين شرائح المجتمع، وهذه ولا شك ذريعة واهية وحجة داحضة (لأنها موجودة دائماً عبر التاريخ وفي كل المجتمعات)

٣) **ما يسمى بالسلم الداخلي**، هو ليس سوى السلم المجتمعي، أي السلم داخل المجتمع وليس خارجه، وقد أطلق عليه هذا الاسم لتمييزه عن السلم الخارجي والأمن الخارجي الذي يتعلق بأعداء الوطن الخارجيين وعدوانهم وتهديدهم لأمن الوطن والمجتمع من الخارج. فالسلم الداخلي هو السلم الاجتماعي، وهو السلم المجتمعي، وهو السلم الوطني الداخلي، وهو السلم الأهلي، وكل هذه المصطلحات ذات دلالة واحدة. ولا بد أن نشير هنا أيضاً إلى أن السلم الداخلي لا يقصد به السلم النفسي، أو السلم الروحي داخل النفس والروح الفردية، لكن قد توجد في السلم النفسي الوجداني بعض عناصر السلم الأهلي أو الاجتماعي، فالسلم النفسي أو الداخلي هو الطمأنينة والسكينة، وهو غياب الشك والتوجس والخوف المرضي والقلق والاضطراب، والسلم الاجتماعي هو غياب الخوف والاضطرابات والنزاعات والعنف المدمر نفسياً واجتماعياً، ومن هنا فإن حصول الأمن والطمأنينة عملية مركبة مستمرة ومتبادلة بين الفرد والمجتمع، فعندما نصل إلى الأمن النفسي والروحي فإن ذلك يمكن أن يقودنا إلى طرق جديدة عندما نجد أنفسنا أمام تحديات طارئة تواجهنا بشراسة وإلحاح، وتعمل على تنغيص هدوئنا واستقرارنا وأمننا الداخلي والخارجي!!

٤) **السلم الوطني أو الأمن الوطني:** والمقصود به الأمن والسلم داخل حدود

كل وطن من الأوطان، أي الأمن والسلام بين سكان الوطن وأهله، أي السلام والوئام والتفاهم والتوافق بين أصحاب الوطن(وهم الذين يسمون بالمواطنين بالمصطلح السياسي الحديث)، مهما اختلفت أديانهم ومذاهبهم وعشائرهم وأصولهم العرقية واللغوية والمناطقية، وهو عين مفهوم السلم الأهلي والسلم الاجتماعي، مع إظهار رابطة الانتماء إلى وطن واحد وكيان دولي قانوني متميز، أي تحديد الرابطة المكانية والقانونية والحقوقية للانتماء والارتباط.

٥) **ولإكمال الحديث عن هذه المصطلحات** التي ترتبط بالسلم المجتمعي نذكر بعض المصطلحات التكميلية، وهي:

١- التماسك الاجتماعي ٢- التضامن الاجتماعي ٣- التكامل الاجتماعي ٤- التوازن الاجتماعي ٥- التواصل الاجتماعي ٦- الوحدة الاجتماعية ٧- الوحدة الوطنية

وفي رأينا أن هذه المصطلحات بمفاهيمها المتقاربة ليست مرادفة لمصطلح السلم المجتمعي بقدر ماهي مفاهيم فرعية تحقق وظيفة مهمة في تحقيق السلم المجتمعي العام، لأنها كلها تؤكد ضرورة توسيع وتفعيل المشترك المجتمعي وتجاوز الاختلافات الفئوية الخاصة، كما أنها تؤكد مفاهيم وآليات مساعدة لتحقيق السلم المجتمعي، كمفاهيم التضامن والتكامل والتوازن والتواصل التي تعتبر وسائل لتحقيق الأمن الاجتماعي وبالتالي السلم المجتمعي.

ولعل **مصطلح التماسك الاجتماعي** له أهمية خاصة في هذا المجال، فالتماسك في الأصل هو ترابط أجزاء الشيء حسياً أو معنوياً، فكأن كل جزء من الشيء يمسك بالجزء الآخر ويقويه ويحتمي به، وفي الطبيعة والفيزياء يطلق التماسك ويراد به «التجاذب بين جزيئات الجسيمات المتماثلة بما يؤدي إلى ترابط بعضها ببعض» ومن هنا جاء مصطلح التماسك الاجتماعي ليدل على ترابط أجزاء ومكونات المجتمع الواحد بعضها مع البعض الآخر. وقد عرفته شبكة أبحاث

التماسك الاجتماعي بأنه «العملية المستمرة لتطوير المجتمع من خلال خلق قيم وتحديات مشتركة بناء على تعزيز تكافؤ الفرص، وبناء هذه العملية على أساس الشعور بالثقة المتبادلة والأمل في المعاملة بالمثل». كما عرف التماسك الاجتماعي بأنه «الارتباط الوثيق بين أفراد الجماعة في أهدافهم القريبة وغاياتهم البعيدة، وهو وسيلة أساسية لإشاعة إحساس مشترك لدى جميع أفراد المجتمع بجدوى البقاء والاستمرار في مسيرة واحدة من خلال تعظيم وترسيخ الانتماء إلى جماعة واحدة». ولا شك في أن هذا المفهوم يعتبر رافداً مهماً وضرورياً لتحقيق السلم المجتمعي في أي مجتمع من المجتمعات.

ثالثاً: وإذا كان السلام المجتمعي حاجة أساسية في كل مجتمع ينزع إلى الحياة والاستقرار والإنتاج والتقدم والازدهار، وإذا كان قضية محورية في حياة الفرد والمجتمع، فكيف يمكن إقامة هذا السلم الاجتماعي وما أسسه وأركانه؟

يتبين من كل ما سبق أن السلم المجتمعي هو حالة وفاق واتفاق بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية التي تعيش في ظل مجتمع واحد أو تحت سلطة واحدة مع غياب الاضطراب والمنازعات والصراعات الاجتماعية والسياسية العنيفة فيما بينهم، ونحن نرى أن السلم المجتمعي ليس مجرد رغبة أو تمن أو شعار لفظي يردد، ولكنه حقيقة موضوعية ونتيجة واقعية لعوامل نفسية وقيمية واجتماعية واضحة المعالم، إن السلم المجتمعي لن يتحقق في أي مجتمع إلا بعقد اجتماعي أو ميثاق اجتماعي بين أفراد المجتمع ومكوناته، ميثاق مكتوب أو شفهي، وملفوظ أو ملحوظ، بحيث يكون واضح المعالم والأركان، وواضح الحقوق والواجبات في ظل قيم مشتركة ومتفق عليها، وفي ظل عدالة متفق على مقوماتها وحدودها، وفي ظل تسامح لا يتخلف حتى مع غير المتسامحين، إلا إذا كان هؤلاء غير المتسامحين يعملون على تقويض وتدمير المجتمع من جذوره. وهاهو الفيلسوف الأمريكي المعاصر جون رولس(ت ٢٠٠٢م) يقرر «أن التسامح ضروري

لإقامة مجتمع عادل، وأن علينا أن نتسامح حتى مع غير المتسامحين، لأن عدم التسامح معهم سيكون عملاً غير فاضل، وبالتالي عملاً ظالماً، أو نوعاً من الظلم، إلا إذا كان هؤلاء مصرين على تدمير المجتمع واستئصاله من جذوره».

وقد أكد كثيرون أن أركان السلم المجتمعي بمكن تحديدها فيما يلي:

١- قبول التعددية الدينية والمذهبية والإثنية وحسن إدارتها وتنظيمها، وتعزيز مبدأ التسامح بين جميع المكونات الاجتماعية.

٢- سيادة الدستور والقانون والاحتكام إليهما بصرامة لضمان تحقيق المساواة والعدالة في العلاقات بين الأفراد والمكونات الاجتماعية في المجتمع الواحد.

٣- إقامة الحكم الرشيد في الدولة، وهو الحكم القائم على الشفافية والمساءلة والتمكين والمشاركة ومحاربة الفساد بجميع صوره.

٤- حرية التعبير المسؤول والنقد البناء

٥- تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية

٦- إتاحة الفرصة لقيام إعلام تعددي جاد ومسؤول يعزز قيم المجتمع المشتركة وقيمة الانتماء والتماسك الاجتماعي

٧- تنمية وتعزيز ذاكرة العمل التضامني المشترك، وتوسيع وترسيخ وتعظيم القواطع الفكرية والقيمية المشتركة بين جميع فئات المجتمع.

وهذا الركن الأخير جدير بالاعتماد والتعويل عليه بعمق وفعالية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

رابعاً: خاتمة حول إمكانية قيام **هذا السلم الاجتماعي بعامة**، وهل هو مطلب قابل للتحقيق إنسانياً، أم أنه مطلب عسير وتقاطع خطير؟

هناك من يعتبر أن السلم ليس هو الحالة الطبيعية في الهيئة الاجتماعية والسياسية، وهؤلاء ينظرون إلى النزاعات التي تحدث بين الكائنات عموماً، ويلاحظون أن هذه الكائنات الحية هي في حالة صراع لا يتوقف فيما بينها:

صراع بين الأفراد، وصراع بين الأنواع، وصراع داخل كل نوع ذاته، ولا شك أن الحياة الاجتماعية لها أثر كبير في إذكاء هذه النزاعات، وذلك حين تضيف إليها مبدأ التنافس بين مجموعة وأخرى، وهذه النزاعات التي تذكيها هي أثر من آثار نزعة التضامن التي تهيمن وتحكم داخل كل مجموعة من المجموعات، وهي في المقابل تسوغ نزعة «الأنانية المقدسة» كما يسميها بعضهم، وتسهم في تنمية وزيادة هذا التمايز الذي تنشأ منه الخصوصيات القبلية والقومية والإتنية والإقليمية. وكما هو الحال في الطبيعة الغريزية، تعتبر هذه النزاعات العنيفة في الطبيعة الإنسانية أثراً لحالات عدم التوازن المتعارضة والمتصادمة بين المجموعات المتنافسة. إن تعقيدات الحياة الاجتماعية والتمايز الذي يحدث داخل المجموعات الإتنية، سواء على شكل طبقات اجتماعية أو غيرها، ومايؤدي إليه من التضامن حول بعض النقاط، ومنها بعض النقاط المتعارضة مع النقاط الأخرى، تولد فرصاً للنزاعات التي تحدث فيما بينها، منها تلك التي تنتج عن حاجة بيولوجية مشروعة قليلاً أو كثيراً، ومنها تلك التي تتعلق برغبات ومصالح الطبقة المحظوظة في المجتمع، وربما، وفي أغلب الأحوال، تلك التي تتعلق بحرصها على الاحتفاظ بمركزها الاجتماعي المهيمن. هل كتب علينا أن نستسلم لهذا الصراع البيولوجي من أجل الحياة، أو ما يسمى بالداروينية الاجتماعية والسياسية؟ إنه لا يمكن أن ينتج عن هذا الصراع البيولوجي إلا تلك الآثار المدمرة الفظيعة للحروب الحديثة داخل كل مجتمع من المجتمعات، وبين الدول والجماعات الإنسانية المختلفة التي تعبر عن نفسها بشكل مأساوي في كثير من الأحيان!

إن البشرية لم تصبح ما هي عليه الآن من التقدم والارتقاء الفكري والحضاري إلا عندما ذهبت في التيار المعاكس لهذه القدرية البيولوجية، أو لحتمية الصراع البيولوجي، وهي لن تصير ما ترغب أن تكون عليه من الرقي

بالإنسان وعقله وروحه وكرامته ومواهبه التي فضله الله تعالى بها على كثير ممن خلق إلا إذا أهلت نفسها وزكتها وتعالت بها عن حضيض البهيمية المتوحشة والغرائزية المدمرة، وإلا إذا نظمتها حسب وسائلها الخاصة للوصول إلى غاياتها ومقاصدها الإنسانية والروحية والقيمية الخاصة. لقد سمحت لنا معرفة قوانين الطبيعة الفيزيائية باحتواء القوة المدمرة للنار والإبخار في البحار والمحيطات ضد اتجاه الريح، واستخدام قوة سقوط الماء والاعتماد على الهواء للطيران والتحليق في طبقات السماء، وإن معرفة قوانين المجتمع البشري والاهتداء بالقيم الدينية والأخلاقية المشتركة وبتعاليم الأنبياء السمحة ستسمح لنا ببناء أشكال من التنظيم لن تتمكن معها الأنانيات والمصالح الفردية والجماعية من أن تتسلم دفة قيادة المجتمعات الإنسانية والبشرية بعامة إلى مستنقعات دموية آسنة تترجم اليوم بمجازر إنسانية استئصالية داخل المجتمع الواحد، وبين الشعوب المختلفة. قد تكون الحرب قانون الطبيعة الحيوانية الغريزية، لكننا لا يجوز أن نشك لحظة في الإنسان ليس حيواناً صرفاً كبقية الحيوانات، بل هو كائن حي عاقل ومتميز، ولا يليق به ما يحدث في عالم الكائنات الحية الأخرى، وأن السلام بعامة، والسلام المجتمعي بخاصة، هو قانون الطبيعة الإنسانية المكرمة التي خلقها الله في أحسن تقويم، وصدق الله العظيم القائل في محكم التنزيل: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (سورة الإسراء، الآية ٧٠).

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

قراءة في مسارات ومآلات
تجربة شرطة الشارقة عن الوعي
ودوره في تشكيل السلم المجتمعي

د. نواف وبدان الجشعمي

رئيس شعبة بحوث الجريمة
إدارة مركز بحوث الشرطة – الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

المقدمة

تسعى كثير من المؤسسات المعنية بالمحافظة على السلم المجتمعي في العالم إلى فهم العلاقة بين طبيعة عملها والمتطلبات الرئيسية التي تعمل على المحافظة على السلم المجتمعي في بلادها، إلا أن هذا السعي يشوبه الكثير من التحديات المتمثلة بالفهم الخطأ في بعض الأحيان والتردد أحياناً أخرى بحسب طبيعة نظام كل بلد، وهو ما ينتج عنه ما نرى من ثورات شعبية وتمرد لمجموعات وشرائح في المجتمع على الدولة والنظام في محاولة منها لنيل حقوقها والمحافظة على وجودها في تلك البقاع حتى لو استدعى الأمر حمل السلاح في وجه الدولة.

لذلك كان موضوع الوعي أولاً بطبيعة ومكونات ومتطلبات السلم المجتمعي من أولى الأولويات التي حرصت عليها القيادة العامة لشرطة الشارقة التي أدركت ومنذ وقت مبكر أنها ومتى بنت وعيها وتفهمها لمكونات السلم المجتمعي ومتطلباته على أسس علمية تستطيع وبكل اقتدار تحقيق مهمتها الأمنية التي تعتبر الركيزة الأساسية في المحافظة على السلم المجتمعي الذي يسهم في تحقيق المصالح العليا للبلد ووضعه في مصاف الدول المتقدمة.

فانطلقت بتجربتها المُساهمة في تشكيل السلم المجتمعي من قاعدتين أولهما: وعيها بدورها المنوط بها المتمثل في المحافظة على المظلة الأمنية، وثانيهما: وعيها بمكونات السلم المجتمعي ومتطلباته، فترجمت ذلك بتبني مشروع علمي يحقق لها أهدافها العليا المتمثلة بالمحافظة على الأرواح والأعراض، والممتلكات العامة والخاصة يستشرف مستقبل أكثر من (٢٥) جهة مدنية وعسكرية تمثل كافة الأجهزة الوطنية التي تخدم كل مقيم على هذه الأرض تحت مسمى مشروع استشراف مستقبل الحالة الأمنية لإمارة الشارقة لعام ٢٠٣٠م.

على اعتبار أنه متى ما أدركنا طبيعة ومكونات السلم المجتمعي، وأنه يتحقق من خلال إعلاء صوت العقل، واحترام الاختلاف وتعزيز العيش المشترك،

والإقرار بالتنوع، الذي يضمن حريات الإنسان وحقوقه، يمكن حفظ الأنفس، وصيانة الدماء وإشاعة المحبة والوئام بين الناس، على اختلاف عقائدهم وألوانهم وثقافاتهم.

وعلى هذا الأساس تبنى مركز بحوث الشرطة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة خطة علمية مُبتكرة لاستشراف المستقبل مُتكونة من أربع مراحل هي مرحلة بناء قاعدة إدراك الواقع، ومرحلة فحص الممكنات (الموجهات المستقبلية والمحركات المستقبلية وتداعياتها)، ومرحلة رسم السيناريوهات ومرحلة التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ، مستخدماً في سبيل تحقيق ذلك أربع أدوات لاستشراف المستقبل هي أداة التخطيط بالسيناريو التي تم التركيز عليها في هذا التقرير بالإضافة إلى أداة مسح الأفق وأداة تقنية دلفي المصغرة، وأداة دولاب المستقبل مكنتنا من استشراف مستقبل الحالة الأمنية لإمارة الشارقة ٢٠٣٠م وذلك بعد تحديد (٦) مجالات تم استشرافها هي المجال الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي والتقني، والبيئي، والأمني، استشرفنا من خلالها (٢٩) قضية محورية بمشاركة (١٤٩) مستشرفاً، استغرق عملهم (١٣٧) ساعة استشراف ما مكننا من تحديد (٣٣١) موجهاً مستقبلياً، و(٣٥٩) محركاً مستقبلياً، نتج عنه (١٠٧٧) تداعياً مستقبلياً للمجالات الستة وهو ما أسفر عن رسم (٨٧) سيناريو للمواضيع المختارة، نتج عنه (٢٤) سيناريو للمجالات الستة التي تم تحديدها، توج ذلك بتبني (٤٧) مشروعاً مستقبلياً سيتم تنفيذها بإذن الله خلال الإثنتا عشرة سنة القادمة وبحسب الأولوية التي حددها المعنيون في تلك المشاريع.

وبذلك سيكون عملنا في هذه الورقة مبنياً على مبحثين: الأول منهما سيتناول موضوع الوعي في المنظور العلمي ومتطلبات السلم المجتمعي، أما المبحث الثاني فسيتناول تجربة شرطة الشارقة في الوعي ودورها في تشكيل السلم المجتمعي.

وعليه نأمل أن يتبلور هذا الفكر الجديد ليصبح زاداً فكرياً ومعرفياً يعود

بالنفع على المواطنين والمقيمين كافة في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي أرجاء وطننا العربي والمهتمين والمختصين بهذا المجال وبما يسهم بشكل فعال في المحافظة على السلم المجتمعي.

المبحث الأول
الوعي في المنظور العلمي ومقومات السلم المجتمعي

تتفق آراء الخبراء والباحثين على أن سبل تنمية الوعي العام والوعي الأمني تتمثل في الأسرة، والمدرسة والمسجد، والحي، والرفاق، بالإضافة إلى وسائل الإعلام، وأن هذه السبل تتكامل مع مصادر التنشئة الاجتماعية التي تتناولها مؤلفات ودراسات علم الاجتماع، وأن عملية التنشئة الاجتماعية ترتبط بوجود المجتمع الإنساني وبالتالي ترتبط بنظام المجتمع وتاريخه، والتركيبة الأسرية، وتوزيع السلطة في المجتمع وعليه نجد أن المجتمعات تسعى لتطوير الوعي الأمني بأساليب معنوية متعددة تعتمد على التوجه العام والتربية الرشيدة والفكر السليم والدعوة إلى الخير وغرس القيم الفاضلة، وإصدار بعض التشريعات والأنظمة التي توضح حقوق الأفراد وواجباتهم، وتبين لهم كيفية ممارستها وأدائها والوقوف عندها ثم تحديد التدابير والعقوبات التي ستنزل بمن يخالفها أو يخرج عنها[1].

وبذلك يسرنا أن يحتوي هذا المبحث على مطلبين، الأول منهما سيتناول الوعي في المنظور العلمي، والثاني سيتناول السلم المجتمعي ومتطلباته، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

---

(١) اللواء وصفي محمد عامر: دور الإعلام في مجابهة الانحراف الفكري، جامعة نايف للعلوم الأمنية، برنامج دور الإعلاميين في تنمية الوعي الأمني ومواجهة الانحراف الفكري المنعقدة في القاهرة بتاريخ ١٦-٢٠/١/٢٠١٠م، ص١١.

المطلب الأول: الوعي في المنظور العلمي

يعتبر مفهوم الوعي من أكثر المفاهيم العلمية التي كانت مساحة الالتقاء فيها بين علماء النفس والاجتماع ضيقة جداً، على الرغم من أن كثيراً ما يلتقي علماء النفس مع علماء الاجتماع في تفسيراتهم لأسباب بعض الظواهر النفسية والاجتماعية، إذ يعتبر علماء النفس أن الوعي عند الإنسان هو أساس كل عملية فكرية وهو شرط أصلي لعمل الفكر البشري، وبالتالي فهو الذي يجعل العمل العلمي ممكناً وواقعاً، فالوعي هو تلك العلاقة التي تربط الإنسان بالعالم الخارجي وتجعله يتكيف في سلوكه مع ما يشتمل عليه محيطه من ضغوط وأن الوعي المدرك يكتسبه الإنسان في تنشئته الاجتماعية وذلك من الصغر، والعائلة والمؤسسات التربوية والتنظيمات الاجتماعية هي التي تنمي فيه ملكة الإدراك لخصائص المحيط وتكسبه خبرة شعورية واعية تجعله قادراً على تجاوز الأخطار والوقاية منها وبالتالي إذاً فإن سلوك الوقاية هو وليد الخبرة الشعورية والواعية التي تُكتسب بالتربية والتوجيه والتنشئة الاجتماعية، وأن الوعي الوقائي هو تلك القدرة على قراءة العلامات الخفية أو الضعيفة المتأتية من المحيط والذات والتي تنذر بوقوع الخطر، فالسلوك الوقائي من منظور نفسي ليس في صد الخطر إذا وقع بقدر ما يكون في رصد علامات الخطر عن بعد حتى يتهيأ المرء لمجابهتها والتعامل معها بنجاح.

وبذلك نجد أنه من شروط نجاح الوعي المدرك أن يرتبط بالوعي المشترك وذلك نتيجة اندماج الفرد في محيطه الاجتماعي، فالوعي هو انفتاح على الغير وهو وعي بالمحيط وبالآخر يشترك فيه الأفراد ويصبح رصيد المجتمع ككل، والوعي الوقائي المشترك هو الذي يولد اليقظة المشتركة للاحتمالات الانحرافية أو الإجرامية وهو ينتج سلوكيات مشتركة تشكل حماية للمجموعة المتعايشة

ويمكن أن تؤدي إلى تنظيمات أمنية وتقنية وقائية يستنبطها الفرد ويصبح الوعي الوقائي المشترك ثقافة أمنية مشتركة تحمي الفرد والمجموعة.

أما بخصوص علماء الاجتماع والأكاديميين منهم تحديداً فينطلقون من أن الوعي الجماعي هو أصل المجتمع المولد للبناء الاجتماعي المستقر والخاضع لنسق وظيفي متوازن، فالوعي الاجتماعي بما يحتويه من قواعد اجتماعية وتصورات ورموز مشتركة هو الضامن لديمومته واستقرار المجتمع، وأن الوعي الجماعي الوقائي لا يقتصر على المراقبة الاجتماعية الزجرية بل يتجاوز ذلك إلى تمكين الفرد من بوصلة فردية يكمن محتواها في أن التنشئة الاجتماعية تعدل سلوكه وتخفف من ارتباكه وتمكنه من التحرك في المحيط في أمان والوعي الوقائي يعتمد على النظرية اللاتحديدية لسلوك البشر، فالاجرام يكون إمكانية احتمالية يمكن نفيها بالتوعية والتنشئة الاجتماعية والتوجيه الديني[1].

وبخصوص الوعي من المنظور الأمني فهو كما يذكره العميد جاسم خليل ميرزا في دراسته استخدام التحقيقات الصحفية الأمنية لنشر الثقافة الأمنية وتدعيم الوعي بأنه مرتبط بالإنسان القديم الذي أعتبر بقاءه على هذه الأرض مرتبطاً بمدى وعيه بالأمور المحيطة به، وتدلنا أغلب الآثار التاريخية على أعماله التي تدور فلكها حول الأمن حيث كانت نظرته العامة تدعو إلى تحصين نفسه ووقايتها التي كانت تدخل ضمن عدد من الاحتياطات والتي تمثلت في سكناه، ففي المناطق التي تقل فيها الغابات والهضاب والجبال لجأ إلى حفر الخنادق وبناء الأسوار، وفي أحيان كثيرة التزم اليقظة الدائمة مثل عرب الجزيرة قبل الإسلام الذين كانوا يحملون السلاح بشكل دائم وتلفتهم في الطريق وقلة هجوعهم في المجالس، وأن التوعية الأمنية ما هي إلا عملية تهدف إلى نشر المعارف والحقائق بقصد

(١) د. رضا بن محمد بوكراع: الوعي الوقائي من منظور نفسي اجتماعي ٢٠٠٣م، جامعة الأمير نايف للعوم الأمنية، الرياض، ص ١٨٥، ١٨٩.

تغيير أو تعديل أو تثبيت اتجاهات الفرد أو الجماعة نحو حدث من الأحداث أو ظاهرة من الظواهر، ومن مساعدتهم على التفاعل معها بموضوعية وفي الوقت نفسه تقوم بتوجيههم إلى أنسب الأساليب الوقائية من التحديات المحيطة بهم والتقليل من آثارها المحتملة(١).

أما في الوقت المعاصر فيولي الأمنيون أهمية كبيرة لموضوع الوعي الأمني ويذكرونه بأنه يحقق الأمور التالية:

١- التقليل من المشاكل المتعددة التي تخلفها الجرائم والحوادث من النواحي الاجتماعية والنفسية والعضوية وما ينتج عن ذلك من معاناة أو انحراف للضحايا وأسرهم.

٢- الإقلال من الخسائر البشرية والاقتصادية الناتجة عن الحوادث والجرائم والمتمثلة في التكاليف المباشرة للجرائم والحوادث والتكاليف غير المباشرة للدولة والأفراد.

٣- تضافر جهود أفراد المجتمع أمام كافة المهددات والوقوف منها موقف المدافع من خلال الإبلاغ عن الجرائم والظواهر التي تنذر بقرب وقوعها أو عدم التراجع عن أداء الشهادة.

٤- الإلمام بالأنظمة والتعليمات التي تكفل الحياة الآمنة ومقاومة الشائعات التي تقوض دعائم أمن المجتمع وعوامل استقراره.

٥- سيادة الحالة الأمنية في ربوع المجتمع نتيجة لازدياد الوعي الأمني لدى الجمهور، إذ تقل الحوادث والجرائم الناتجة عن الأهمال والجهل، ويزداد التعاون مع الأجهزة القائمة على محاربة الجريمة.

والهدف الأساسي للوعي الأمني يتجلى في الشكل النهائي وهو السلوك

(١) جاسم خليل ميرزا: استخدام التحقيقات الصحفية الأمنية لنشر الثقافة الأمنية وتدعيم الوعي جامعة نايف للعولم الأمنية الرياض، ص ٣٠.

الناتج من تهذيب المفاهيم التي أعتاد عليها الأفراد في معيشتهم وتصريف شؤون حياتهم بما يحفظ لهم حياة آمنة ومستقرة وتكون نظرتهم للتقيد بالأنظمة والتعلميات ليس على أساس الخوف من العقاب فقط، وإنما الانصياع الذاتي لها لقناعتهم بأن مخالفتها تشكل خطراً على حياتهم أولاً لأنها تنافي السلوك والأخلاق الفاضلة ثانياً. (١)

لذلك نجد أن الوعي الأمني هو أحد العناصر المهمة للأمن، وأنه كلما كان المجتمع واعياً أمنياً تحقق له الأمن بإذن الله، وأكد ذلك الكثير من المختصين في الجانب الأمني الذين حددوا ثلاثة عناصر للوعي الأمني يمكن ذكرها على النحو التالي:

١- **الوعي الذاتي (الشخصية):** وهو وعي الإنسان بنفسه وما حوله والإحاطة بالواقع والمجتمع المحيط به.

٢- **الوعي الجمعي (العقل الجمعي):** هو تشكيل الاتجاه الاجتماعي لسلوك الفرد والجماعة بواسطة الخصائص الدينية والنفسية والبيئية والاجتماعية للمجتمع وهي تشمل المشاعر والاتجاهات والقيم والعادات، ويباشر الوعي الجمعي برعايته للتقاليد وحمايته للمثل الأخلاقية وهو بالتالي يقوم بوظيفة أمنية تتمثل في وقاية المجتمع من الانحراف وهو هدف الأجهزة الأمنية ذاتها.

٣- **المعرفة الأمنية:** يتكون الوعي لدى الإنسان من خلال مصادر مختلفة تشمل مصادر شرعية وطبيعية واجتماعية يتأثر بها، وتعتبر المعرفة أحد العناصر الأساسية في تحديد الاتجاه ' فالفرد يقبل أو يرفض متأثراً بتكوينه المعرفي وفقاً لإدراكه، ومن ثم فإن الوعي يتطلب معارف ومعطيات تتفق مع مصلحة الفرد لحماية نفسه ومجتمعه، وتشمل هذه المعارف والمعطيات

(١) د. بركة بن زامل الحوشان: البرامج الإعلامية ودورها في تنمية الوعي الأمني مجلة الأمن والحياة، العدد (٢٧٠) ذو القعدة ١٤٢٥، (ديسمبر ٢٠٠٤ يناير ٢٠٠٥م)، الرياض، ص ٣٦.

التشريعات الأمنية والأنظمة ذات الصلة بالموضوعات الأمنية والتعرف على المحاذير والاحتياطات الأمنية، وحجم الأخطار التي تهدد الحياة العامة وغيرها[1].

وقد ذكر الأستاذ الدكتور محيي الدين عبدالحليم في دراسته التوعية الاجتماعية في المواضيع الأمنية أن (أ.ك. أوليدوف) مؤلف كتاب الوعي الاجتماعي قسم أشكال الوعي التي تؤثر في حياتنا المعاصرة بصورة فاعلة على النحو التالي:

١- **الوعي السياسي:** وهو معني برسم القواعد الأساسية للمارسة السياسية.

٢- **الممارسة الاقتصادية:** وهي معنية بالحرص على تطبيق أفضل الاشتراطات في بيئة العمل وتحديد أوقاته وظروفه.

٣- **الوعي الأخلاقي:** وهي مجموعة من القناعات التي تجسد السياسة التي تنتهجها جماعة اجتماعية ويتم من خلالها تحديد أشكال الحكومات وعلاقتها مع الجماعات الاجتماعية.

٤- **الوعي الديني:** ويكمن في الإيمان بخالق هذا الكون وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.

٥- **الوعي الجمالي:** ويرتبط بالنشاط والروابط الجمالية للإنسان مع الواقع ويكمن جوهره في تغيير وإعادة إنتاج لموضوعات الواقع حسب قوانين الجمال.

٦- **الوعي الحقوقي:** وهو مرتبط بجملة الآراء التي تعكس علاقة البشر بالحق القائم والقدرات التي يملكها الناس حول حقوقهم وواجباتهم وشرعية أو عدم شرعية هذا السلوك أو ذاك.

---

(١) اللواء وصفي محمد عامر: مرجع سابق، ص١٠٩.

٧- **الوعي الأمني:** وهو يعني الإدراك الواعي لكيفية التعامل مع القضايا والأحداث التي تحقق الأمن والأستقرار للإنسان وتحافظ على سلامته، ولذلك فهو إحساس بروح المسؤولية الخاصة والعامة نحو الإنسان والمجتمع، وهو يعني المعرفة بالأشياء والأحداث الأمنية في الماضي والحاضر فهو خبرة عقلية وإدراك للشعور والموضوعات المختلفة.

٨- **الوعي العلمي:** وهو يؤثر تأثيراً كبيراً في حياتنا الراهنة كونه يؤثر في مختلف حياتنا الفكرية بعد أن تبين أن العلم هو أهم عوامل تجديد قوى الانتاج البشري نظراً لأن العلم هو جملة معرفة الناس عن الطبيعة والمجتمع والفكر.

٩- **الوعي الجماهيري:** وهو يختلف عن الوعي الفردي الذي يعكس وجوداً فردياً في حين أن الوعي الجماهيري يعني إدراك الجماهير لوجودها والعمل بما يحقق مصالحها ويتضمن مواقفها وسلوكها ودورها في المجتمع.

١٠- **الوعي الفلسفي:** ويرتبط الوعي الفلسفي بالمجتمع فهو تابع له ويهتم بعلاقة الفكر مع الوجود والوعي، ومع المادة والإنسان، مع العالم، ومن ثم فإن الفلسفة تجيب عن الأسئلة التي تثار حول بُنية العالم.[١]

ونحن نؤيد ما ذهب إليه عدد كبير من الخبراء الأمنيين من تحديدهم للعناصر الثلاثة للوعي الأمني، إلا أننا نضيف إليها عنصراً رابعاً يتمثل في الوعي الأمني المؤسسي الآني والمستقبلي وهو وعي تعنى به المؤسسات الأمنية بشكل مباشر، بمعنى أنه لا يكتفى بأن تكون لدى المؤسسات الأمنية دراية بالأحداث التي تهدد الأمن والمجتمع من حولها في الوقت الراهن، وإنما يجب عليها بذل المزيد في

(١) أ.د. محيي الدين عبدالحليم: التوعية الاجتماعية في المواضيع الأمنية، ط١، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، من أعمال ندوة الإعلام الأمني العربي قضاياه ومشكلاته، ٢٠٠١م، ص ١٦ ١٧.

محاولة استكشاف الاتجاهات التي سيتكون منها المستقبل وهو ما يمثل أعلى درجات الوعي بالفرص والتحديات المستقبلية التي ستواجه المؤسسة الأمنية المعنية بالمحافظة على المظلة الأمنية وحالة السلم المجتمعي وهو ما يمكن تحقيقه بخطوات وأدوات علمية سنتناولها في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

المطلب الثاني: السلم المجتمعي ومتطلباته

مفهوم السلم المجتمعي:

عرف المعاصرون مفهوم السلم المجتمعي على أنه:

١- توافر الاستقرار والأمن والعدل الكافل لحقوق الأفراد في مجتمع ما، أو بين مجتمعات أو دول.

٢- ذلك التعايش والاستقرار التام بين شعوب وأعراق مناطق مختلفة نتيجة التفاهم وحسن الجوار واحترام الآخر وتقبل تعايش الأقليات مع بعضها البعض وحل المشاكل بالاتفاق دون عنف[١].

وهناك من يرى كأمثال الأستاذ خالد بن محمد البديوي أن السلم الإجتماعي ما هو إلا توافر الاستقرار والأمن والعدل الكافل لحقوق الأفراد في مجتمع ما، أو بين مجتمعات أو دول، وأن ذلك لا يتم إلا بوجود السلطة والنظام على اعتبار أن كل المجتمعات البشرية لا تستغني عن وجود سلطة حاكمة ونظام سائد يتحمل إدارة شؤون المجتمع لتعيش القوى المختلفة تحت سقف هيبته، وإلا سيكون البديل هو الصراعات والفوضى بين فئات المجتمع المختلفة، أنه كلما زاد الانسجام والتعاون بين أطياف المجتمع قوي النسيج الاجتماعي وزادت اللحمة بين أفراد المجتمع، وهذا يؤدي في المحصلة إلى تعزيز بناء الجبهة الداخلية للوطن، وفي

(١) محمد سليمان المومني: السلم الاجتماعي دراسة تأصيلية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، غزة، ٢٠١٨، ص ١٢٠.

المقابل كلما زاد العنف والنزاع داخل المجتمع أدى إلى إضعاف شبكة العلاقات القائمة بين فئات المجتمع وأطيافه، وهو ما يؤدي في المحصلة إلى تفكيك روابطه وتحويله إلى مجتمع يكرس التخلف ويعمل على إضعاف جبهة الوطن الداخلية.

صناعة السلم المجتمعي:

صناعة السلم في المجتمعات كافة هي واجب الجميع وهذا ما يرشدنا إليه رسولنا في تشبيهه المجتمع بالسفينة وواجب الحفاظ عليها، ففي الحديث عن النعمان بن بشير -رضي الله عنهما -عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :«مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا :لو أنَّا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنَا فإنْ يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا»، وبذلك نجد إن الحفاظ على سلم المجتمع وتسالم أهله يأتي في أعلى الواجبات الدينية والاجتماعية وينبغي أن نعلم أن المحافظة عليه تستلزم من أفراد المجتمع قيامهم بواجبات—كلٌّ بحسبه —والأمر المهم الذي يغفل عنه بعضهم أن ترك القيام بالواجب يعدُّ من الإثم الذي يلحق المسلم، فالقاعدة الفقهية تقول «الترك فعل إذا قصد»أي: إن من ترك فعل شيء واجب عليه فقد فعل محرما، وقد قال بعض أهل العلم: لو أن إنساناً وجد آخر يسبح في الماء ،أوشك على الغرق ويستطيع أن ينقذه دون مضرة عليه، فتركه حتى غرق فهو مشارك في مسؤولية غرقه ،ويقولون أيضاً :لو أن إنساناً في فلاةٍ ووجد ظمآن يكاد يهلك من العطش، وعنده فضل ماء يزيد على حاجته وتركه ولم يسقه فمات فهو مسؤول عنه، ومن قبيل ذلك يقول أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب -رضي الله تعالى عنه-: لو أن إنساناً مات جوعاً في حي من الأحياء لألزمتهم ديته ; لأنهم تركوا إطعامه.(إن ما يشير إليه عمر رضي الله عنه هو جزء مما يقع فيه كثير من الناس بتركهم كثيراً من

الواجبات تجاه مجتمعهم ليغرق أخيراً في دوامة الـ (لاسلم). [1]

مقومات تعزيز السلم المجتمعي

تتأثر المجتمعات في سلوكياتها ومدى اندماج أجزائها بمجموعة من المقومات تعمل كمؤشرات عن مدى قوة أو ضعف السلم المجتمعي في ذلك البلد أو ذاك، ومن هذه المقومات ما يمكن بيانه على النحو التالي:

١- الإنتماء:

يراد بالانتماء لغةً هو الانتساب إلى شيء والتعلق به، بينما يذهب المفهوم اصطلاحا الى معنى الارتباط الحقيقي الجاد، والاتصال المباشر مع أمر معين يعد جزءا أساسيا من البيئة المحيطة بالفرد ليجسد أرتباطا وجدانياً، فكريًا، معنوياً، وواقعيًا، ليعكس صلة قوية من الترابط بين الفرد والشيء المنتمي له سواءً أكان وطنًا أم عائلة، والجدير بالذكر أن للانتماء أنواعاً مختلفة فمنها الديني، والفكري، والوطني وهو الأهم في سياق هذه الدراسة، وهو ما يرتبط مباشرة بتحقيق مفهوم المواطنة الذي يشير إلى المبادئ والحقوق والواجبات كافة التي يتميز بها المواطن داخل الدولة التي يعيش فيها، ويعتبر جزءا من أجزاء المجتمع البشري فيها، فيكون تعزيز الانتماء الوطني من خلال المحافظة على الوطن، والسعي إلى النهوض بقطاعات العمل فيه كافة من أجل نموه وتطوره[2].

٢- حرية التعبير:

تجبر التعددية الثقافية والدينية والنوعية والسياسية أن يكون هناك سقف من حرية التعبير في أي مجتمع من المجتمعات حتى يتم بناء السلام الاجتماعي بشكل

---

(١) خالد بن محمد البديوي: الحوار وبناء السلم الاجتماعي، سلسلة رسائل في الحوار، مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، الرياض، ٢٠١١م، ص ١٢ ١٧.

(٢) د. محمد وائل القيسي: السلم المُجتمعي :المقومات وأليات الحماية محافظة نينوى أنموذجاً، مركز نون للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧م، ص ٨٧.

تكاملي يتيح لكافة طبقات تلك المجتمعات من بناء مجتمعاتهم بشكل سليم يستطيع من خلاله الجميع العيش بسلام في أوطانهم، ولا يتحقق ذلك دون أن تتمتع كل مكونات المجتمع بمساحات متساوية في التعبير عن آرائها وهمومها وطموحاتها في مناخ عقلاني يسوده الانفتاح يمكن الاستماع إلى كل الأطراف وتفهم كل الآراء دون استبعاد لأحد بهدف الوصول إلي الأرضية المشتركة التي يلتقي عندها الجميع.

٣- العدالة الاجتماعية:

تعتبر العدالة الاجتماعية مكوناً أساسياً من مكونات السلام الاجتماعي في أي بلد من البلدان وشرط لا يمكن تجاوزه، ولا يقتصر مفهوم العدالة الاجتماعية علي المشاركة في الثروة وتوسيع قاعدة الملكية لتشمل قطاعات عريضة من المجتمع والحصول علي نصيب عادل من الخدمات العامة ولكن يمتد ليشمل ما يمكن أن نطلق عليه «المكانة الاجتماعية» التي تتحقق من خلال مؤشرات واضحة مثل التعليم، وتقتضي العدالة الاجتماعية أن يحصل كل شخص علي فرصة حياتية يستحقها بجهده وعرقه وهو ما يعني انتفاء أشكال المحسوبية والواسطة كافة التي تعد الباب الملكي للفساد. (١)

٤- تقبل الآخر والتعايش معه

اختلاف البشر في شرائعهم وعقائدهم حقيقة واضحة وثابتة في تاريخ البشر لا أحد ينكره ونلاحظ أن الإسلام كان واضحاً بتعدد الشرائع ومستنكراً وحدانية الشريعة ومنه قوله تعالى: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۖ فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ﴾ (المائدة: الآية رقم ٤٨)، وهنا يؤكد

(١) إبراهيم خليل عليان: السلم الاهلي والتوزيع العادل للدخل، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ٢٠١٢، ص ١٥.

الله تعالى في القرآن أن الاختلاف تعبير واضح لحكمة وإرادة ربانية، وبذلك ولما كان الاختلاف تحقيقاً حاصلاً للمشيئة وأمراً جبرياً لا دخل ولا اختيار للبشر فيه أصبح محو الاختلاف وتوحيد البشر محاولة لتبديل المشيئة الربانية القاضية بالاختلاف، لذلك لا نستغرب نشاط أديان وعقائد متعددة في المجتمع الإسلامي عملت بحرية واستقلالية حيث سمحت الشريعة الإسلامية لغير المسلمين بحرية العبادة والاعتقاد، والاستقلال الديني، وحرية المال التجارة، وبذلك أصبحت مرجعية الإسلام لغير المسلمين ممن يعيشون في ديار الإسلام هي مرجعية حضارية إنهم يقبلونه حضارة وتراثاً وثقافة وتاريخاً، وهم شركاء متساوون معنا في صنع الحضارة والثقافة، وهو دليل واضح على مدى تقبل الآخر في هذا المجتمع وحرصه على الاستفادة من إبداعات الجميع دون استثناء وقدرته على رعاية واستثمار الاختلاف للنفع العام هذا التعامل الواعي لأهمية التعدد كان له نصيب في الثراء الثقافي والمعرفي وأثراً واضحاً في العلاقات الاجتماعية بين الجماعات المتنوعة في المجتمع الاسلامي وساهم في إنتاج حضارة إنسانية مبدعة خلاقة وحتى لو أمعنا النظر قليلاً بمفهوم الاجتهاد في الإسلام نجده عاملاً مهماً في اختلاف الآراء وتطور العلوم الدينية والمعرفية، ودائماً يكون الاجتهاد في القضايا التي لا نص عليها على اعتبار أن النص الإلهي ثابت وليس موضع اختلاف ولا اجتهاد، أما كل ما يتعلق بنواحي الحياة المتغيرة فهو في دائرة الاجتهاد[1].

٥- سيادة القانون والاحتكام إليه:

سيادة القانون من الناحية العملية تعني أن المواطنين ومن يحكمونهم ينبغي أن يطيعوا القانون، وسيادة القانون تنطبق على العلاقة بين السلطات الوطنية) الحكومة وسائر أجزاء الفرع التنفيذي على مختلف المستويات، والقضاء)

(١) د. صبحي الريان: دور الاختلاف في تحقيق السلم الاجتماعي، ورقة بحثية ضمن أعمال مؤتمر كلية الشريعة الدولي الثاني المنعقد بجامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٢، ص ١٢، ١٩.

والمواطنين والمقيمين والجهات الخاصة الأخرى، فعلى سبيل المثال تتعلق سيادة القانون بكيفية وضع القوانين، أو بالطريقة التي ينبغي بها معاملة المشتبه في ارتكابهم جرائم، أو بالطريقة التي ينبغي بها فرض الضرائب وتحصيلها، وتنطبق سيادة القانون أيضا على ما يدور بين الجهات الفاعلة الخاصة في المجتمع .وتتعلق بمسائل منها شراء أو بيع الممتلكات سواء كانت هذه الممتلكات هاتفا محمولا أو سيارة أو منح تعويض مستحق عن الضرر الناجم عن حادث مرور، أو العلاقات الأسرية مثل الزواج والطلاق والإرث .وتتصل أيضا بمسائل من قبيل الحق في زراعة قطعة أرض أو شراء أو بيع أراضٍ، كما أن هناك شرطاً لا غنى عنه لسيادة القانون وهو وجود سلطة قضائية نزيهة ومستقلة تتمكن في نهاية المطاف من حل المنازعات وتكفل احترام القوانين، ففي غياب قرارات من هذا القبيل ستستمر المنازعات أو ستُحل بأساليب أخرى في أسوأ الحالات ستستخدم فيها القوة. (١)

من خلال ما سبق نرى أن عملية المحافظة على حالة السلم المجتمعي ليست بالمهمة السهلة والتي يمكن القيام بها من خلال مؤسسة معينة، أو قرارات سيادية ملزمة، وإنما هي عملية تكاملية معروفة المهام والأدوار تشترك فيها جميع المؤسسات الوطنية من جهة وأفراد المجتمع من جهة أخرى، على اعتبار أنه كلما زاد الوعي ومستوى العلم لدى الجهات المعنية بالمحافظة على السلم المجتمعي ومكونات أفراد المجتمع تحقق السلم المجتمعي بشكل جيد، في حين لو زاد الوعي عند طرف دون الآخر شاب السلم المجتمعي الاضطراب.

---

(١) د .رونالد جينس: سيادة القانون دليل للسياسيين، إشراف معهد راؤول ويلنبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في جامعة لوند بالسويد ومعهد لاهاي لتدويل القانون في هولندا، منشورات معهد راؤول ويلنبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ومعهد لاهاي لتدويل القانون لعام ٢٠١٢، ص ٧، ١٥.

المبحث الثاني
تجربة شرطة الشارقة في الوعي ودورها في تشكيل السلم المجتمعي

تفردت القيادة الأمنية بإمارة الشارقة بتبني مشروع علمي مبني على أسس ومفاهيم علمية حديثة تستطيع من خلاله استشراف مستقبل الحالة الأمنية بالإمارة بتجلياتها المرتبطة بها كافة، ما يزيد من رصيد وعيها بمهامها الآنية والمستقبلية والمتمثلة في المحافظة على المظلة الأمنية، وتحقيق أعلى مستوى من حالة السلم المجتمعي بالتعاون مع المجالات الأخرى كافة الاجتماعية، والاقتصادية، والتقنية، والسياسية، والبيئية وهو ما سنبينه في هذا المبحث المتكون من مطلبين هما:

- **المطلب الأول:** دراسات استشراف المستقبل ودورها في دعم متخذ القرار بدولة الإمارات العربية المتحدة
- **المطلب الثاني:** مسارات واتجاهات الوعي بالقيادة العامة لشرطة الشارقة ودوره في المحافظة على حالة السلم الاجتماعي بالإمارة.

وهو ما سنسعى لبيانه بإذن الله على النحو التالي:

المطلب الأول: دراسات استشراف المستقبل ودورها في دعم متخذ القرار بدولة الإمارات العربية المتحدة

الدراسات المستقبلية ما هي إلا مجرد محاولة جادة لفهم القوة الكامنة في الماضي والحاضر وما يسود فيهما من منطلقات وتوجهات خفية تستلزم وجود نماذج تساعد على تحليله وتقييم متغيراته واحتمالات بقائها أو تراجعها لنصل في نهاية المطاف لاستشراف مستقبل الموضوع الذي نريد استشرافه بالمدد الزمنية المحددة له. (١)

(١) أ.د. عامر الكبيسي: التفكير الاستراتيجي وصناعة المستقبل، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة ٢٠٠٨، ص ١٠٠.

ماهية علم استشراف المستقبل

هناك عدة تعريفات للاستشراف إلا أنه من بين التعريفات المتعددة للاستشراف تعريف كورنيش مؤسس جمعية المستقبل العالمية في عام ١٩٦٦م، وهي واحدة من أكبر منظمات المستقبل في العالم الذي يعرف الاستشراف بأنه: «فعل وفن وعلم التعرف على إمكانات أحداث المستقبل – إمكانات أحداث أو تطورات مستقبلية – وتقييم مثل هذه الأحداث»، مبيناً أنه يعني القول بأن شيئاً ما سيحدث على الأرجح في المستقبل ويتضمن الاستشراف نسبة أكبر من عدم اليقين ومن التكهّن، وكثيراً ما يستخدم المصطلحان بشكلٍ متبادل، موضحاً أن الاستشراف مصطلح عريض جداً وأن مصطلح الاستشراف مازال أقل انتشاراً وتوظيفا حالياً في استخدامه وتوظيفه في الدراسات ذات التوجه المستقبلي، مشيراً إلى أن مصطلح دراسات المستقبل يعني استشراف الاحتمالات **ولـ «كورنيش» أيضاً وجهة نظر أخرى متمثلة في الاعتقاد** بأنه ليس كل مستشرف فني في مجال مُعين يمكنه استشراف المستقبل لحالة من الحالات العامة فمثلاً الاستشراف التقني المستقبلي لخصائص تقنية (تكنولوجيا) جديدة أو محسنة أو لجهاز جديد عادة ما يُستدعى المستشرف التقني للقيام بدراسة جدوى لتقنية ما وليس لاستقراء إذا ما كانت ستحدث أم لا، لأن تطور تقنية ما يرتبط بعوامل غير تقنية عديدة، مثل احتمالات الربح والإجراءات الحكومية، كذلك الحال فيما يمكنه توقعه أو تكهُنه بتطوير مركّب كيمائي ما ولكن ليس باحتمالات أن يصبح عقاراً فعالاً ومربحاً بذات الوقت[١].

وقد عُرف الاستكشاف المستقبلي بأنه «علم فكري» مبني على القناعة بأن

---

(١) د. مالك عبدالله محمد المهدي: ماهية مفهوم ودلالات الدراسات المستقبلية ملتقى الرؤى المستقبلية العربية والشراكات الدولية، المنظم بالتعاون بين جامعة نايف للعلوم الأمنية اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، الخرطوم ٣ ٥ / فبراير / ٢٠١٣م، ص ١٦، ١٧.

المستقبل يمكن ويجب أن يبنى بمقدار ما يمتلك المشروع من وسائل، وهو بذلك يقوم على الفن والمنهجية وهو يرتكز في آنٍ واحد على تحليل عقلاني لقوى التغيير القابلة للرصد وهذه المقاربة تعطي نصيباً لروح المشروع وللدقة الضرورية على اعتبار أن التنبؤات التي كثيراً ما ترتكز على الفرضيات المبالغ فيها استبدلت بمقاربات استكشافية أكثر دقة بكثير وأكثر حيوية. فالاستكشاف يلائم بصورة أفضل الأسلوب التنافسي الذي يعتريه الكثير من الشك والكثير من التعقيد [١].

ويذهب الدكتور طارق عبدالرؤوف عامر عند تعريفه للدراسات المستقبلية بأنها ممارسة فكرية معرفية بحثية إبداعية تقوم على الملاحظة والوعي لتقويم ترابط وتفاعل المكنات الحاضرة للنمو حاضنة المستقبل في سياقها البنائي الأوسع، في ضوء تركيب وإعادة تركيب مكونات قاعدة رحبة من المعلومات لاشتقاق المرغوب فيه مما هو ممكن ومن عدة بدائل يمتزج في بنائها وصوغها العلم بالخيال والإبداع. وبمد البصر والبصيرة للأمام والتركيز على دراسة الماضي والحاضر بدلالة المستقبل ودراسة الحاضر الماضي والحاضر المستقبل والتمييز بينهما[٢].

ويُعتبر الفيلسوف والأديب الفرنسي «فولتير» (١٦٩٤-١٧٧٨) أول إنسان في التاريخ الحديث قام بالكشف عن المستقبليات البديلة حيث اقترح مصطلح (Prevoyance) ليستخدم لوصف هذه العملية الاستشرافية [٣].

---

(١) تيري دي مونبريا ل وجان كلين: موسوعة الاستراتيجيا، ط١، بمساعدة سابين جانسن وترجمة الدكتور علي محمود مقلد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ٢٠١١م، ص ١٦١.

(٢) د طارق عبدالرؤوف عامر: الدراسات المستقبلية مفهومها أساليبها أهدافها ط١، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر، ص ٣٠.

(٣) د. ضياء الدين زاهر: مقدمة في الدراسات المستقبلية، تقديم السيد يسين، ط١، مركز الكتاب للنشر، مصر، ٢٠٠٤م، ص ٣٣ ٣٥.

ورغم تعدد التعريفات المشار إليها - التي اخترناها كنماذج - نجد أن مجال موضوعها وبحثها حول المستقبل، سواءُ سميت الدراسات المستقبلية أو الاستشراف المستقبلي هو مجال علمي بحت وله خطوات علمية تعمل على وصف المستقبل وصفاً دقيقاً تمكننا من رسم السيناريوهات المستقبلية له من أجل السيطرة عليه وذلك بوضع الخطط العلمية والإجرائية الكفيلة بذلك، والمحددة بزمن معين سواء للاستشراف، أو للعملية التخطيطية المرتبطة به، وهو لا يمكن أن يكون إلا مبني على الاحتمالات على اعتبار أن الجزم بالمستقبل لا يكون إلا لله عزوجل حتى الرسل والملائكة لا يمكن لهم القيام بعملية معرفة الغيب، لذلك تم التأكيد على القول بأن عملية الاستشراف المستقبلي ككل مبنية على الاحتمالات.

وأود أن أضيف هنا على وجهة نظر العالم «كورنيش» تلك المتمثله في الاعتقاد بأنه ليس كل مستشرف فني في مجال مُعين يمكنه استشراف المستقبل لحالة من الحالات العامة وأقول من المهم جداً أيضاً ولبناء استشراف قائم على أسس علمية حقيقية ضرورة أن يكون المستشرف في أي مجال من المجالات لديه القدرة على بناء قاعدة معلومات لإدراك الواقع والإحساس به ومعايشته أولاً.

وهو ما يؤهله ليتمكن من تفسير المتغيرات المتمثلة في الموجهات والمحركات، وتحديد الداخلية منها والخارجية، والثانوية والرئيسية والاستثنائية أيضاً، الأمر الذي يكون له بالغ الأثر في عملية تحديد الاتجاهات المستقبلية ورسم السيناريوهات وفق الواقع الفعلي للمجال المراد استشرافه، وهو ما سيكون له من جوانب سلبية فيما إذا قام بالاستشراف من لم يعايش ويحس بالواقع الفعلي واتجاهاته لأن هذا سيؤثر تأثيراً كبيراً في تفسيره للمتغيرات التي ذكرناها، وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى عدم تحديد الاتجاهات المستقبلية بشكل صحيح من خلال رسم السيناريوهات التي قد تكون قريبة من واقع المستقبل المراد استكشافه، وكل ما ذُكر فيما يتعلق بالمستشرف فيما إذا كان متخصص في مجاله، أم لم يكن،

سينعكس على عملية التخطيط الاستراتيجي المرتبطة بالسيناريوهات المستقبلية التي تم رسمها وهو بالطبع ما ستكون له عواقب وخيمة على متخذ القرار المهتم بالمستقبل ويعمل على صرف المقدرات بغير وجهتها الحقيقية ويهدر الطاقات.

نشأة الاستشراف الحديث وتطوره المعرفي

مرَ الاستشراف الحديث للمستقبل بظروف متباينة، أدت ببعض المستشرفين إلى الاقتراب كثيراً مما سيكون عليه الوضع المستقبلي، وأدت بالبعض الآخر ونتيجةً لتلك الظروف التي عايشها المستشرف إلى الابتعاد عن التصور المستقبلي الدقيق، ففي نهاية القرن الخامس عشر طرح «توماس مور» (١٤٧٨-١٥٣٥م) في كتابه المعروف باسم اليوتيوبيا تصوراً مستقبلياً للمجتمع المثالي الذي لا يخلو من كافة أشكال الاضطهاد والظلم والأنانية.

وفي مقاربة قريبة جداً من المستقبل الذي ينتظر البشرية في وقتها ألف الفيلسوف الإنجليزي «فرانسيس بيكون» (١٥٦١ - ١٦٢٦م) المعروف باسم أطلنطا الجديدة في نهاية القرن السادس عشر كتاباً طرح فيه رؤية مستقبل العالم من خلال تصوره لمجتمع جديد يعتمد على العلم كوسيلة أساسية لتغييره، حيث وردت في هذا الكتاب إشارات كثيرة عن بعض الاختراعات العلمية التي جاءت بعد ذلك بزمن طويل.

أما «توماس مالتوس» الاقتصادي الإنجليزي (١٧٦٦-١٨٤٣م) فإنه عرض في دراسته «نمو السكان» رؤية مستقبلية تتسم بالتشاؤم لحل التناقض الاجتماعي الناتج عن الثورة الصناعية الذي تمثل في تزايد أعداد الفقراء، وإيقاف تزايدهم الذي يهدد مصالح الفئات التي تتحكم في مصادر الإنتاج والثروة والنفوذ السياسي، إلا أن توقعاته لم تتحقق، حيث تم حل التناقض عن طريق آخر وهو الاستعمار ؛ إذ بدأت بريطانيا تتوسع في انتزاع مناطق

شاسعة من قارتي آسيا وأفريقيا، وهو ما انعكس إيجاباً على أحوال الطبقة العاملة خصوصاً الفقراء في بريطانيا ما ساعد على حل الصراع بصورة سلمية على حساب شعوب المستعمرات. (١)

وعلى مستوى القيادة كانت جهود «لينين» لتأسيس أول خطط حكومية خماسية في العالم والتي بدأ بتطبيقها عام ١٩٢٨-١٩٣١م، والتي جعلت التخطيط (النظر نحو الغد بعلمية) مفهوماً معترف بأهميته في كل جزء من الشؤون المعاصرة في الحكومة والتعليم والبحث والصناعة وشؤون العمل والأسرة، والتي زادت أهميته بسبب ضغوط التقلبات الاقتصادية والتشغيل الآلي وعدم التكافؤ التعليمي والتضخم الحضري وتلوث البيئة، الأمر الذي جعل الدراسات الموجهة نحو المستقبل تحظى باحترام جديد وكبير بسبب التكاليف الباهظة التي تنتج من اتباع سياسة التعامل مع المشكلات عندما تظهر.

وهو ما أدى وحال العالم واهتماماته كهذه إلى ظهور مجلة إنجليزية في أواخر الثلاثينات أطلق عليها «الغد»: مجلة المستقبل (Tomorrow: The Maagazine Of The Future) لدراسة منهجية للمستقبل واقترحت في أحد أعدادها عام ١٩٣٨م، إنشاء وزارة المستقبل (Ministry Of The Future) يتولاها وزير تكون مهمته جمع البيانات والمعلومات من أنحاء العالم كافة وتنظيمها في جداول والملاءمة بينها ومقارنتها وحسابها واستخراج التأثيرات التي ستتركه آخر التطورات والمستجدات والاكتشافات على الجنس البشري. تبعه بعد ذلك الجنرال الأمريكي «أرنولد» الذي كلف العالم الشهير «تيودور فون كارمان» عام ١٩٤٧م، لعمل تقرير يتنبأ بالمستقبل بالنسبة للجيش الأمريكي والذي نشره بدوره بعد أربعة أعوام من تكليفه حيث كان تحت مسمى «نحو آفاق جديدة» والذي مهد بدوره لظهور تراث من

(١) الدكتورة ثناء يوسف العاصي: نحو علم لدراسة المستقبل المبررات الإمكانية، والحدود ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ١١٨.

التنبؤات التكنولوجية أدت إلى قيام «هيئة التنبؤ التكنولوجي بعيد المدى للجيش الأمريكي» استناداً إلى ما أكده ذلك التقرير من أن القدرات التكنولوجية يمكن التنبؤ بها، وأياً كان الأمر، فإن الشيء المهم هو أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي المحدد الحقيقي للعمل المنهجي الساعي لدراسة وفحص المستقبل وبدائله[١].

فأخذت أغلب الدول تسعى لإنشاء مراكز الدراسات المستقبلية لإعداد الدراسات اللازمة لاستشراف مستقبل هذه الدول وعلاقاتها مع الدول الأخرى وعلى سبيل المثال قدر عدد المؤسسات المهتمة بالدراسات المستقبلية في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بنحو ٦٠٠ مؤسسة، وتشكل الدراسات المستقبلية نحوً ٤١٥ مقراً دراسياً موزعة على ٨ ولايات أمريكية. [٢]

وقد أكد ألفين توفلر* أن الدراسات المستقبلية «خرائط المستقبل» كانت وراءها بواعث براغماتية فقد انطلقت في الولايات المتحدة الأمريكية عند نهاية الحرب العالمية الثانية لخدمة أغراض عسكرية.

قبل أن تقدم خدماتها المدنية إلى قطاعات واسعة تجارية وتعليمية وتكنولوجية، فقد بدأ توطينها تجريبياً في سلاح الجو الأمريكي في عام ١٩٤٤ وحققت وقتها إنجازيْن مهميْن:

---

(١) د. ضياء الدين زاهر: مقدمة في الدراسات المستقبلية، تقديم السيد يسين، ط١، مركز الكتاب للنشر، مصر ٢٠٠٤م، ص ٣٣ ٣٥.

(٢) دكتور محمد جمال الدين مظلوم: نحو استراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية الملتقي العلمي الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية، المنظم بالتعاون بين جامعة نايف للعلوم الأمنية، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية الخرطوم ٥٣ / فبراير / ٢٠١٣م، ص ٢.

* آلفين توفلر: ولد في ٤ أكتوبر ١٩٢٨ – وتوفي في ٢٧ يونيو ٢٠١٦ وهو كاتب ومفكر أمريكي وعالم في مجال دراسات المستقبل تمت ترجمة كتبه إلى عدة لغات عالمية. قام بتدريس رؤساء دول مثل ميخائيل جورباتشوف رئيس الاتحاد السوفييتي الأخير والرئيس الهندي أبو بكر زين العابدين عبد الكلام ورئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد وكان توفلر في أعماله يناقش الثورة الرقمية وثورة الاتصالات وثورة الشركات والتطور التكنولوجي.

أولهما إعداد تنبؤ عن القدرات التكنولوجية ذات العلاقة بالعسكرية الأمريكية، واستهلت عهداً من التنبؤات التكنولوجية أدت في النهاية إلى قيام هيئة التنبؤ التكنولوجي بعيد المدى للجيش الأمريكي في عام ١٩٤٧، و**ثانيهما** تكليف شركة دوجلاس للطائرات بإنشاء مشروع راند للطائرات ١٩٤٨ عن شركة دوجلاس وسرعان ما تحوّل من مجرد مؤسسة لدراسة نظم الأسلحة البديلة التي ابتدعت وسائل مبتكرة للسيطرة إلى نوع من المؤسسات الفكرية أطلق عليه أحداث المستقبل واستشرافه، وقدمت عدداً كبيراً من كبار المستقبليين، وأسهمت في تطوير تقنيات الدراسات المستقبلية، وخاصة تقنية دلفي، وتقنية السيناريو، وقد شهد الغرب وليس الولايات المتحدة وحدها عقب الحرب العالمية الثانية، حركة واسعة استهدفت الاهتمام بالدراسات المستقبلية، وتعميق مفهوم المستقبلية في العقول، حتى غدت دراسات المستقبل صناعة أكاديمية، ونشاطاً علمياً قائماً بذاته، ومنهجاً عملياً للإدارة والتخطيط، وقد اتخذ هذا الاهتمام عدداً من المؤشرات، أهمها: تزايد أعداد العلماء والباحثين المشتغلين بالدراسات المستقبلية في الجامعات ومراكز البحوث المختلفة وظهور العديد من المراكز والهيئات العلمية والمعاهد المتخصّصة في الدراسات المستقبلية، وانتشار الجمعيات والروابط والمنظّمات المعنية بالدراسات المستقبلية، مثل رابطة المستقبلات الدولية التي أسسها جوفنيل وجمعية المستقبل العالمية التي أسسها إدوارد كورنيش في عام ١٩٦٦، وهي واحدة من أكبر منظّمات المستقبل. (١)

وتزايدت الكتابات لا سيما من جانب علماء اجتماع أمريكيين أهمهم «دانيال بل» في مجلة المصلحة العامة، ثم كونت الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم لجنتها عن «عام ٢٠٠٠» لتتوقع النماذج الاجتماعية أو لتصميم مؤسسات

(١) ألفين توفلر، خرائط المستقبل، ترجمة أسعد صقر(دمشق:منشورات اتحاد الكتاب العرب)، ١٩٨٧ص٢٢٧ .

جديدة، ولتقترح برامج بديلة ويُعتبر تقرير اللجنة الذي نشر في عام ١٩٦٧م أول دراسة مستقبلية واسعة النطاق في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان يصاحب هذه الإصدارات سيل من الكتب والمقالات بالفرنسية والألمانية والهولندية.

فظهرت في السبعينات المؤسسات الإقليمية والعالمية المعنية بدراسة مستقبل البشرية والتي كان أشهرها على الإطلاق «نادي روما» وهو تجمع دولي لقادة كل تخصص علمي وكبار مفكريه الذي أصدر أكثر من خمسة تقارير عالمية تتعلق بمستقبل البشرية في القرن العشرين، وقد اتسم أغلبها بالتشاؤم نظراً لاعتمادها على نماذج ومنهجيات تكنولوجية بحتة مدت الحاضر للمستقبل، وقد قاد هذا الاهتمام الكثيف بدراسة المستقبل التربويين في مختلف العالم إلى مراجعة ونقد نظمهم التعليمية.

ووضع برامج ومشاريع إصلاحية مستقبلية لها، وقد تناولت هذه المنظمات والمؤسسات مستقبلات العالم بصورة كلية إجمالية أو قطاعية بمنهجيات تكنولوجية واجتماعية أو كليهما معاً. (١)

وبالنسبة للعالم الإسلامي فقد اهتم بفكرة المستقبل أثناء الممارسة، إذ لاحظنا بالفعل أن الدراسات المستقبلية قد ازدهرت في هذا الجانب، حيث تشكلت أربع موجات نتيجة زخم الفكر الاستشرافي **أولها موجة** جاءت ما بعد الحقبة الاستعمارية، **والثانية** صاحبت حرب الخليج الأولى، **والثالثة** جاءت بعد ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١، **حيث قاد الأولى** ما بعد الحقبة الاستعمارية، مثقفون تكونوا في المدارس الغربية كانت لديهم نتيجة ذلك رؤية للمستقبل مرتبطة بالتزامهم الثقافي، مثل حالة بورقيبة، فقد سعى هؤلاء الرجال والنساء إلى إرساء موقف استشرافي قائم على مناهج قادمة من أوروبا بغية تكييفها مع بلدانهم، **وواكبت**

(١) د. ضياء الدين زاهر: مرجع سابق، ص ٣٣ ٣٥.

الموجه الثانية مرحلة ما بعد حرب الخليج الأولى، وارتبطت بسقوط حائط برلين في سنة ١٩٨٩م، إذ بعد سقوط الشيوعية بدا وكأن هناك رؤية أخرى للعالم يمكن أن تولد، مع ما يمكن أن تتركه من آثار، كبيرة أو صغيرة على بلدان العالم العربي والإسلامي وخاصة على نظام التخطيط السوفييتي، **أما الموجة الثالثة** فإنها تلك اللاحقة للحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، حيث ترك هذا الحدث تأثيرات عدة في الجغرافيا السياسية العالمية كان لها الأثر البالغ في العالم **الإسلامي**، **أما الموجة الرابعة** فهي موجة الـ ١٤ من يناير التي ارتبطت بالثورة التونسية فستكون أبلغ من غيرها حيث لوحظ معها وجود عدة مراكز دراسات ذات توجه استراتيجي ومتعددة التخصصات تابعة للدولة أو منبثقة من نخبة المجتمع. (١)

المدد الزمنية للاستشراف

نرى من الأهمية بمكان التطرق لموضوع المدد الزمنية للاستشراف حتى يستبين للقارئ أهمية الزمن من جهة ومن جهة أخرى إزالة بعض المفاهيم الخاصة بمدة الاستشراف التي يرى البعض على أنها تقتصر على استشراف يمتد لعقدين أو ثلاثة فقط فقد حدد بعض العلماء المعنيين بالمستقبل الفترات التي يخططون لها بالفترات الخمسة التالية:

١. **المستقبل المباشر** ويمتد سنة من الآن.
٢. **المستقبل القريب** ويمتد من سنة من الآن إلى خمس سنوات.
٣. **المستقبل المتوسط** ويمتد من خمس سنوات من الآن إلى عشرين سنة.
٤. **المستقبل البعيد** ويمتد من عشرين سنة من الآن إلى خمسين سنة.
٥. **المستقبل البعيد غير المنظور** ويمتد من الآن إلى خمسين سنة.

---

(١) ميشال غوديه، فيليب دورانس وآخرون: الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم تعريب محمد سليم قيس الهمامي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ص ٥، ٦.

فمثلاً على سبيل المثال عندما يتركز تفكيرنا ودراساتنا المستقبلية للبحث عن إجابة على سؤال ما ستؤول إليه الأوضاع الاقتصادية في خضم التغيرات السريعة من الآن، وإلى بضعة أشهر مقبلة فعندها فقط يتحقق الاستشراف للمستقبل المباشر، وأكثر من ذلك ولمدة خمسة أعوام يتحقق استشراف المستقبل القريب، أما إذا ما ذهب تفكيرنا ودراساتنا المستقبلية لمحاولة معرفة ما ستصل إليه حدود العلاقات الأمريكية العربية مثلاً بعد عشر سنوات، أو عشرين سنة من اليوم، فعندها يتحقق المستقبل المتوسط ويتحقق المستقبل البعيد عندما نريد أن نعرف ما يمكن أن تنتهي إليه الحضارة الإنسانية بعد خمسين سنة أو أكثر(١).

ومن الأمثلة المعاصرة التي بينت إمكانية الاستشراف لمدة سنة ميلادية واحدة ما صرح به تجمع التكتل الأخضر بالجزائر عندما انتقد قانون تسوية الميزانية لعام ٢٠١٣م حيث أرجع ذلك إلى عجز الحكومة الجزائرية عن التخطيط والاستشراف، حيث قال المكلف بالإعلام للتكتل الأخضر، ناصر حمدادوش، حيث وصف قانون تسوية الميزانية لسنة ٢٠١٣ الذي سيعرض قريبا على البرلمان بـ«الفضيحة»، مؤكدا أنه «يكشف مدى عجز الحكومة وفشلها في التخطيط والاستشراف لمدةٍ قصيرةٍ في عمر الدول، وهي سنة مالية واحدة فقط»، حيث أوضح في تصريح له لـ«وقت الجزائر» أن هذه «الأرقام المقدمة في إطار المشروع ليست من خيالات المعارضة في خطاباتها العدمية ونظرتها السوداوية، ولا من مزايدات الهيئات الدولية التي تريد التدخل في شؤوننا الداخلية، بل هي الأرقام الرسمية والمعطيات الحكومية التي يعترفون بها، ما يدل بكل وضوح على حجم الفساد والفشل الذي وصلت إليه البلاد»، وأضاف حمدادوش، أن «مشروع القانون يعترف بأن نسبة النمو الاقتصادي بلغت ٢,٨٠ في المئة،

(١) د. جورج طعمة، د. سعد حافظ: الدراسات المستقبلية وتحديات العصر عرض تحليلي ونقدي ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر والمعهد العربي للتخطيط دمشق، ص ٢٤.

بينما قانون المالية لسنة ٢٠١٣ كان يتوقع ٥ في المئة، وسبب هذا الانخفاض هو الارتباط المزمن بالمحروقات والتراجع في الإنتاج، وليس كما تدّعي الحكومة أن الأزمة مرتبطة بالأسعار، حيث تراجع نشاط قطاع المحروقات من التقدير المتوقع: ٤,٤+ إلى: -٥,٥ في المئة»، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن «قانون المالية توقّع أيضا أن يكون السعر المتوسط للبترول في حدود: ٩٠ دولاراً للبرميل، بينما وصل إلى: ١٠٩ دولارات للبرميل في مقابل: ١١٠ دولارات للبرميل سنة ٢٠١٢"، وأفاد حمدادوش أن قانون المالية «توقّع أن يكون سعر الصرف سنة ٢٠١٣: ٠١ دولار = ٧٦ ديناراً بينما وصل إلى: ٧٩,٣٨ دينار». (١)

ومن الأمثلة الأخرى التي تُبين إمكانية الاستشراف لمدة خمسة أعوام ما عملت عليه الحكومة الإماراتية عندما نظمت ورشة عمل بعنوان «التخطيط بالسيناريوهات كأداة لاستشراف المستقبل»، تناولت أهمية استشراف المستقبل في التخطيط الاستراتيجي وتحقيق التميز الحكومي، بمشاركة ١٠٠ من مديري ومنسقي التخطيط الاستراتيجي والتميز الحكومي في الجهات الاتحادية.

حيث أكدت عهود الرومي مدير عام مكتب رئاسة مجلس الوزراء أن الندوة هي واحدة في سلسلة ندوات وفعاليات يتم عقدها وتنفيذها بمشاركة فاعلة من الجهات الحكومية في إطار توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، لاستشراف المستقبل ورسم نهج استباقي واعتماد سيناريوهات يمكن تحويلها إلى واقع ملموس يسهم في تطوير نوعية الحياة ورفع جودتها بما ينسجم مع أهداف رؤية الإمارات ٢٠٢١». (٢)

ومن الأمثلة الأخرى التي تبين إمكانية الاستشراف لمدة خمس سنوات ما

(1) http://wakteldjazair.com/?p=19113

(2) http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2015-07-16-1.2417205

عملت عليه شركتا (EDF) و (Usinor) بين ١٩٩٠م، ١٩٩١م، حيث مكنت عدة أشهر من التفكير الاستشرافي حول صناعة الحديد في فرنسا في أفق ٢٠٠٥ من تحديد ستة سيناريوهات تم بناؤها حول ثلاث فرضيات عامة. [١]

أما بخصوص الأمثلة التي تُبيَن إمكانية استشراف المستقبل لمدة عشر سنوات قادمة ما قام به مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتحسين السكن (ANAH) في بداية سنة ٢٠٠١ وتهيئة لمستقبله عندما أراد استباق تطورات محيطه وذلك بإشراك كبير للفرق الداخلية، وقد تمثل الهدف الخاص في تيسير تركيز استراتيجيات نمو وبوجه أخصَ في الاستعداد لتطورات سوق السكن الخاص وجزئه المتعلق بإعاد التأهيل في أفق ٢٠١٠.

وفي استباق سياسات واستراتيجيات الفاعلين المحليين (المناطق والتجمعات السكانية) في سوق السكن الخاص مع اعتبار تطور كفاءات كل منهم وفي كسب رؤية مشتركه لمهنة الوكالة وكفاءاتها على مدى السنوات الخمس أو العشر المقبلة، وأخيراً في تحديد الخيارات الاستراتيجية والتوجهات الاستراتيجية[٢]. ومن الأدلة والأمثلة الأخرى التي تؤكد إمكانية الاستشراف لمدة عشرة أعوام ما ذكراه في دراستهما الاستشرافية كلٍ من الدكتور محمد أحمد السنباني رئيس قسم المكتبات وعلم المعلومات بجامعة صنعاء، وأ.د. محمد عودة عليوي أستاذ ورئيس قسم علم المكتبات والمعلومات بجامعة البصرة المسماه «مهنة المكتبات: التحديات واتجاهات المستقبل في الوطن العربي: دراسة إستشرافية»، حيث جاء في مستخلصها من المعلوم أن المكتبات ومراكز المعلومات من المؤسسات التي تتأثر وتؤثر بشكل أو بآخر في الظروف المحيطة بها. وفي عالم اليوم وبسبب التطورات المتلاحقة

(1) http://www.laprospective.fr/dyn/francais/memoire/cahier20arabefrance.pdf

(2) http://www.laprospective.fr/dyn/francais/memoire/cahier20arabefrance.pdf

والمتسارعة في تكنولوجيا المعلومات وظهور التقنيات الحديثة التي أثرت كثيراً في المكتبات والمكتبيين وفرضت عليهم تحديات كبيرة تتطلب مهارات جديدة وخدمات متطورة، ونظراً لأن الهدف الأساس من وجود المكتبات والمكتبيين هو تقديم الخدمات المناسبة والملائمة لتلبية احتياجات المستفيدين، لذلك يتوجب على المكتبات العمل على تنمية كوادرها وتهيئة المستلزمات كافة التي تمكنها من النهوض بالمهنة وتطويرها وبالتالي تمكينها من مواجهة التحديات التي فرضتها التقنيات الحديثة، والدراسة الحالية تهدف إلى الوقوف على أسباب تدني مهنة المكتبات في الوطن العربي وتسعى إلى استشراف مستقبلها خلال السنوات العشر القادمة. ولغرض تحقيق هدف الدراسة سعى الباحثان إلى الإفادة من أسلوب دلفي للتوقعات المستقبلية.

إلا أن هناك وجهة نظر أخرى تتعلق بمدد الاستشراف المستقبلي حيث ربطت مدة الاستشراف بحسب القطاع أي المجال أو النشاط، فضلاً عن وجهة النظر الخاصة بالمدارس الغربية لا سيما المدارس الفرنسية منها، والمدارس الأمريكية، وهو ما يمكن بيانه على النحو التالي:

أولاً: الاستشراف بحسب القطاع

١- في القطاع الصناعي يوجد ما يسمى بـ: «حياة المنتج»: وهي تختلف من منتج إلى آخر، وقد تزيد على ١٠ سنوات كمتوسط (باستثناء المنتجات التكنولوجية فدورة حياتها صغيرة قد لا تتعدى سنتين في بعض الأحيان).

٢- في القطاع الزراعي وحسب قصة «يوسف» عليه السلام، فان مدى الاستشراف (١٤ سنة).

٣- في ميدان التربية: يحسب المدى على فترة «جيل» وهي ٢٥ سنة كمتوسط[(١)].

(1) http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=448:-1-&catid=158:2009-05-20-09-59-42&Itemid=63

ثانياً: الاستشراف بحسب المدارس الغربية

١- حسب **المدرسة الفرنسية:** يجمع علماء الاستشراف من المدرسة الفرنسية على أن المدى في الدراسات الاستشرافية هو [١٠، ٣٠ سنة]، فالدراسة التي مداها أقل من ١٠ سنوات هي أقرب للتنبؤ من الاستشراف، ولما يزيد المدى عن الـ: ٣٠ سنة، فإن المستشرف يفقد السيطرة على متغيرات الدراسة وبذلك تفقد الدراسة مصداقيتها.

٢- **حسب المدرسة الأمريكية:** لا تضع المدرسة الأمريكية حدوداً لمدى الاستشراف، فبعض الدراسات الاستشرافية قد يزيد مداها على ٧٠ سنة (مثل الدراسة التي قام بها محافظ الخزانة العامة الأمريكية الشرمان «**بول راين**»؛ في خطة القضاء على العجز في ميزانية الدولة في حدود عام ٢٠٨٠م)[١].

لذلك نعتقد وبعدما بينا المدد الزمنية للاستشراف المستقبلي والآراء التي تم طرحها خلال هذا الفصل من هذا الكتاب أنه من الخطأ الجسيم جداً تخصيص سنوات للاستشراف المستقبلي، كما القول إنه بعد خمس سنوات فما فوق يمكن اعتبارها استشرافاً للمستقبل، وما دون ذلك مخصص للتخطيط الاستراتيجي أي من سنة إلى خمس سنوات هو تخطيط استراتيجي وليس استشرافاً للمستقبل، كون كلا المجالين منفصلين عن بعضهما البعض انفصالاً تاماً ولا يرتبطان إلا بعد مرحلة رسم السيناريوهات المستقبلية وفق المنهج الاستكشافي للمستقبل كما سيتم توضيحه في الفصل الثاني من هذا الكتاب على اعتبار أن لكليهما منهجه العلمي الخاص به.

---

(١) http://www.google.ae/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=we

الاستشراف المستقبلي واتخاذ القرار وصناعته

تسهم الدراسات المستقبلية في ترشيد عمليات التخطيط واتخاذ القرارات من طريقين **الطريق الأول** يتمثل في توفير قاعدة معلومات مستقبلية للمخطط وصانع القرار أي توفير معلومات حول البدائل المكنة وتداعيات كل منها عبر الزمن، ونتائج كل منها عند نقطة زمنية محددة في المستقبل، **أما الطريق الثاني** فيتمثل في ترشيد ما يجب أن يسبق عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالخطط والسياسات من حوار وطني على مستوى النخب وعلى مستوى الجماهير بقصد بلورة القضايا وبيان الاختيارات المكنة وما ينطوي عليه كل اختيار من مزايا أو منافع ومن أعباء أو تضحيات. (١)

دولة الإمارات العربية المتحدة ودراسات استشراف المستقبل

تعتبر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول المتقدمة في تبني استشراف المستقبل مقارنةً ببعض الحكومات في الشرق الأوسط وبعض الدول الأوروبية، فهي أضافت مهام عمل لوزارة شؤون مجلس الوزراء معنية بالمستقبل، لا بل درجت على تغيير مسمى الوزارة وذلك بإضافة مصطلح المستقبل لمسماه ليصبح اسمها «وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل».

وقد أضيفت إليها مهام جديدة تتعلق باستشراف المستقبل ومتابعة تنفيذ استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل، وهو ما يمكن بيانها على النحو التالي:

١- استشراف المستقبل، ووضع استراتيجية للتأكد من مواكبة كل القطاعات لمتغيراته.

٢- توظيف أدوات استشراف المستقبل كافة، التي تساعد الحكومات على توقع الفرص والتوجهات والتحديات والتداعيات المستقبلية، وتحليل آثارها.

---

(١) أمينة الجميل: ما هية الدراسات المستقبلية، مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ٣٩.

٣- وضع الحلول المبتكرة لها وتوفير البدائل عنها، الأمر الذي يساعد في نهايته على التخطيط الاستراتيجي السليم، الذي يسهم بدوره في توجيه السياسات وتحديد الأولويات بالشكل الأمثل ويساعد على وضع الخطط المستقبلية.

٤- تطوير قدرات التخطيط المستقبلي بعيد المدى بالسيناريوهات.

٥- رفد جهود الحكومة لتطوير نماذج مبتكرة للخدمات المستقبلية وتطوير خطط استراتيجية مرنة قابلة للتعديل حسب المتغيرات.

٦- التعامل مع مختلف التوجهات المستقبلية والتحديات لإحداث نقلة نوعية في العمل الحكومي والتجديد المستمر بما يتلاءم وتطلعات المتعاملين ويحقق رضاهم.

وفيما يخص التكليف الجديد الممثل في العمل على تحقيق «استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل» وذلك بعد أن اعتمدها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، والتي تهدف للاستشراف المبكر للفرص والتحديات في القطاعات الحيوية كافة في الدولة وتحليلها ووضع الخطط الاستباقية بعيدة المدى لها على المستويات كافة لتحقيق إنجازات نوعية لخدمة مصالح الدولة وتشمل الاستراتيجية بناء نماذج مستقبلية للقطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية والتنموية والبيئية ومواءمة السياسات الحكومية الحالية بالإضافة لبناء قدرات وطنية في مجال استشراف المستقبل وعقد شراكات دولية وتطوير مختبرات تخصصية وإطلاق تقارير بحثية حول مستقبل مختلف القطاعات في الدولة، فضلاً عن وضع أنظمة حكومية تجعل من استشراف المستقبل جزءاً من عملية التخطيط الاستراتيجي في الجهات الحكومية وإطلاق دراسات وسيناريوهات لاستشراف مستقبل القطاعات الحيوية ووضع الخطط والسياسات بناء على ذلك

إضافة إلى توليها (وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل) دور الداعم والمنسق لجهود استشراف المستقبل ومساندة الجهود والمبادرات والمشاريع والسياسات المستقبلية للجهات ومتابعة تنفيذها والعمل على الدراسات والتقارير الاستراتيجية المستقبلية التي ستمكن الجهات من العمل على استشراف المستقبل بفعالية ومواءمة ومتابعة خطط الحكومة وبرامجها وسياساتها وتشريعاتها مع التوجهات المستقبلية كما أنها ستعمل على ترسيخ ثقافة المستقبل كتوجه حكومي ونشر الوعي بأهميتها وبناء القدرات وتعزيز مكانة الإمارات كوجهة عالمية للمستقبل، علماً أن استراتيجية الامارات لاستشراف المستقبل تركز على مواضيع تشمل قطاعات: مستقبل رأس المال البشري والشباب ومستقبل التكنولوجيا والأنظمة الذكية ومستقبل الاستدامة والبيئة وتغير المناخ ومستقبل البنية التحتية والمواصلات ومستقبل الصحة ومستقبل التعليم ومستقبل التنمية المستدامة ومستقبل بيئة الحياة الإيجابية والسعيدة ومستقبل الطاقة ومستقبل الاقتصاد والامن الاقتصادي والتجاري ومستقبل الموارد المالية ومستقبل الحكومة والخدمات الحكومية ومستقبل العلاقات الدولية والسياسية ومستقبل الأمن المائي والغذائي ومستقبل الأمن الالكتروني.

وبالنسبة لمحور قدرات المستقبل فقد وجهت القيادة بوضع بنية تحتية تنظيمية ومادية قوية لبناء المستقبل والاستثمار في الكوادر الوطنية، وهو ما سيؤدي إلى بناء القدرات لتحقيق الاستدامة في مجال استشراف المستقبل من خلال ادراج أساسيات استشراف المستقبل بشكل مبسط في المناهج التعليمية للمدارس ومن خلال بعثات بناء القدرات الوطنية في مجال المستقبل وإطلاق الأدوات المصممة خصيصاً لحكومة الإمارات وتدريس تخصصات المستقبل في الجامعات الوطنية وفي برامج بناء القدرات الحكومية لتلبي احتياجات كافة القطاعات، وسيقود الوزراء من خلال محور وجهة المستقبل تحويل وزاراتهم إلى نموذج

لوزارات المستقبل وتمثيل الدولة كسفراء للمستقبل وإبراز ريادتها المستقبلية في شتى المجالات، وهو ما يؤدي كذلك بالحكومة للعمل من خلال محور وجهة المستقبل على تعزيز مكانة الإمارات كوجهة عالمية رائدة للمستقبل المستدام من خلال المبادرات ومنصات الفكر المستقبلية وتبادل المعرفة في مجال المستقبل مثل القمة العالمية للحكومات وإطلاق واستضافة مبادرات عالمية جديدة كالاجتماعات السنوية لمجالس المستقبل العالمية، كما سيتم العمل على تطوير شراكات استراتيجية مع المنتديات ومراكز الفكر المستقبلية ومنصات وشبكات خبراء المستقبل والجامعات داخل وخارج الدولة. (١)

المطلب الثاني: تجربة القيادة العامة لشرطة الشارقة في الوعي ودوره في المحافظة على حالة السلم الاجتماعي بالإمارة

تبنت القيادة العامة لشرطة الشارقة مشروع استشراف مستقبل الحالة الأمنية لعام ٢٠٣٠م، وهو مشروع علمي يُبين مدى وعيها في أهمية المحافظة على السلم الاجتماعي وبذل الغالي والنفيس من أجل وضع المبادرات والخطط الكفيلة التي تضمن بها رقيّ وتقدم المجتمع وفق المبادئ والثوابت التي نص عليها دستور البلد، فقد تمكنا في مركز بحوث شرطة الشارقة من وضع خطة علمية لاستشراف المستقبل هي الأولى من نوعها في الدولة مكونة من أربع مراحل رئيسية تمكن المختصين باستشراف المستقبل من استشرافه بطريقة علمية تبدأ المرحلة الأولى ببناء قاعدة إدراك الواقع، ومرحلة فحص الممكنات (الموجهات المستقبلية والمحركات المستقبلية وتداعياتها)، ومرحلة رسم السيناريوهات

(١) د. نواف وبدان الجشعمي: دراسات استشراف المستقبل ودورها في دعم اتخاذ القرار بدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز بحوث شرطة الشارقة، الشارقة، ٢٠١٧م، ص ١٩٥، ٢٠٢.

ومرحلة التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ، باستخدام أربع أدوات علمية مُعينة في عملية الاستشراف لا تخل بالخطوات السبع الخاصة بالطريقة العلمية هي أداة التخطيط بالسيناريو التي تم التركيز عليها في هذا التقرير بالإضافة إلى أداة مسح الأفق وأداة تقنية دلفي المصغرة، وأداة دولاب المستقبل، مكنتنا من استشراف مستقبل الحالة الأمنية لإمارة الشارقة ٢٠٣٠م، وإنما تضيف إليها بعض الخطوات الفرعية وتُعيد ترتيب بعض تلك الخطوات بما يتناسب مع فهم وتوقع المستقبل واستشرافه ليكون مساعداً في دعم اتخاذ القرار وصناعته على أكمل وجه.

وقد تم تطبيق هذا المشروع في حدود إمارة الشارقة حيث تم استشراف المستقبل للحالة الأمنية بمشاركة (٢٥) جهة مدنية وعسكرية تمثل الأجهزة الوطنية كافة التي تخدم كل مقيم على هذه الأرض تحت مسمى مشروع استشراف مستقبل الحالة الأمنية لإمارة الشارقة لعام ٢٠٣٠م، مستخدمين في سبيل تحقيق ذلك أربع أدوات لاستشراف المستقبل والتي بيناها أعلاه، وهو ما مكننا من تحديد (٦) مجالات تم استشرافها هي المجال الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والتقني، والبيئي، والأمني استشرفنا من خلالها (٢٩) قضية محورية بمشاركة (١٤٩) مستشرفاً، استغرق عملهم (١٣٧) ساعة استشراف، وهو ما ساعدنا من تحديد (٣٣١) موجهاً مستقبلياً، و(٣٥٩) محركاً مستقبلياً، نتج عنه (١٠٧٧) تداعياً مستقبلياً للمجالات الستة وهو ما أسفر عن رسم (٨٧) سيناريو للمواضيع المختارة، نتج عنه (٢٤) سيناريو للمجالات الستة التي تم تحديدها، توج ذلك العمل بتبني (٤٧) مشروعاً مستقبلياً سيتم تنفيذها بإذن الله خلال الاثنتا عشرة سنة القادمة.

وبحسب الأولوية التي حددها المعنيون في تلك المشاريع كفيلة بالمحافظة على

المظلة الأمنية وحالة السلم المجتمعي في عموم الإمارة. [1]

ويسرنا هنا أن نُبيّن آلية عملنا في هذا المشروع وما نتج عنه من تشخيص بشكل مبكر للفرص والتحديات المستقبلية، وعدد المبادرات الأمنية الموجه للمجتمع والتي ستسهم وبدون أدنى شك في المحافظة على حالة السلم المجتمعي جنباً إلى جنب مع الفرص والتحديات الأمنية الخاصة بالعمل الأمني والتي بدأت القيادة العامة لشرطة الشارقة بوضع المبادرات والخطط الاستباقية قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى لتكون مواكبة للمستجدات المستقبلية، وهو ما يمكن بيانه على النحو التالي:

تم تشكيل ثلاثة فرق عمل للبدأ بعملية استشراف المستقبل ولكل فريق مهام ومتطلبات يعمل على تحقيقها وهو ما يمكن بيانها من خلال الآتي:

فيما يتعلق بالفريق الأول فهو: التفكير المستقبلي والتقييم ويقوم بالمهام التالية:

مسلسل	مهام الفريق
١	متابعة إجراء ورش عمل التوعية والتدريب الفني لإنشاء ثقافة الاستشراف
٢	متابعة تطوير أدوات جديدة لاستشراف المستقبل
٣	وضع المحاور الرئيسية للعمل وخطة التنفيذ
٤	تحديد أولويات التنفيذ وحل مشكلاته
٥	طرح أسماء الخبراء والمختصين
٦	تقييم الأداء

(١) القيادة العامة لشرطة الشارقة: مشروع استشراف مستقبل الحالة الأمنية لعام ٢٠٣٠م، مكتب نائب القائد العام، مركز بحوث الشرطة، أرشيف مركز بحوث الشرطة لعام ٢٠١٨م.

وبخصوص الفريق الثاني فهو: فريق الأمانة ويقوم بالمهام التالية:

مسلسل	مهام الفريق
١	الربط والتواصل والتنسيق مع فرق العمل المختلفة
٢	التنسيق لعقد اجتماعات بصورة دورية
٣	متابعة الأعمال اليومية
٤	متابعة تنفيذ الخطط المستقبلية
٥	الإشراف على الإخراج النهائي لتقرير الاستشراف

وأما الفريق الثالث فهو: فريق خبراء المجال ويقوم بتنفيذ المهام التالية:

المهمة الأولى: بناء قاعدة إدراك الواقع باستخدام أداة مسح الأفق وتقنية دلفي وهو ما يتطلب القيام بالخطوات التالية:

مسلسل	مهام الفريق
١	تحديد موضوع الدراسة ومجالاته (تحديد الموضوع هو استشراف الحالة الأمنية، وفيما يتعلق بالمجالات يمكن بيانها على أنها تشمل المجال السياسي، والمجال الاقتصادي، والمجال التقني والمجال البيئي، والمجال الأمني)
٢	جمع الحقائق والبيانات المرتبطة بها على المستويين المحلي والعالمي
٣	تحديد مسار واقعي حالي لكل موضوع بناء على المعطيات والحقائق
٤	مقارنة المسارات الحالية مع المسارات العالمية الحالية

المهمة الثانية: مجموعة فحص الممكنات باستخدام أداة مسح الأفق وتقنية دلفي ودولاب المستقبل وهو ما يتطلب القيام بالخطوات التالية:

مسلسل	مهام الفريق
١	تحديد المتغيرات (الموجهات والمحركات وتداعياتها) (الموجهات هو التغيير المستمر في موضوع معين مع مرور الوقت، إما بالزيادة، أو الاستقرار، أو النقصان، والمحركات هي الأحداث المحركة (المتوقعة وغير المتوقعة) التي ستشكل مستقبل مؤسستك من الخارج)
٢	رصد التداعيات (النتائج المفترضة) عن كل خطوة من الخطوات استناداً إلى قاعدة إذا- فإن ربط التداعيات المختلفة بعضها مع بعض لما لها من دور في بلورة المستقبل
٣	تحديد الممكنات الحرجة (من خلال تحديد المحركات ذات الأولوية من خلال مصفوفة الغموض والأهمية، أو تجميع النقاط (٢٥) نقطة، أو من خلال تقنية دلفي المُصغرة

وتسهيلاً منّا صممنا سبعة نماذج تمكن فرق عمل الاستشراف من فحص الممكنات بشكل سهل وواضح باستخدام **أداة مسح الأفق وتقنية دلفي ودولاب المستقبل**، حيث يقوم النموذج الأول بتحديد الموجهات الداخلية والخارجية متضمناً وصف الموجه ووزنه فيما إذا كان رئيسياً، أو ثانوياً، أو استثنائياً أو فجائياً بالإضافة إلى تحديد الفترة الزمنية، أما النموذج الثاني فتم تخصيصه ليتناول طريقة فحص المحركات الداخلية والخارجية متضمناً ذات المعلومات في نموذج الموجهات، وبخصوص النموذج الثالث فتم تخصيصه

ليتناول رصد وتحليل تداعيات (النتائج المفترضة) للموجهات في ذات المجال مركزاً على أن كل موجه يخرج منه ثلاث تداعيات أي نتائج مفترضة، وكذلك الحال مع النموذج الرابع الذي تم تخصيصه لرصد وتحليل تداعيات (النتائج المفترضة) للموجهات في ذات المجال، أما النموذج الخامس فتم تخصيصه ليتناول رصد وتحليل العلاقة بين الممكنات في ذات المجال متضمناً أرقام الممكنات وأنواعها وأوزانها بالإضافة إلى وصف العلاقة المشتركة ونتائجها، والنموذج السادس تم تخصيصه لتحديد الموجهات والمحركات الحرجة ذات الأولوية عبر تجميع النقاط الـ (٢٥) نقطة في ذات المجال متضمناً الفترة الزمنية لذلك، بالإضافة لبيان أنواع الممكنات وأوزانها وطريقة حساب الأولوية بالنسبة للممكنات باستخدام الـ (٢٥) نقطة، أما النموذج الأخير (السابع) فتم تخصيصه لرصد وتحليل العلاقة بين الممكنات الحرجة في المجالات المتنوعة، حيث تم بيان المعلومات في كل مجال على حدة، بالإضافة إلى الطلب بضرورة وصف العلاقة المشتركة بين ممكنات المجالات ونتائجها، وهو ما يمكن بيانه على النحو التالي:

المهمة الثالثة: راسمي السيناريوهات باستخدام أداة التخطيط بالسيناريو وتقنية دلفي وهو ما يتطلب القيام بالخطوات التالية:

مسلسل	مهام الفريق
١	جمع التقارير النهائية لاستشراف المستقبل
٢	رسم السيناريوهات الأربعة

المهمة الرابعة: التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ باستخدام أداة مسح الأفق وتقنية دلفي وهو ما يتطلب القيام بالخطوات التالية:

مسلسل	مهام الفريق
١	صياغة الأهداف العليا للاستشراف
٢	إعداد الخطط لمواجهة السيناريوهات الخمسة
٣	تحويل الخطط الاستراتيجية إلى خطط تنفيذية مرحلية
٤	متابعة الرؤى المستقبلية والاستفادة من تطبيقاتها
٥	متابعة تنفيذ الخطط وتصحيح المسار
٦	صياغة وإعداد مؤشرات الأداء
٧	إعداد المقارنات المعيارية مع الجهات الأمنية الدولية

الخاتمة

في ختام هذه الورقة العلمية لا يسعني إلا أن أحمد الله عز وجل الذي بنعمته تتم الصالحات كما أسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وحسبي في نهاية المطاف أن أشير بإيجاز إلى أهمية تكاتف جميع الجهود الوطنية في شتى المجالات من أجل العمل على المحافظة على حالة السلم المجتمعي في دولة الإمارات في السنوات الحالية والمستقبلية والتي من دونها ستكون حالة السلم المجتمعي في عموم الدول عرضة للهزات الإقليمية والتحديات الداخلية.

وبذلك أدعو المعنيين كافة بوطننا الإسلامي والعربي من متخذي قرار ومختصين إلى ضرورة رفع أقصى درجات الوعي من أجل المحافظة على السلم المجتمعي الذي يعتبر صمام أمان لبقاء ووجود دولنا وشعوبنا على الساحة الإنسانية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال عدة برامج أهمها وأحدثها من وجهة نظري هو **تبني المنهج الاستكشافي لاستشراف المستقبل لما له من دور في دعم اتخاذ القرار وصناعته، وفق الآلية التي تم شرحها في المطلب الثاني من المبحث الثاني.**

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

١- القرآن الكريم.
٢- مشروع استشراف مستقبل الحالة الأمنية لعام ٢٠٣٠م، القيادة العامة لشرطة الشارقة: مكتب نائب القائد العام، مركز بحوث الشرطة، أرشيف مركز بحوث الشرطة لعام ٢٠١٨م.
٣- الجشعمي، د. نواف وبدان: دراسات استشراف المستقبل ودورها في دعم اتخاذ القرار بدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز بحوث شرطة الشارقة، الشارقة، ٢٠١٧م.

ثانياً: المراجع

١- الكتب العربية

١- البديوي، خالد بن محمد: الحوار وبناء السلم الاجتماعي، سلسلة رسائل في الحوار، مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، الرياض، ٢٠١١م.
٢- الجميل، أمينة: ما هية الدراسات المستقبلية، مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٢.
٣- الكبيسي، أ.د. عامر: التفكير الاستراتيجي وصناعة المستقبل، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر الشارقة، ٢٠٠٨.
٤- العاصي، الدكتورة ثناء يوسف: نحو علم لدراسة المستقبل المبررات الإمكانية، والحدود ط١، دار الفكر العربي، القاهرة.
٥- القيسي، د. محمد وائل: السلم المُجتمعي: المقومات وأليات الحماية «محافظة نينوى أنموذجاً، مركز نون للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧م.

٦- بوكراع، د. رضا بن محمد: الوعي الوقائي من منظور نفسي اجتماعي ٢٠٠٣م، جامعة الأمير نايف للعوم الأمنية، الرياض.
٧- جينس، د .رونالد: سيادة القانون دليل للسياسيين، إشراف معهد راؤول ويلنبيرج لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في جامعة لوند بالسويد ومعهد لاهاي لتدويل القانون في هولندا، منشورات معهد راؤول ويلنبيرج لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ومعهد لاهاي لتدويل القانون لعام ٢٠١٢.
٨- دورانس، غوديبه، ميشال، فيليب وآخرون: الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم تعريب محمد سليم قيس الهمامي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
٩- زاهر، د. ضياء الدين: مقدمة في الدراسات المستقبلية، تقديم السيد يسين، ط١، مركز الكتاب للنشر، مصر، ٢٠٠٤م.
١٠-حافظ، طعمة، د. جورج، د. سعد: الدراسات المستقبلية وتحديات العصر عرض تحليلي ونقدي ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر والمعهد العربي للتخطيط، دمشق.
١١-كلين ومونبريا، تيري دي، وجان: موسوعة الاستراتيجيا، ط١، بمساعدة سابين جانسن وترجمة الدكتور علي محمود مقلد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ٢٠١١م.
١٢-عامر، د. طارق عبدالرؤوف: الدراسات المستقبلية مفهومها أساليبها أهدافها ط١، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر.
١٣-عليان، إبراهيم خليل: السلم الأهلي والتوزيع العادل للدخل، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ٢٠١٢
١٤-توفلر، ألفين ،خرائط المستقبل، ترجمة أسعد صقر، دمشق :منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٨٧

١٥-ميرزا، جاسم خليل: استخدام التحقيقات الصحفية الأمنية لنشر الثقافة الأمنية وتدعيم الوعي جامعة نايف للعولم الأمنية الرياض.

٢- الدوريات (المجلات والجرائد)

١- الحوشان، د. بركة بن زامل: البرامج الإعلامية ودورها في تنمية الوعي الأمني مجلة الأمن والحياة، العدد (٢٧٠) ذو القعدة ١٤٢٥، (ديسمبر ٢٠٠٤ يناير ٢٠٠٥م)، الرياض.

٢- المومني، محمد سليمان: السلم الاجتماعي دراسة تأصيلية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، غزة، ٢٠١٨.

٣- المؤتمرات والندوات العلمية

١- المهدي، د. مالك عبدالله محمد: ماهية مفهوم ودلالات الدراسات المستقبلية ملتقى الرؤى المستقبلية العربية والشراكات الدولية، المنظم بالتعاون بين جامعة نايف للعلوم الأمنية اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، الخرطوم ٣ ٥ فبراير ٢٠١٣م.

٢- الريان، د. صبحي: دور الاختلاف في تحقيق السلم الاجتماعي، ورقة بحثية ضمن أعمال مؤتمر كلية الشريعة الدولي الثاني المنعقد بجامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٢.

٣- مظلوم، دكتور محمد جمال الدين: نحو استراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية الملتقي العلمي الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية، المنظم بالتعاون بين جامعة نايف للعلوم الأمنية، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية الخرطوم ٣ ٥ فبراير ٢٠١٣م.

٤- عامر، اللواء وصفي محمد: دور الإعلام في مجابهة الانحراف الفكري، جامعة نايف للعلوم الأمنية، برنامج دور الإعلاميين في تنمية الوعي الأمني ومواجهة الانحراف الفكري المنعقدة في القاهرة بتاريخ ١٦-٢٠/١/٢٠١٠م.

٥- عبدالحليم، أ.د. محيي الدين: التوعية الاجتماعية في المواضيع الأمنية، ط١، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، من أعمال ندوة الإعلام الأمني العربي قضاياه ومشكلاته، ٢٠٠١م.

٤- الشبكة الإلكترونية العنكبوتية (الإنترنت)

1- http//:wakteldjazair.com?/p19113=
2- http //:www .albayan .ae /across -the -uae /news -and -reports1.2417205-16-07-2015/
3- http//:www.laprospective.fr/dyn/francais/memoire/cahier20arabefrance.pdf
4- http//:www.laprospective.fr/dyn/francais/memoire/cahier20arabefrance.pdf
5- http //:www .journal .cybrarians .org /index .php ?option=com_content&view=article&id&-1-:448=catid-59-09-20-05-158:2009=&42Itemid63=
6- http//:www.google.ae/url?sa=t&rct=j&q&=esrc=s&source=we

الهُّوية والخصوصيات الثّقافية في المجتمعات الافتراضية

د. رحيمة الطيب عيساني

رئيس قسم الاتصال والإعلام، جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا
الإمارات العربية المتحدة

مقدمة:

ما من شك في أننا أصبحنا نعيش عصر الثّورة التّكنولوجية بكل تجلياتها ومعانيها، ونعتمد أكثر على وسائط الإعلام الجديد ووسائله في الحصول على المعلومة والخبر وحتى القرار الشّخصي والجماعي لما يتعلق بحياتنا اليومية الخاصة منها والعامة، وأصبح وجودنا واستمرارنا الثّقافي والاجتماعي مرتبط بهذه الوسائط ومحتوياتها بشكل يوحي بالاندماج والتّماهي مع الوسيلة والوسيط، وقد أكّدت نتائج الكثير من البحوث والدّراسات والتّقارير حول الإعلام الجديد ومجمل تطبيقاته أن الانترنت-وهي إحدى أهم أدوات ووسائط الإعلام الجديد- أصبحت الوسيلة الاتصالية الأكثر حضورا والأوسع انتشارا، والأكثر اعتمادا في شتىّ المجالات الاتصالية؛ انطلاقا من تحقيق الحاجة إلى معرفة آخر الأخبار والوقائع والأحداث، والاطّلاع على المعلومات والمعارف والأفكار، وانتهاء بإشباع حاجات الاتصال والتّواصل الاجتماعي والثقافي بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.

ولم يعد استخدامها أمراً اختيارياً في المجمل، بل أصبح واقعاً فرضته التّطورات التي شهدها ويشهدها العالم في مجال التّكنولوجيا والوسائط الاتصالية، البرمجيات، والتحولات السياسية والثقافية في كل المجتمعات والثقافات، وإن الخبرة والتسهيلات الجديدة التي وفرتها الإنترنت في مجال التنظيم والاتصال والإعلام غيّرت المعادلة القديمة التي كانت تضطر قوى التغيير إلى الاعتماد على دعم دول أخرى في نضالها السياسي، كما كان الحال في الستينات والسبعينات من القرن العشرين.

إن عملية التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال نتج عنها ظهور ما يعرف بظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية، وهي ظاهرة يحل فيها بدرجات متفاوتة تنظيم الشّعوب في مجموعات أفقية ما يؤدي إلى تهميش الثقافات

القومية، ويتداخل التّخطي المعلوماتي مع التخطي الاقتصادي والتجاري، فإذا كانت الشركات متعددة الجنسيات تمثل خط الاختراق الأول للحدود السياسية والاقتصادية، فإن وسائل الإعلام المتزاوجة مع المعلومات تمثل خط الاختراق الثاني للحدود الاجتماعية والثقافية، وقد أدى تزاوج وتداخل التخطي التجاري والتخطي المعلوماتي للحدود القومية إلى ظهور إشكاليات تتعلق بالذاتية الثقافية وكيفية الحفاظ عليها في مواجهة الهيمنة الثقافية لدول الشمال، ما طرح مجددا الحاجة إلى خلق نطاق إعلامي علمي يحقق التّوازن والعدالة الاتصالية والمعلوماتية(١).

يقول«هربرت شيللر»: «إنّ صناع القرار السّياسي الغربيين انشغلوا بالبحث عن بدائل تضمن استمرار السيطرة الغربية-وعلى وجه التحديد، الأمريكية- على الأوضاع الثقافية والاقتصادية الدولية، فاستقر رأيهم على التكنولوجيا كبديل، وتتضمن هذه الشبكات بث كميات هائلة من الأخبار والمعلومات عبر دوائر عابرة للحدود القومية، وأكثر من ذلك فإنها سوف تصبح في منأى عن الرقابة المحلية، ولذلك فإن هذا التوسع في الاستخدام العالمي للمعلومات بواسطة البث المباشر، وشبكات بنوك المعلومات سوف تكون له آثاره الخطيرة على الثّقافات القومية في الأعوام القادمة»(٢).

وتعمقت المشكلة أكثر في الملامح الأساسية الآتية:

١- سيطرة عدد قليل من الدّول المتقدمة على صناعة الإعلام والاتصال، وتحويل هذه الصناعة من صناعة كثيفة الإبداع إلى صناعة تقليدية كثيفة

---

(١) عواطف عبد الرحمن: الإعلام والعولمة البديلة، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط(١)، ٢٠٠٦م)، ص(٣٢).

(٢) هربرت شيللر: الاتصال والهيمنة الثّقافية، ترجمة، وجيه سمعان عبد الوجيه، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣)، ص (١١).

رأس المال، حيث أصبح احتكار الإنتاج الإعلامي والمعلوماتي من أخطر أنواع الاحتكارات.

٢- وجود تغيرات كبيرة في الخريطة الإعلامية الدولية متمثلة في الانفجار النوعي والكمي لآليات التحرير والتوزيع للإنتاج، وبروز مجاميع بيانات للاتصالات العالمية، وتوجيه الذوق العالمي نحو إنتاج الترفيه والتسلية والمعلومات.

٣- التقدم الهائل في تكنولوجيا الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات خاصة فيما يتعلق بالأقمار الصناعية، وشبكات الألياف الضوئية، واندماج هذه العناصر في توليفات اتصالية عدة أبرزها شبكة الانترنت.

٤- اتجاه السّوق والمنافسة للعمل وفقا لنظرية داروين «البقاء للأصلح» وهذا يعني أن الدّول والأمم والشعوب التي لا تقدر على المنافسة، سيكون مصيرها الانقراض، بسبب الفجوة الكبيرة بين الدّول المتقدمة والنامية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وقد أسهم التّحالف بين العلم والتقنية والثقافة في تعميق الهوة بين عناصر الهوية، بفعل الطبيعة التّفكيكية التي تأسست عليها الرؤية الحداثية المعاصرة الموجهة لسياق الكونية (Mondialisation)، والتي يبدو أنّ تأثيراتها تجاوزت مفهوم العولمة (Globalisation)، بمنظوراتها الكلاسيكية الاقتصادية لتتجه إلى استثارة الثّقافات والمقدسات؛ والتي جعلت المجتمعات العالمية المعاصرة في وضعية تشرذم وتشتت دائم، ما أسهم في إعادة إحياء التّساؤل الكلاسيكي والمركزي حول الهوية، وبحث العناصر المرجعية المؤسسة لها، وبخاصة في ضوء تغيرات المجتمع المعاصر بظهور مجتمع مواز «مجتمع شبكي افتراضي»، أعاد صياغة منطق ومنطلقات التّواصل والعلاقات الإنسانية عبر التّكنولوجيا الرّقمية. لتكشف عن عجز الأطر التّقليدية والرّسمية عن الحفاظ على استقرار

الهوية والخصوصات الثقافية بفعل تراخي دور المؤسسات المحلية التي ظلت لعقود تشرف على عملية نقل التراث الثّقافي ودعم القيم الحضارية الأصيلة المؤسسة لمضمون الهوية، فقد بدأت فعلا تفقد آليات المتابعة والتّوجيه.

انطلاقا من هذا ستركز الورقة البحثية على دراسة وضع ومكانة الهوية/ الهويات والخصوصيات الثّقافية الفردية والجماعية داخل المجتمعات الافتراضية (نقصد بالمجتمعات الافتراضية، المجمتعات التي تشكلت جراء الانخراط الفردي والجماعي في الشّبكة العنكبوتية (الإنترنت) وتطبيقاتها الجديدة، واستخدامها كوجه اجتماعي لمجتمعاتنا المعاصرة)، في منظورها العالمي العام، وكذا منظورها المحلي والقومي(هويتنا وخصوصياتنا الثّقافية العربية والإسلامية).

وتتناول الموضوع في ثلاثة أجزاء رئيسية:

١. **أولاً:** الإجراءات المنهجية للدّراسة.

٢. **ثانياً:** المجتمعات الافتراضية وخصائصها.

٣. **ثالثاً:** مكانة ووضع الهّوية والخصوصيات الثّقافية في هذه المجتمعات.

أولاً: الإجراءات المنهجية للدّراسة:

(١) إشكالية الدراسة:

في كتابه «ثورة السّيطرة The Control Revolution»، يسرد جيمس بنيجير«J.Beniger» مالا يقل عن(٧٥) تسمية مختلفة تداولتها الطّروحات الأكاديمية والاصطلاحات الشّعبية بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٥، حاولت كل واحدة منها تحديد الخصائص الحاسمة والمغيّرة لملامح الحقبة المعاصرة من تاريخ البشرية[1]. فقد تداولت الدّراسات الاقتصادية مسميات: مابعد الصّناعة،

(1) Beniger,J:The Control Revolution:Technological and Economic Origins of the Information Society,MA: Harvard University Press,1986.

واقتصاد المعرفة والمعلومات، ومجتمعات المعلومات، واستخدمت الدّراسات الفلسفية والفكرية؛ مابعد الحداثة والعولمة، وأطلقت الدّراسات في مجال الإعلام والاتصال مصطلحات؛ مجتمعات الإعلام والمعلومات، والمجتمعات الافتراضية، والمجتمعات الشّبكية، وغيرها من المسميات المدللة على خصائص عصرنا الذي نعيشه.

وتبرز أهم خصائص هذا العصر وفقاً لاصطلاحات الإعلام والاتصال في:

١- العالمية أو الكونية مقابل المحلية.

٢- واللا زمانية واللا مكانية لنشر المعلومات وتداولها عبر الوسائط المتعددة، مقابل الحدود الزمكانية للتّحكم في تدفق الأخبار والمعلومات من وسائل الإعلام الحكومية إلى شعوبها(جمهورها).

٣- التّوتر بين الهّوية والخصوصيات الثّقافية المرتبطة بالمكان والتّاريخ واللّغة القومية، والشّبكات التي تتخطى الحواجز المكانية (على حد تعبير كاستلز Castells)[١]، فالتّقانات الرّقمية يمكن أن تمثل وضعا يكون فيه النّاس أقل سيطرة على هوياتهم وخصوصياتهم الفردية والجماعية من ذي قبل[٢].

وقد أعادت عملية الانخراط غير المسبوق في مجتمعات التّقانة وأدواتها طرح النّقاشات الجماعية والاجتماعية حول الهويات وعناصرها وديمومتها واستمرارها في مقاومة عمليات التّنميط أو التّحنيط، بين من ينذر بتحولات كبرى وجذرية عليها، وبين من يقلل من حدة التأثيرات التّكنولوجية والمجتمعات الافتراضية في الهويات، ويرى أن هناك مبالغة كبيرة باعتبار الإنترنت أحد العوامل الرئيسية في صنع الهوية المعاصرة.

---

(1) M.Castells: The Rise of the Network Socity, Oxford: Blackwell, 1996.

(٢) دارن بارني: المجتمع الشّبكي، ترجمة أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٥، ص١٩٣.

وهو المنطلق والغاية البحثية لهذه الدّراسة التي ستركز – كما أشرنا سابقا– على دراسة «وضع ومكانة الهوية/الهويات والخصوصيات الثّقافية الفردية والجماعية داخل المجتمعات الافتراضية»، وتطرح تساؤلاً رئيسياً هو: ما مكانة ووضع الهّوية والخصوصيات الثّقافية في المجتمعات الافتراضية؟

(٢) تحديد المفاهيم:

١- **الوجود الإفتراضي (Virtual Presence):** أحد المصطلحات التي تشكلت إثر الانخراط الفردي والجماعي في المجتمعات الافتراضية، ويتشكل هذا الوجود تدريجيا من خلال إثبات المستخدم حضوره على الخط (On-line)، ومن تفرده في عرض هويته، وتمييزها عن الآخرين، ويتحقق ذلك من خلال الآتي[١]:

- بروز الفرد كفاعل أو متفاعل أثناء عمليات التواصل عبر شبكة الإنترنت وتطبيقاتها بالمشاركة والتعليق والتفاعل بأي شكل من أشكال التفاعل الأخرى.
- طريقة ومدى استخدام التواصل المتزامن (الفوري) وغير المتزامن، فالتواصل عبر وسائط وأدوات الإعلام الجديد تستلزم الردود والاستجابات الفورية والمتزامنة.
- درجة ارتباط المستخدم بهويته الافتراضية من خلال عمليات التحديث التي يجريها باستمرار على صفحاته، ويتشاركها مع أصدقائه والمتابعين له، وعلاقة كل ذلك بالممارسات الواقعية.

٢- **الجماعات الافتراضية (Virtual Communities):** تُعرف الجماعات

(١) كلثوم بييمون: «السّياقات الثّقافية الموجهة للهوية الرّقمية في ضوء تحديات المجتمع الشّبكي من التداول الإفتراضي إلى الممارسة الواقعية»، مجلة إضافات(المجلة العربية لعلم الاجتماع)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٣٣، ٣٤، شتاء وربيع ٢٠١٦، ص ٧٦، ٧٧.

الافتراضية بأنها «تجمعات اجتماعية وثقافية تظهر في الشّبكة عندما يكون هناك عدد كاف من الأفراد، يشاركون في مناقشات عامة خلال وقت كاف، ويضعون من وجدانهم ما يكفي لنسج شبكات من العلاقات الإنسانية في الفضاء الإلكتروني»[1].

انطلاقا من هذا التّعريف يمكن أن نستنتج أن الجماعات الافتراضية تتميز بـ:

- توفر عدد معين كحد أدنى.
- إلزامية الدخول في نقاش عام.
- الاستمرارية الزمنية في النقاش.
- العلاقات غير محددة ومعروفة مسبقاً.
- العلاقات تتشكل من خلال النقاش العام.

كما يمكن إضافة مميزات عدة للجماعة الافتراضية؛ من خلال الممارسة العملية من داخل الفضاء العمومي الافتراضي، وتفكيك عدة حركات افتراضية أهمها: غياب الرّمز أو القائد أو القيادة الإدارية.

- طبيعة العلاقة فيها إرادية، وليست ضرورية وفقا للقرابة العائلية أو الجغرافية أو الدينية.
- صناعة نخبة جديدة بدل النخبة الواقعية.

٣- الهوية الافتراضية (Virtual Identity): الهوية التي تنتج أو تتشكل على شبكة الإنترنت بصفة عامة أو على أحد تطبيقاتها، من طرف المستخدمين والتي يفترض أن تكون بمثابة إعادة عرض للهوية الحقيقية في الملفات الشّخصية، أو إنتاج لهوية غير حقيقية تختلف عن تلك التي يكتسبها المستخدم في الواقع ويطلق عليها «الهوية الافتراضية».

---

(١) أحمد زايد: «عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية»، عالم الفكر (مجلس النّشر العلمي، جامعة الكويت، مجلد ٣، عدد سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ٦١.

٤- أدوات ووسائط الإعلام والاتصال الجديدة: يستخدم مصطلح «الإعلام الجديد» في الأدبيات التّنظيرية العربية كترجمة للمقابل الإنجليزي (New Media)، والفرنسي (Nouveaux medias)، وواضح أنه حدث خطأ في تعريب المسمى الأجنبي فأصل كلمة (Media) هو(Medium) التي تعني (الوسيط أوالناقل)، ولذلك عُربت كلمة (Multimedia) سابقاً إلى (الوسائط المتعددة) ولم تعرب إلى(الإعلام المتعدد)، ولذك يرى بعض الباحثين أنّ استخدام كلمة «الميديا الجديدة» هو الأصح[١]، وهو- حسب رأيي- توجه لا يحل الإشكال في استعمال المصطلحات المتولدة في بيئات أخرى أنتجتها، سواء أكانت في مجال الإعلام والاتصال أو أي علم آخر، ويُفترض في هذه الحال أن نحتكم إلى التّرجمة الصّحيحة للكلمات، والمعنى المقصود من استخدام المصطلح عند من استعمله أول مرة أو أطلقه؛ تسمية أو توصيفاً أو اصطلاحاً.

واستناداً إلى هذه القاعدة في التّرجمة، يصبح التّعريب الصّحيح لـ (New Media) هو(الوسائط الجديدة)؛ المستخدمة في مجال الإعلام والاتصال على حد سواء، ومع أنني مقتنعة جدا بأن كلمة «الوسائط الجديدة» هي الأصح ترجمة وتعريباً لاصطلاح (New Media)، إلا أنني سأستخدم في دراستي هذه مصطلح «الإعلام الجديد».

ومصطلح الإعلام الجديد (New Media)، أوما يعرف كذلك بالإعلام الرّقمي (Digital media) حسب الترجمة المعتمدة يشير إلى مجموعة من الأساليب والأنشطة الرّقمية الجديدة التي مكنت من إنتاج ونشر واستهلاك المحتوى الإعلامي بمختلف أشكاله من خلال الأجهزة الإلكترونية (الوسائط) المتصلة أو غير المتصلة بالانترنت. وأتاحت إمكانيات هائلة للتّواصل والاتصال الاجتماعي

(١) الصّادق الحمامي: الميديا الجديدة؛ الابستيمولوجيا والإشكالات والسّياقات، (تونس: المنشورات الجامعية بمنوبة، طبعة١، ٢٠١٢)، ص ١٣.

من خلال خدمات الهاتف المحمول، والشّبكات الاجتماعية على الانترنت، وعلى الرّغم من أنّ الانترنت ليست المثال الوحيد على وسائط الإعلام والاتصال الجديدة إلا أنها كانت ومازالت السّبب الرئيسي لوصف هذا النّمط من الإعلام والاتصال بالجديد. على ذلك يمكن تقسيم أدوات ووسائط الإعلام والاتصال الجديدة إلى الأقسام الأربعة الآتية:

١- أدوات ووسائط قائمة على شبكة الانترنت Online وتطبيقاتها، وهي جديدة كليا بصفات وميزات غير مسبوقة، تنمو بسرعة، وتتوالد عنها مجموعة من التطبيقات لا حصر لها.

٢- أدوات ووسائط قائمة على الأجهزة المحمولة، بما في ذلك أجهزة قراءة الكتب والصّحف. وهي أيضا تنمو بسرعة، وتنشأ منها أنوع جديدة من التّطبيقات على الأدوات المحمولة المختلفة ومنها أجهزة الهاتف والمساعدات الرّقمية الشّخصية وغيرها.

٣- أدوات ووسائط قائمة على منصة الوسائل الإعلامية التّقليدية مثل الرّاديو والتّلفزيون التي أضيفت إليها ميزات جديدة مثل التفاعلية والرّقمية والاستجابة للطلب.

٤- أدوات ووسائط قائمة على منصة الكومبيوتر، ويتم تداول هذا النّوع، إما شبكيا أو بوسائل الحفظ المختلفة مثل الاسطوانات الضوئية، ويشمل العروض البصرية وألعاب الفيديو والكتب الإلكترونية وغيرها».

(٣) منهج الدّراسة ومداخلها النّظرية:

تنتمي دراستنا هذه إلى البحوث الوصفية التّفسيرية «Descriptive and Explanatory Research»، لذلك سنعتمد المنهج التّحليلي الوصفي من خلال قراءتنا للأدبيات النّظرية والدّراسات التّطبيقية الميدانية التي أجريت في الموضوع.

المداخل النّظرية للدّراسة: ارتكزت البحوث العلمية حول وسائل ووسائط الاتصال الحديثة على نموذجين تفسيريين:

١. **الأول،** ويتمثل في الحتمية التّكنولوجية، وينطلق من قناعة بأن قوة التّكنولوجيا هي وحدها المالكة لقوة التغيير في الواقع الاجتماعي، والنّظرة التفاؤلية للتكنولوجيا تهلل لهذا التغيير، وتراه رمزا لتقدم البشرية، وعاملا لتجاوز إخفاقها في مجال الاتصال الدّيموقراطي والشّامل الذي تتقاسمه البشرية. والنّظرة التّشاؤمية التي ترى التكنولوجيا وسيلة للهيمنة على الشّعوب المستضعفة، والسّيطرة على الفرد، فتقتحم حياته الشّخصية وتفكك علاقاته الاجتماعية.

٢- **أما النّموذج الثّاني،** ويتمثل في الحتمية الاجتماعية التي ترى أن البُنى الاجتماعية هي التي تتحكم في محتويات التّكنولوجيا وأشكالها، أي أن القوى الاجتماعية المالكة لوسائل الاعلام هي التي تحدد محتواها. وإن البحوث النّوعية التي تتعمق في دراسة الاستخدام الاجتماعي لتكنولوجيا الاتصال لا تنطلق من النّموذجين، لأنها لا تؤمن بأن ما هو تقني ويتمتع بديناميكية قوية، يوجد في حالته النّهائية، كما أن البُنى الاجتماعية ليست منتهية البناء.

ولعل هذه الحقيقة تنطبق أكثر على المجتمعات العربية التي تعرف حركية اجتماعية متواصلة لم تفض إلى صقل اجتماعي تتمايز فيه البنى الاجتماعية والسّياسية، فالقوى الاجتماعية المتدافعة، في المنطقة العربية، مازالت قيد الصياغة والتشُّكل. كما أن المنطلقات الفلسفية للبحوث الكمية لا تسمح بالاعتقاد بوجود خط فاصل بين ما هو تقني وما هو اجتماعي، لأنهما يتفاعلان، باستمرار، في الحياة اليومية.

بمعنى أن البعد الفكري للمنهج النّوعي يسمح بالملاحظة الدقيقة لكيفية ولوج ما هو تقني في الحياة الاجتماعية، ولا يعطي الفرصة للأشخاص الذين

يتعاملون مع وسائل الاتصال الحديثة بتشخيص ما هو تقني أو اجتماعي فقط، بل يسمح بإبراز تمثلهم لما هو تقني، والذي على أساسه يتضح استخدامهم له[١].

ثانيا: المجتمعات الافتراضية، المفهوم والخصائص

ظهر مصطلح «المجتمعات الافتراضية» لأول مرة عنواناً لكتاب قدّمه هاورد راينغولد (Howard Rheingold) وعرف المجتمعات الافتراضية بأنها: «جماعة من البشر تربطهم اهتمامات مشتركة، ولا تربطهم بالضرورة حدود جغرافيّة أو أواصر عرقيّة أو قبليّة أو سياسيّة أو دينيّة، يتفاعلون عبر وسائل الاتصال ومواقع التّواصل الاجتماعي الحديثة، ويطوّرون فيما بينهم شروط الانتساب إلى الجماعة وقواعد الدّخول والخروج وآليات التّعامل، والقواعد والأخلاقيات التي ينبغي مراعاتها»[٢].

ويعرّف دي مور ووايجاند المجتمع الافتراضي بأنه: «نظام اجتماعي تكنولوجي»، أما «إريكسون» فيرى أنّ المجتمع الافتراضي كمصطلح يشير إلى المحادثة والحوار المبني على الكمبيوتر، وأنّ الحوار مهما كان نوعه مبني أساساً على التّفاعلية بين العديد من المتصلين والمستخدمين[٣].

وظهر مصطلح المجتمع الشّبكي (The Network Society) على يد عالم الاجتماع المعاصر«مانويل كاستيلز» عام ١٩٩٦ في كتابه الذي صدر في ثلاثة

---

(١) نصر الدّين العياضي: «الرّهانات الابستمولوجية والفلسفية للمنهج الكيفي؛ نحو أفاق جديدة لبحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية»، أبحاث المؤتمر الدّولي «الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة... لعالم جديد»، المنعقد بجامعة البحرين، من ٧- ٩ أبريل ٢٠٠٩، منشورات جامعة البحرين طبعة ١، ص١٨، ١٩.

(2) -Howard Rheingold: The Virtual Community: Finding Commection in a Computerized World,)Addison-Wesley Longman Publishing Co., Inc. Boston, MA, USA, 1993(, p10.

(3) -De Moor Aldo,Weigand Hans»:Formalizing the evolution of virtualcommunities», Information Systems 32 (2), 2007, pp 22324-

أجزاء بعنوان: «العصر المعلوماتي، الاقتصاد، المجتمع والثقافة»، والذي ناقش فيه الملامح الأساسية للمجتمع المعلوماتي، ووفقا لكاستلز: «يتكون المجتمع الشّبكي من شبكات إنتاج وقوة وتجربة من شأنها أن تنشئ ثقافة واقع افتراضي من التدفقات العالمية التي تتعالى على الزّمان والمكان»[1].

وقد ناقش دارن بارني في كتابه «المجتمع الشّبكي» أساسيات المصطلح وتجلياته وعلاقاته بعدد من العناصر، في خمسة فصول[2]. :تناول الفصل الأوّل منها والمعنون بـ«المجتمع الشّبكي» موقع أطروحة المجتمع الشّبكي في علاقته بعددٍ من المقاربات والنظريات التي برزت على السّاحة في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وعرض تحليلًا معمّقًا لطبيعة المجتمع الشّبكي وعناصره الرئيسية، وللكيفية التي تتفرّع بها تلك العناصر في الهويّة والاقتصاد والسياسة؛ وذلك في إطار مقاربة شمولية للمجتمع المعاصر.

وتطرّق الفصل الثّاني (التّقانة الشّبكية) إلى طبيعة العلاقة بين التّشكيلة الاجتماعية والتّقانة عمومًا؛ مناقشًا مختلف نظريات التّقانة، وسمات التّقانة الشّبكية المعاصرة، بوصفها الأهمّ بين الآثار الاجتماعية للتقانة والفرص التي تتيحها، ووضح الفصل الثّالث (الاقتصاد الشّبكي) مفهوم الاقتصاد الشّبكي، والعلاقة بين الرأسمالية والمجتمع الشّبكي؛ مشيرًا إلى أنّ المجتمع الشّبكي مَهْما تكن طبيعته هو مجتمع رأسمالي، وأنّه لا يمكن فصل التنظيم الاقتصادي للمجتمع الشّبكي عن دينامية العولمة الاقتصادية، وناقش الفصل الرّابع (السّياسات الشّبكية) العلاقة بين السّياسة والمجتمع الشّبكي عبر ثلاث طرائق:

- تتمثّل الأولى في فحص الأفول المزعوم للدّولة القومية بتأثير من ديناميات

(1) M.Castells: End of Millennium, (Oxford: Blackwell,1998), p370.

(٢) دارن بارني: المجتمع الشّبكي، ترجمة أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٥.

العولمة، بوصف الدّولة القومية الوعاء الأوّل للقوة السّياسية والتّنظيم والتّطبيق العملي في الحقبة الراهنة.

- وتتمثّل الثّانية في التّدقيق في «السّياسات الجديدة» التي تقدَّم على أنّها الحالة الدّائمة للأوضاع السّياسية في المجتمع الشّبكي.
- أمّا الطريقة الثّالثة، فهي تقويم التوقّعات الدّيموقراطية للحياة السّياسية في خضمّ المجتمع الشّبكي.

وتناول الفصل الخامس (الهوية الشّبكية) وأثر التّقانة الشّبكية في هويّة كلٍّ من الفرد والجماعة، وعن نزع مادة الهويّة والجماعة من مناطقها لتأخذ في التدفّق عبر الحدود الجيوسياسية بيسرٍ متزايد، موضحًا أنّ دور الدولة القومية لم يتراجع فقط فيما يتعلق بالنّشاط السّياسي والاقتصادي، وإنّما كذلك في قدرتها على استيعاب الهوية والثّقافة والجماعة، لنصل إلى وضعية «ما بعد القومية».

وتنطبق عبارة «المجتمع الشّبكي» كما يرى دارن بارني، على المجتمعات التي تظهر فيها خصيصتان أساسيتان[1]:

١- **الأولى:** وتتمثَّل في أنَّ هذه المجتمعات توجد فيها تقانة معقَّدة (رقمية على وجه التّحديد) من الاتصال، وتكون إدارة توزيع المعلومات على نحو شبكي، وتضم تقانة تشكِّل البنية التّحتية الأساسية التي تتوسَّط عدداً متزايداً من الممارسات الاجتماعية والسّياسية والاقتصادية.

٢- **أمَّا الخاصية الثّانية:** فهي إعادة إنتاج الشّبكة ومأسستها في كلِّ مكان من المجتمعات الشّبكية «وبينها»، باعتبارها الشّكل الأساسي للتنظيمات والعلاقات الإنسانية، عبر نطاق واسع من الهيئات والجمعيات الأهلية والسياسية والاقتصادية.

---

(١) دارن بارني: المجتمع الشّبكي، ص٣٩.

ويتميز المجتمع الشّبكي حسب «كاستلز» بالخصائص التالية[1]:

١- تقوم أسس المجتمع الشّبكي الاقتصادية على اقتصاد رأسمالي«معلوماتي».

٢- ينتظم اقتصاد المجتمع الشّبكي على نحو عالمي، وعلى غرار شبكي.

٣- في المجتمع الشّبكي تتحول تجربة الزمان والمكان إلى «زمن لا زمني»، وإلى «مكان للتدفقات».

٤- في المجتمع الشّبكي تتوقف القوة والضعف على النفاذ إلى الشبكة والسيطرة على التدفقات.

٥- المصدر الرئيسي للصراع والمقاومة في المجتمع الشّبكي هو التناقض بين الطابع اللامكاني للشبكة وتجذر المعنى الإنساني.

ويتفق الباحثون على أنّ أهم الخصائص المشتركة للمجتمعات الافتراضية هي[2]:

- الغرض المشترك بين الأعضاء.
- الوصول والنّفاذ إلى الموارد المشتركة، ووجود سياسات ولوائح لتحديد الوصول إلى هذه الموارد.
- وجود المعلومات وتوفرها للجميع، والدّعم والخدمات بين الأعضاء.
- وجود إطار مشترك للتقاليد الاجتماعية واللّغة والبروتوكولات المتبعة.
- الوعي بحدود العضوية وهوية الجماعة.
- وجود المعايير المبدئية للاشتراك في المجتمع المعني.
- العضوية التطوعية والاسهامات المختلفة لدعم المجتمع.

---

(1) M.Castells: The Rise of the Network Society, p1419-.

(٢) بايوسف مسعودة: «الهوية الإفتراضية: الخصائص والأبعاد؛ دراسة استكشافية على عينة من المشتركين في المجتمعات الإفتراضية»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية(عدد خاص بفعاليات الملتقى الدّولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التّحولات السّوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، المنعقد بجامعة ورقلة، الجزائر، يومي ٢٧، ٢٨ فيفري ٢٠١١)، ص٤٦٩.

ولا يحدث التّواصل في المجتمعات الافتراضيّة وجهاً لوجه face-to-face، بل من خلال قنوات اتصال إلكترونيّة تستخدم فيها الكلمة والصورة والصوت، أو ما ينتج عن مزج هذه الطرائق. إنّ الكتابة حالة من التواصل لا يُسمَع فيها صوت ولا تُرى فيها صورة، وقد وفّرت وسائل الاتصال الحديثة التفاعل بالصوت والصورة، غير أنّ التفاعل من خلال هذه الوسائل والوسائط يظلّ يفتقر إلى دفء المشاعر الإنسانيّة وحميميّتها.

ويتسم المجتمع الافتراضي بمجموعة من السّمات الآتية[1]:

١- المرونة وانهيار فكرة الجماعة المرجعيّة بمعناها التقليدي، فالمجتمع الافتراضي لا يتحدّد بالجغرافيا بل الاهتمامات المشتركة التي تجمع معاً أشخاصا لم يعرف كلٌ منهم الآخر بالضرورة قبل الالتقاء إلكترونياً.

٢- لم تعد تلعب حدود الجغرافيا دوراً في تشكيل المجتمعات الافتراضيّة، فهي مجتمعات لا تنام، يستطيع المرء أن يجد من يتواصل معه في المجتمعات الافتراضيّة على مدار الساعة.

٣- ومن سماتها وتوابعها أنّها تنتهي إلى عزلة، على ما تعد به من انفتاح على العالم وتواصل مع الآخرين، فقد أغنت الرسائل النصيّة القصيرة، وما يكتبون ويتبادلون على فيس بوك وتويتر عن الزيارات، من هنا لم تعد صورة الأسرة التي تعيش في بيت واحد بينما ينهمك كلّ فرد من أفرادها في عالمه الافتراضي الخاص، لم تعد مجرّد رسم كاريكاتيري، بل حقيقة مقلقة تحتاج مزيداً من الانتباه والاهتمام.

٤- لا تقوم المجتمعات الافتراضيّة على الجبر أو الإلزام بل تقوم في مجملها على الاختيار.

---

(1) Daniel Downes,The Poetics of Cyberspace:Interactive Realism,)McGill Queen›s University Press, 2005(, p20.
K. Ann Renninger, Shumar Wesley, Building Virtual Communities,)Cambridge University Press, 2002(, p27.

٥- في المجتمعات الافتراضيّة وسائل تنظيم وتحكّم وقواعد لضمان الخصوصيّة والسريّة، قد يكون مفروضاً من قبل القائمين، وقد يمارس الأفراد أنفسهم في تلك المجتمعات الحجب أو التبليغ عن المداخلات والمواد غير اللائقة أو غير المقبولة.

٦- أنّها فضاءات رحبة مفتوحة للتمرّد والثورة، بداية من التمرّد على الخجل والانطواء وانتهاء بالثورة على الأنظمة السياسيّة.

٧- تتسم المجتمعات الافتراضية بدرجة عالية من اللامركزية وتنتهي بالتدريج إلى تفكيك مفهوم الهويّة التقليدي، ولا يقتصر تفكيك الهويّة على الهويّة الوطنيّة أو القومية بل يتجاوزها إلى الهويّة الشخصية، لأنّ من يرتادونها في أحيان كثيرة بأسماء مستعارة ووجوه ليست وجوههم، وبعضهم له أكثر من حساب.

ثالثاً: مكانة ووضع الهّوية والخصوصيات الثّقافية في المجتمعات الافتراضية

تبرز المناقشات والطّروحات حول موضوع الهويات والخصوصيات الثّقافية في المجتمعات الافتراضية اتجاهين اثنين:

١- **الأول:** تمثله بعض الرؤى والاتجاهات النّظرية الحديثة في مجال الإعلام والاتصال ونظريات ما بعد الحداثة في مجال الفكر والفلسفة المعاصرة على أنّ وسائل الإعلام قامت وبكفاءة بتشكيل وإعادة تشكيل الهويات، والقضاء على الخصوصيات الثقافية، أو تنميطها على أقل تقدير، فتكنولوجيا الإعلام والاتصال قد غيّرت جذريا الوعي الاجتماعي وأزالت عنصر المكان الذي كان أساس التّجمع، إذ كان لابد من وجود أرض يجتمعون عليها لتحالفهم وتفاعلهم، إلاّ أنّه وبوجود وسائل الإعلام الجديد لم يعد التّفاعل على أرض واحدة هو الباعث الأول للتّجمع، بل أصبح التّفاعل يتم عبر تكنولوجيا ووسائط المعلومات والإعلام، وتحولت وسائل الاتصال الجماهيري التّقليدية منها والجديدة إلى أداة لصياغة الثّقافة أكثر مما هي وسيلة من وسائل الثّقافة.

٢- **الثّاني:** تمثله كذلك اتجاهات من داخل علم الاجتماع والإعلام والاتصال، ويرى أنه: «من المبالغة اعتبار شبكة الإنترنت وتطبيقاتها أحد العوامل الرّئيسية في صنع الهويات أو عناصر الخصوصيات الثقافية في حقبة مابعد الحداثة، لأن الاستنتاجات والتّحليلات في هذا الخصوص تتم من خلال التركيز المفرط على أدلة حكائية مستمدة من ممارسات هامشية تماماً بالمقارنة مع الميول السائدة في استخدام الإنترنت. وتؤكد البراهين والتجارب التي أجريت مؤخراً أن عدد الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت بانتظام من أجل بناء هويتهم هو عدد محدود جداً... وأن معظم النّاس يدخلون العالم الافتراضي حاملين هويات مكتملة وليسوا ساعين إلى إيجاد هويات جديدة»[١].

والحقيقة أن فكرة تأثر الهويات والخصوصيات الثقافية بوسائل ووسائط التّكنولوجيا الاتصالية ليست وليدة عصر الإعلام الجديد وتطبيقاته، فقد ناقشها بعض الباحثين في علم الاجتماع والاتصال منذ بدايات القرن العشرين، وصعود موجة اعتماد واستخدام وسائل الإعلام والاتصال في تلك الحقبة، فقد كتب جون ديوي في عام ١٩١٦ أنه «لا يغدو الأشخاص مجتمعاً بالعيش في تقارب مادي، كما لا يتوقف شخص عن التّأثير الاجتماعي لكونه يعيش بعيداً بأميال عن الآخرين، فقد يشكل كتاب أو رسالة رابطة بين بشر تفصلهم آلاف الأميال وتكون أشد علائقية من تلك التي تربط من يعيشون تحت السّقف ذاته»[٢].

كما أشار مليفين وبير منذ ستينات القرن الماضي إلى إمكانية أن تؤدي النزعة الحضرية الحديثة المرتبطة بتراجع العلاقات الجماعية العضوية إلى ظهور «جماعات من دون تجاور».[٣] ففي عصر الاتصال الجماهيري وتقانات

---

(١) دارن بارني: المجتمع الشّبكي، ص١٩٢.

(2) J. Dewey: Democracy and Education, (New York: Macmillan, 1964), p4,5.

(3) M.Weber: «Order in Diversity:Community without Propinquity», in: L. Wingo, ed, Cities and Space, (Baltimor: Johns Hopkins University Press, 1963).

النّقل ما عادت الجماعات بحاجة إلى أن تكون موجودة في مكان واحد، ولا بحاجة إلى أن يتلاقى أفرادها وجها لوجه.

وفي رأي كاستلز يتسم صعود المجتمع الشّبكي بانهيار شرعية «الهويات المشرعنة»[1]، جّراء العولمة الاقتصادية والدينامية التّقانية، وتراجع الدّولة القومية وغيرها من المؤسسات التّقليدية على توجيه أو السّيطرة على الهويات الجماعية في المجتمع.

وتفصح القراءة التّحليلية في أدلة وبراهين الاتجاه الأول عن مظاهر متعددة لتأثر الهويات والخصوصيات الثقافية في المجتمعات الافتراضية أهمها:

(١) التّجرد من الخصوصية: فانخراط الفرد أو الجماعة في المجتمعات الافتراضية جردهم من الخصوصيات، وأخرجهم إلى العالم المشاع، وبالتالي جرد الهوية من مركزيتها في إحكام سلوك وأفعال الأفراد والجماعات، ومن أبرز المؤشرات الدّالة على ذلك جملة من المظاهر التي أشارت إليها نتائج البحوث والدراسات في المجال[2]:

- فك الارتباط بالوطن.

---

(١) يميز كاسلتز في كتابه«سلطة الهوية» بين ثلاثة أصناف مختلفة من الهويات:

- **الهويات المشرعنة:** وهي التي تمليها المؤسسات المهيمنة والإيديوجيات لفرض رؤيتها لكيفية بناء الأدوار والعلاقات الاجتماعية، وترسم هذه الهويات حدود المجتمع المدني في سياق مخصوص، مثل المواطنة.
- **الهويات المقاومة:** وتتشكل معارضة للهويات المشرعنة في مجتمع ما، وهي هويات تتحدى المجتمع المدني، مثل هويات الأقليات.
- **الهوية باعتبارها مشروعا:** تبني من خلاله الأطراف الاجتماعية الفاعلة هوية جديدة تعيد تحديد وضعها في المجتمع، لتغيير بنية المجتمع كله، وتقاوم هذه الهويات كذلك شرعية المجتمع المدني وتتحداه، مثل الهويات التي تقف وراء حركات السلام العالمي.

(٢) عبد الخالق بدري: «الجماعات الإفتراضية ومسألة الهوية»، ج٢، مركز الدّراسات والأبحاث في القيم، المملكة المغربية.
أخر زيارة للموقع كانت بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٤. http://www.alqiam.ma/Article.aspx?C=5654

- فك الارتباط بالرّموز القومية (الذّاكرة المشتركة).
- فك الارتباط بالرّموز الدّينية والتّاريخية.
- تغير اللّغة المستعملة في التّواصل والإشارة والتّحية والرّموز.

والأكثر من ذلك تجرد الفرد من الذّات والأنا الإنسانية وتحوله إلى مجرد اسم مستعار أو رقم جهاز، أو صورة رمزية؛ ففي المجتمعات الرّقمية تنمحي خصائص الحضور الفيزيائي، وتفقد العناصر الظّاهرية للفرد والتي يعرف عن طريقها مثل المظهر واللّباس واللون والهيئة والجنس وغيرها؛ ويصبح الفرد يعرف من خلال عنوان جهاز الحاسوب أو عنوان اسم المجال أو عنوان البريد الإلكتروني أو الاسم المستعار أو الصورة الرمزية التي يضعها وغيرها من الأشياء التي قد لا تعكس هويته الحقيقية أو لا تقدم القدر الكافي من المعلومات لمعرفته.

وفي الصدد بحثت دراسة «**التّمثيل الذّاتي والهوية الرّقمية**»، للباحثة الفرنسية (Fanny Georges)، خصائص الهوية الافتراضية في ضوء الشّبكات الاجتماعية[1]، وتوصلت إلى أن عملية عرض الذّات ليست إلا جزءاً من الهوية الواقعية التي تعرض في المجتمع الافتراضي، حيث تنسج هذه الأخيرة من خلال عملية الجمع بين مجموع الرّموز التي اكتسبها الفاعل ومجموع الرّموز التي يتوفر عليها الجهاز؛ وهي انعكاس مباشر للمؤثرات الثّقافية المعرضة لها، ويتجلى ذلك من خلال استخدام مجموع العناصر الرّمزية القابلة للملاحظة على الشّاشة، والحاملة لمعانٍ معينة سواء أكانت كلمات أو صوراً أو مقاطع فيديو ذات أبعاد دلالية تسهم في التّعبير عنها.

وعلى غرار ذلك قسمت الباحثة الهوية الافتراضية إلى ثلاثة عناصر رمزية تعكس تمظهراتها في المجتمع الشبكي، تبرز ملامحها، والتغيرات الحاصلة لها[2]:

(1) Fanny Georges, «Représentation de Soi et Identité Numérique Une approche sémiotique et quantitative de l'emprise culturelle du web 2.0», Réseaux 20092/ (n° 154), p. 165193-.

(2) Fanny Georges, «Représentation de Soi et Identité Numérique», p. 179.

- **الهوية التّصريحية:** تبرز من خلال المعلومات التي يجري إدخالها من قبل صاحب الحساب مثل الاسم، تاريخ الميلاد، الصّورة...الخ
- **الهوية النّشطة:** تبرز من خلال التّقارير الدّورية للصفحة عن نشاطات المستخدم مثل: y وx أصبحا صديقين، انضمام إلى مجموعة جديدة، ....
- **الهوية المحسوبة:** تبرز من خلال متغيرات عددية يعدها النّظام وتعرض على الصفحة، توضح عدد الأصدقاء، عدد المجموعات، تواريخ مهمة، ... حيث تسمح هذه الأبعاد الثّلاثة بالتّحليل الكمي لتغيرات ملامح الهوية وسياق توجهاتها في الفضاء الرّقمي.

وناقشت الباحثة التونسية سهام النجار«**الممارسات الاجتماعية المرتبطة بالإنترنت، وعلاقتها بتغير الهويات والروابط في المجتمعات المغاربية**»، والتي أنجزت في إطار مشروع بحث أشرف عليه معهد البحوث المغاربية المعاصرة (IRMC) سعت من خلالها إلى إبراز دور شبكات التواصل الاجتماعي(فيسبوك) في تعزيز الرّوابط الاجتماعية بين الجماعات المهاجرة عن طريق تحليل مضمون الصّفحات الشّخصية لمستخدمين من الأقلية المهاجرة، ومجموعات افتراضية لذوي الاهتمامات المشتركة من المهاجرين، ولتحقيق مقاربة اجتماعية موضوعية اتجهت إلى بحث العناصر الهوياتية التي تعتمد عليها الجماعات المهاجرة للتعريف بنفسها عبر شبكات التّواصل الاجتماعي، بالتّركيز على كيفية استخدام وسائل الاتصال الحديثة لعرض هويتها وبنائها من جهة، وللمحافظة على روابطها الاجتماعية مع موطنها الأصلي من جهة أخرى.

وكشفت الدّراسة عن وجود ثلاثة نماذج من الهويات الإفتراضية وهي[1]:

---

(١) نقلا عن؛ كلثوم بييمون: «السّياقات الثّقافية الموجهة للهوية الرّقمية في ضوء تحديات المجتمع الشّبكي من التداول الإفتراضي إلى الممارسة الواقعية»، مجلة إضافات(المجلة العربية لعلم الاجتماع)، مرجع سابق، ص ٧٣.

- **هوية متجذرة:** تضم الأقلية المهاجرة التي تعتز بأصولها وعرض ذلك عبر الصّفحة.
- **هوية ثنائية القطب:** تضم أقلية تعبر عن ارتباطها العميق في الوقت ذاته، بالوطن الأم، والبلد المستقبِل.
- **هوية عالمية:** تعرض انفتاحها على مختلف الثّقافات العالمية.

وأشارت الدّراسة إلى حدوث انتقال نوعي من هوية مغلقة إلى هوية متحولة، ثم هوية هجينة، وأن الروابط الاجتماعية التي جرى تعزيزها عبر الشّبكة لا تخفي حقيقة التّغيرات التي تعرفها الممارسات الهوياتية بفعل سهولة التّواصل والتفاعل عبر الفضاء الافتراضي، والتي تترجم مظاهر «الاستبطان الهوياتي» في فضاء ثقافي كوني يسهم بطريقة أو بأخرى في إعادة هيكلة الذّات الجماعية.

(٢) تأثر العلاقات الاجتماعية التّقليدية: وهو تحول آخر مرتبط بالإقبال الكثيف على مواقع التّواصل الاجتماعي خاصة على شبكة الإنترنت، والمتمثل في الإنعكاسات السّلبية للعلاقات الافتراضية على العلاقات الاجتماعية التقليدية. فقد نتج عن تطوّر المجتمعات الافتراضيّة حالات متفاوتة من الانقطاع عن العالم الواقعي وانهيار العلاقات الاجتماعيّة. فلم يعد النّاس يتزاورون كما كانوا يفعلون من قبل فقد أغنتهم الرّسائل النصيّة القصيرة ورسائل البريد الإلكتروني والبطاقات الإلكترونية وما يكتبون ويتبادلون على فيس بوك تويتر وماي سابيس وسناب شات، . . . وغيرها عن التزاور والنقاش والحوار وجها لوجه، ولم تعد صورة الأسرة التي تعيش في بيت واحد بينما ينهمك كلّ فرد من أفرادها في عالمه الافتراضي الخاص مجرّد رسم كاريكاتيري، بل حقيقة مقلقة تحتاج مزيداً من الانتباه والاهتمام، فليست المجتمعات الافتراضية مدينة فاضلة واحدة ولا فضاءً مفتوحاً واحداً، بل مدناً تعج بالغث أكثر من السّمين، وفضاءات

تتقاطع وتتوازى وهي بتعبير رينينجر وشومار فضاءات طوباوية متعدّدة على الأقل من وجهة نظر من يتمتعون بالإقامة فيها.

ولم تعد الجغرافيا ولا الانتماء العرقي أو القبيلة تتحكّم في وجهة الانتماء. أصبح الانتماء إلى الوطن الأمّ بمعناه التّقليدي تحية علم ونشيداً وطنياً يردّده التلاميذ في ملل في طوابير الصّباح. وأضحت جهود المدارس والمؤسسات الوطنيّة والمنظمّات غير الحكوميّة يواجهها طوفان من العوالم الافتراضيّة التي تأخذ روّادها وسكّانها – إلا من بلغ منهم مرحلة كافية من النّضج والوعي – بعيداً عن بيئتهم الطبيعية وعن ثقافتهم ولغتهم ودينهم، وعن واجباتهم اليوميّة والتزاماتهم الدّراسيّة أو المهنيّة والأسريّة.

وقد نشر هذا وكرّس في بناء الهويات والخصوصيات جملة أوهام، هي نفسها مكونات ثقافة التّقانة الإعلامية الجماهيرية، منها:

١- وهم الفردية: أي اعتقاد المرء أن حقيقة وجوده محصورة في فرديته، وأن كل ماعداه أجنبي عنه لا يعنيه، ويعمل هذا الوهم على تخريب وتمزيق الرّابطة الجماعية التي تجعل الفرد يعي أن وجوده إنما يمكن في كونه عضواً في جماعة وفي طبقة وأمة، وبالتالي فوهم الفردية هذا إنما يهدف إلى إلغاء الهوية الجهوية والطبقية والوطنية القومية وكل إطار جماعي آخر ليبقى الإطار العالم، العولمي، هو وحده الموجود.

٢- وهم الخيار الشّخصي: الذي يكرس النّزعة الأنانية، ويعمل على طمس الرّوح الجماعية باسم الحرية الشّخصية.

٣- وهم الحياد: الذي يدفع بالأمور خطوة أخرى في الاتجاهين السّابقين، فمادام الفرد وحده الموجود، ومادام حرا مختارا فهو «محايد»، وكل النّاس والأشياء إزاءه «محايدون» أويجب أن يكونوا كذلك، وهكذا تعمل هذه الثّقافة من خلال «وهم الحياد» إلى تكريس التّحلل من كل التزام أو ارتباط بأي قضية.

وفي هذا الصّدد تشير نتائج دراسة: «**السّياقات الثقافية الموجهة للهوية الرقمية في ضوء تحديات المجتمع الشّبكي من التداول الافتراضي إلى الممارسة الوقعية**»[1] إلى أنّ: حـدود الهوية الرّقمية في العالم الافتراضي غامضة المعالم، إذ لا تحدها حـدود جغرافية أو تضبطها منظومة قيمية، فهي فضاء مفتوح لا محدود لمواطنين كونيين من مختلف الأعراق والأجناس والخلفيات الثّقافية، وعليه، فهوية كل مواطن تتدرج من هويته الوطنية لتمتد إلـى أبعاد عالمية، وأنّ الهوية الرّقمية وإن كـانـت تعكس جـزءاً بسيطاً مـن تمثلات المجتمع الـواقـعـي، فـإن دينامياتها تكشف عن التّحديات المحيطة بها.

وتناولت دراسة: «**الفضاء السّيبيري والعلاقات الاجتماعية في المجتمع الافتراضي**»، مفهوم الفضاء السّيبيري من النّاحية السّوسيولوجية ومدى تأثر العلاقات الاجتماعية به، وناقشت في نهايتها سؤالا محوريا: «هل من الممكن أن تحلّ المجتمعات الافتراضيّة محلّ المجتمعات الواقعيّة التّقليديّة؟»، من خلال استبيان مصغّر شمل زملاء وأصدقاء الباحثة على فيس بوك، وتوصلت إلى أنه «لم يجب أحد عن السّؤال الإشكالي المطروح- بالإيجاب، بل أجمعت الإجابات على أن المجتمعات الواقعية تبقى هي الأصل، هي نقطة الانطلاق والرجوع»، وجاءت بعض الإجابات بالشّكل التّالي[2]:

- من الممكن التّخلي عن العالم الواقعى والاستغناء عنه بما يسمى العالم

(١) مجلة إضافات(المجلة العربية لعلم الاجتماع)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد٣٣، ٣٤، شتاء وربيع٢٠١٦، ص(٦٩- ٨٥).

(٢) نوال بركات: «الفضاء السيبيري والعلاقات الاجتماعية في المجتمع الإفتراضي-بين جغرافيا الواقع والجغرافيا الإفتراضية»، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد١٢، نوفمبر ٢٠١٤، ص٢٩٨ - ٣٠٢.

الافتراضي لظروف معينة مثل بُعد المسافة والرغبة في التعامل مع جنسيات مختلفة وتبادل الثقافات أو معالجة الخجل لكن لفترة معينة، وبعد انتهاء حالة الانطواء والتقوقع داخل مواقع التواصل الاجتماعي نكون في أشد الحاجة للخروج بالعلاقات والصداقات للعالم الواقعي الذى يمكننا من خلاله معرفة مع من نتحدث ومن نصادق، وهذا يعنى أنه ليس هناك ما يسمى بالعالم الافتراضي وإنما هي وسيلة أسرع للتواصل مع عدد أكبر من الأصدقاء في العالم الواقعي.

- طبعا عملية التّواصل الاجتماعي المباشر من لغة منطوقة ولغة أخرى غير مباشرة لها أهميّة كبرى في فهم الآخر..
- الفرق بين العالم الحقيقي والافتراضي في نظري كالفرق بين الوردة في البستان والوردة البلاستيكية، الروح هي الفرق.
- أعتقد أنّه من الصعب أن أستغني بالعالم الافتراضي عن الواقعي ولكن لا أنكر فضل فيس بوك في معرفتي بأشخاص رائعين ما كنت عرفتهم بدونه ويسمح لنا بمعرفة حالتهم المزاجية مما ينشرون وأحوالهم جميعها...
- لقد أصبح ما يسمى بالعالم الافتراضي أو الإعلام الجديد مساحة لإبراز المواهب، وحافزاً للإبداع، وهنا إيجابية عالية لاسيما وأنّ العقل العربي لديه استجابة عالية للإبداع والابتكار عند الحاجة، والإعلام الجديد دافع كبير للتعلم والتطوير في الثقافة العامة والتخصص، دعماً وتطويراً للمورد البشري الفرد فهو من يغذي المحتوى العربي، وفرصة للتنافسية التكاملية في مختلف المجالات، فالانعكاسات السابقة هي أمثلة محفزة لصاحب كل فن ومجال في انعكاسات الإعلام الجديد على مجاله، وأوجب التّفكير والتخطيط للأجيال القادمة....

الخاتمة

لم تتوقف يوماً محاولات الإنسان لتطوير الأدوات التي يستخدمها للتّعبير عن آرائه وأفكاره وإعلام المحيطين بها وكذلك الأدوات اللازمة لتوثيق خبراته ومعارفه. كما لم تصل رغبتنا الفطرية في التواصل مع المحيطين بنا والبعيدين عنا إلى نهايتها بعد. فكل الشواهد تؤكد أن التطور في مجالات الإعلام والاتصال مستمر بقوة.

والمتتبع لتطور الأدوات والوسائط التي استخدمها الإنسان في الإعلام والتّواصل، يكتشف بوضوح قوة تلك الغريزة الفطرية التي مكنت البشرية من تطوير أدواتها الإعلامية بشكل لافت للنظر منذ أن نقش الإنسان الأول على جدران الكهوف مروراً باستخدام المصريين القدماء للغة الهيروغليفية المصورة واستخدام ورق البردي وحتى اختراع يوهان جوتنبرج لمطبعته ذات الأجزاء المعدنية في عام ١٤٥٥. فحتى ذلك التّاريخ كان النّص والصّورة الثابتة المحفورة والمرسومة وكذلك الصوت البشري هى عناصر ومكونات المشهد الإعلامي والاتصالي في تلك الحقبة.

وظلت كذلك ولم تتغير حتى ونحن نعيش عصر الإعلام الجديد وترسانته الوسائطية في إنتاج وتوزيع ونشر المحتوى الإعلامي والاتصالي، فالذي تغير هو الأدوات والوسائل؛ من حيث الكم والكيف لتنتج ظواهر: «الاتصال الشّبكي»، و«الإعلام الرقمي»، و«المتلقي النشط»، و«المحتوى الالكتروني؛ المتشتت واللامتناهي»، و«صحافة المواطن»، و«المجتمعات الافتراضية»، و... غيرها من المصطلحات والظواهر المصاحبة للإعلام الجديد.

وقد برزت الإنترنت كأهم أداة من أدوات الإعلام الجديد في رسم المعالم الكبرى للتّغيرات الكبرى التي يشهدها العالم المعاصر في مجال الإعلام والاتصال على حد سواء، ووفرت المرونة الكبيرة في استخدامها وسهولة الولوج إليها، وتصفح بعض محتوياتها مجاناً أصبح مجالاً خصباً لحرية الحصول على المعلومة وتبادلها، ومنذ ظهور الانترنت وهي تتشكل تباعاً مخرجة أنواعاً من التّطبيقات والرّسائل الإلكترونية التي كونت عناوين لعدد من أشكال الاتصال الفردي والجماعي والجماهيري، تجازوت معظمها الرّقابة والعراقيل التي تتعرض لها وسائل الإعلام التقليدية، وأبرزت دور الفرد كمرسل للرسالة ومتفاعل معها بعد أن كان وظل لسنوات مستقبلا فقط، وأوجدت طرقا أخرى للتفاعل والتواصل الاجتماعي وبناء العلاقات الاجتماعية (وإن كانت افتراضية).

وأدى هذا التّحول في شكل ومضامين الاتصال ترسيخ ظاهرة الإعلام الجديد، الذي تغيرت فيه معايير العملية الاعلامية والاتصالية، وأطاحت أشكاله وتداعياته بالعديد من المفاهيم والمسلمات في المجال، وولدت مفاهيم ونظريات جديدة تعطي أبعاداً مغايرة للإعلام والاتصال وسيلة ومحتوى، فقد أضحى المنتج الإعلامي أكثر ثراء وتعدداً في أدواته وأوعيته، وأصبح المستهلك (المتلقي) سواء كان قارئاً أو مستمعاً أو مشاهداً أكثر نهماً للمعلومات والأخبار بشكل غير مسبوق، ولم يقتصر تأثير الانترنت ومن ثم الإعلام الجديد على المحتوى والمتلقي فقط، بل امتد ليشمل جميع أطراف وعناصر العملية الاتصالية والإعلامية، وظهرت ممارسات جديدة تعلي من دور الجمهور الذي كان ومازال مهمشاً في الاتصال الجماهيري التقليدي، وتضاءلت سيطرة المرسل والمؤسسة الإعلامية التقليدية على العمل الإعلامي، بعد أن أصبح بوسع كل من يستطيع استخدام الانترنت أو أي أداة أخرى من أدوات الإعلام الجديد أن يصبح إعلامياً بالشّكل الذي يرغب فيه.

وقد تداخلت كثير من العوامل التّقنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصورة غير مسبوقة، جاعلة من الإعلام الجديد الرقمي قضية شائكة جداً، ومحوراً لنقاشات متخصصة وعامة حول مدى تأثيره على أشكال التّواصل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية التقليدية، وكذا تأثيرها في عناصر الهويات والخصوصيات الثّقافية للأفراد والجماعات والمجتمعات.

وتعد هذه الدّراسة واحدة من النّقاشات الممتدة حول موضوع «الهُّوية والخصوصيات الثّقافية في المجتمعات الافتراضية»، لتفصح عن النّتائج الآتية:

١- تعرف المجتمعات الافتراضية بأنها: جماعات من البشر تربطهم اهتمامات مشتركة، ولا تربطهم بالضرورة حدود جغرافيّة أو أواصر عرقيّة أو قبليّة أو سياسيّة أو دينيّة، يتفاعلون عبر وسائل الاتصال ومواقع التّواصل الاجتماعي الحديثة، ويطوّرون فيما بينهم شروط الانتساب إلى الجماعة وقواعد الدّخول والخروج وآليات التّعامل، والقواعد والأخلاقيات التي ينبغي مراعاتها.

٢- لا يحدث التّواصل في المجتمعات الافتراضيّة وجهاً لوجه face-to-face، بل من خلال قنوات اتصال إلكترونيّة تستخدم فيها الكلمة والصورة والصوت، أو ما ينتج عن مزج هذه الطرائق. إنّ الكتابة حالة من التواصل لا يُسمَع فيها صوت ولا تُرى فيها صورة، وقد وفّرت وسائل الاتصال الحديثة التفاعل بالصوت والصورة، غير أنّ التفاعل من خلال هذه الوسائل والوسائط يظلّ يفتقر إلى دفء المشاعر الإنسانيّة وحميميّتها.

٣- أعادت عملية الانخراط غير المسبوق في مجتمعات التّقانة وأدواتها طرح النّقاشات الجماعية والاجتماعية حول الهويات وعناصرها وديمومتها واستمرارها في مقاومة عمليات التّنميط أو التّحنيط، بين من ينذر بتحولات كبرى وجذرية عليها، وأن عملية التّحالف بين العلم والتّقنية والثّقافة

أسهمت بشكل كبير في تعميق الهوة بين عناصر الهوية، بفعل الطبيعة التّفكيكية التي تأسست عليها الرؤية الحداثية المعاصرة الموجهة لسياق الكونية (Mondialisation). وبين من يقلل من حدة التأثيرات التّكنولوجية والمجتمعات الافتراضية في الهويات، ويرى أن هناك مبالغة كبيرة باعتبار الإنترنت أحد العوامل الرئيسية في صنع الهوية المعاصرة.

٤- أبرزت النقاشات والطّرحات حول موضوع الهويات والخصوصيات الثّقافية في المجتمعات الافتراضية اتجاهين اثنين:

- **الأول:** تمثله بعض الرؤى والاتجاهات النّظرية الحديثة في مجال الإعلام والاتصال ونظريات ما بعد الحداثة في مجال الفكر والفلسفة المعاصرة على أنّ وسائل الإعلام قامت وبكفاءة بتشكيل وإعادة تشكيل الهويات، فتكنولوجيا الإعلام والاتصال قد غيّرت جذرياً الوعي الاجتماعي وأزالت عنصر المكان الذي كان أساس التّجمع، إذ كان لابد من وجود أرض يجتمعون عليها لتحالفهم وتفاعلهم، إلاّ أنّه وبوجود وسائل الإعلام الجديد لم يعد التّفاعل على أرض واحدة هو الباعث الأول للتجمع، بل أصبح التّفاعل يتم عبر تكنولوجيا ووسائط المعلومات والإعلام، وتحولت وسائل الاتصال الجماهيري التقليدية منها والجديدة إلى أداة لصياغة الثّقافة أكثر مما هي وسيلة من وسائل الثّقافة.
- **الثّاني:** تمثله كذلك اتجاهات من داخل علم الاجتماع والإعلام والاتصال، ويرى أنه: «من المبالغة اعتبار شبكة الإنترنت وتطبيقاتها أحد العوامل الرّئيسية في صنع الهويات في حقبة مابعد الحداثة، لأن الاستنتاجات والتحليلات في هذا الخصوص تتم من خلال التركيز المفرط على أدلة حكائية مستمدة من ممارسات هامشية تماماً بالمقارنة مع الميول السّائدة في استخدام الإنترنت. وتؤكد البراهين والتجارب التي أجريت مؤخراً أن عدد الأفراد

الذين يستخدمون الإنترنت بانتظام من أجل بناء هويتهم هو عدد محدود جداً. . . وأن معظم النّاس يدخلون العالم الافتراضي حاملين هويات مكتملة وليسوا ساعين إلى إيجاد هويات جديدة.

٥- وأفصحت القراءة التّحليلية في أدلة وبراهين الاتجاه الأول عن مظاهر متعددة لتأثر الهويات والخصوصيات الثقافية في المجتمعات الافتراضية أهمها:

- **التّجرد من الخصوصية:** فانخراط الفرد أو الجماعة في المجتمعات الافتراضية جردهم من الخصوصيات، وأخرجهم إلى العالم المشاع، وبالتالي جرد الهوية من مركزيتها في إحكام سلوك وأفعال الأفراد والجماعات. والأكثر من ذلك تجرد الفرد من الذّات والأنا الإنسانية وتحوله إلى مجرد اسم مستعار أو رقم جهاز، أو صورة رمزية؛ ففي المجتمعات الرّقمية تنمحي خصائص الحضور الفيزيائي، وتفقد العناصر الظاهرية للفرد والتي يعرف عن طريقها مثل المظهر واللباس واللون والهيئة والجنس وغيرها؛ ويصبح الفرد يعرف من خلال عنوان جهاز الحاسوب أو عنوان اسم المجال أو عنوان البريد الإلكتروني أو الاسم المستعار أو الصورة الرمزية التي يضعها وغيرها من الأشياء التي قد لا تعكس هويته الحقيقية أو لا تقدم القدر الكافي من المعلومات لمعرفته.
- **تأثر العلاقات الاجتماعية التّقليدية:** وهو تحول آخر مرتبط بالإقبال الكثيف على مواقع التّواصل الاجتماعي خاصة على شبكة الإنترنت، والمتمثل في الإنعكاسات السلبية للعلاقات الافتراضية على العلاقات الاجتماعية التقليدية. فقد نتج عن تطوّر المجتمعات الافتراضيّة حالات متفاوتة من الانقطاع عن العالم الواقعي وانهيار العلاقات الاجتماعيّة.

قائمة المصادر والمراجع

1. Beniger, J:The Control Revolution:Technological and Economic Origins of the Information Society,MA: Harvard University Press,1986.
2. Daniel Downes,The Poetics of Cyberspace:Interactive Realism,)McGill Queen›s University Press, 2005(.
3. De Moor Aldo,Weigand Hans»:Formalizing the evolution of Virtual Communities», Information Systems 32 (2), 2007, pp 22324-
4. Fanny Georges,»Représentation de Soi et Identité Numérique Une approche sémiotique et quantitative de l'emprise culturelle du web 2.0 «, Réseaux 20092/ (n° 154).
5. Howard Rheingold:The Virtual Community: Finding Commection in a Computerized World,)Addison-Wesley Longman Publishing Co., Inc. Boston, MA, USA, 1993(.
6. J. Dewey: Democracy and Education, (New York: Macmillan, 1964(.
7. K.Ann Renninger, Shumar Wesley, Building Virtual Communities,) Cambridge University Press, 2002(.
8. M.Castells: End of Millennium, (Oxford: Blackwell,1998).
9. M.Castells: The Rise of the Network Socity, Oxford: Blackwell, 1996.
10. M.Weber: «Order in Diversity:Community without Propinquity», in: L. Wingo, ed, Cities and Space, (Baltimor: Johns Hopkins University Press, 1963).
11. Rosengren.k.E & Windahl.S: «Mass Media Consum -tions as a Functional Alternative» , In McQueil: Sociology of Mass Communications (Penguin:UK, 1972).

١- أحمد زايد: «**عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية**»، عالم الفكر (مجلس النّشر العلمي، جامعة الكويت، مجلد ٣، عدد سبتمبر ٢٠٠٣).

٢- بايوسف مسعودة: «**الهوية الافتراضية: الخصائص والأبعاد؛ دراسة استكشافية على عينة من المشتركين في المجتمعات الافتراضية**»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (عدد خاص بفعاليات الملتقى الدّولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، المنعقد بجامعة ورقلة، الجزائر، يومي ٢٧، ٢٨ فيفري ٢٠١١).

٣- دارن بارني: **المجتمع الشّبكي**، ترجمة أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٥.

٤- الصادق الحمامي: **الميديا الجديدة؛ الابستيمولوجيا والإشكالات والسّياقات**، (تونس: المنشورات الجامعية بمنوبة، طبعة١، ٢٠١٢).

٥- **عبد الخالق بدري: «الجماعات الافتراضية ومسألة الهوية»**، ج٢، مركز الدّراسات والأبحاث في القيم، المملكة المغربية، آخر زيارة للموقع كانت بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٤. http://www.alqiam.ma/Article.aspx?C=5654

٦- عواطف عبد الرحمن: **الإعلام والعولمة البديلة**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط(١)، ٢٠٠٦م).

٧- كلثوم بيبيمون: «**السّياقات الثقافية الموجهة للهوية الرّقمية في ضوء تحديات المجتمع الشّبكي من التداول الإفتراضي إلى الممارسة الواقعية**»، مجلة إضافات(المجلة العربية لعلم الاجتماع)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٣٣، ٣٤، شتاء وربيع ٢٠١٦.

٨- نصر الدّين العياضي: «**الرّهانات الأبستمولوجية والفلسفية للمنهج الكيفي؛ نحو أفاق جديدة لبحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية**»، أبحاث

المؤتمر الدّولي «الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة... لعالم جديد»، المنعقد بجامعة البحرين، من٧- ٩ أبريل ٢٠٠٩، منشورات جامعة البحرين طبعة ١، ٢٠٠٩.

٩- نوال بركات: «**الفضاء السيبيري والعلاقات الاجتماعية في المجتمع الإفتراضي بين جغرافيا الواقع والجغرافيا الافتراضية**»، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد١٢، نوفمبر ٢٠١٤.

١٠-هربرت شيللر: **الاتصال والهيمنة الثقافية**، ترجمة، وجيه سمعان عبد الوجيه، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣).

التعددية الثقافية وسؤال:
السلم المجتمعي أم الانقسام الاجتماعي؟

أ.د. أسامة إسماعيل عبدالباري

أستاذ علم الاجتماع بجامعة الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

مقدمة:

يتسم المجتمع العربي بوحدة التجانس التي تنعكس في وحدة تراثه الثقافي الذي يستمد من عناصر الدين واللغة والتاريخ والمصير. إلا أن سمة التجانس لا تنفي سمة التنوع التي تبدو من خلال انقسام هذا المجتمع إلى جماعات تصنف عرقياً وطائفياً ومذهبياً. وهذه التصنيفات والرؤى والتوجهات المرتبطة بها تؤدي في كثير من الأحيان إلى كثير من الإشكاليات التي تنعكس آثارها على الأقطار العربية.

إن مسألة انقسام البناء الاجتماعي إلى جماعات اجتماعية متباينة ثقافياً أضحت في الفترة المعاصرة من المسلمات البديهية، فالتحولات الاجتماعية والثقافية التي لعبت فيها وسائل الاتصال المتباينة دوراً كبيراً انعكس على عدم الاقتصار على الربط بين مسألة الانتماء الإثني الواحد وفكرة التوحد الثقافي. فالأخير أصبحت له عوامل أخرى محكومة بعمليات التثاقف والتهاجن الثقافي التي قد توحد الفرقاء ثقافياً وعرقياً، وقد تفرق في الوقت ذاته بين أصحاب الأصول الثقافية الواحدة. لذا وجبت إعادة النظر في أسلوب المعالجة الكلاسيكية لموضوع التعددية الثقافية ومراجعة الأفكار الخاصة بمحددات الهوية وتعارضها مع مبدأ التعددية الثقافية والتنوع.

ومن هنا تتحدد مشكلة الورقة العلمية الراهنة في الإجابة عن تساؤل رئيسي يتمثل في: هل تمثل التعددية الثقافية ضرورة أم خياراً؟

ويشتق من هذا التساؤل العام مجموعة من التساؤلات الفرعية تتحدد في التالي:

١- ما المقصود بالتعددية الثقافية وما دلالاتها المجتمعية؟

٢- ما طبيعة العلاقة بين محددات الهوية والتعدديات الثقافية؟

٣- هل تمثل التعددية الثقافية صداماً حضارياً أم حواراً مجتمعياً؟

٤- ما مستقبل السلم المجتمعي مع سيادة نمط التعدد الثقافي؟

أهمية الدراسة: تتحدد أهمية الدراسة في بعدين رئيسيين:

أولاً الأهمية العلمية: تبدو من خلال الدراسة المقارنة بين الاتجاهات النظرية المتباينة في مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة التي تسعى نحو دراسة ماهية التعددية الثقافية وبحث آثارها السلبية على بنية المجتمعات الإنسانية، كما أن هذه الدراسة تنحو إلى التوظيف المنهجي لمنهج الجدل الهيجلي في عملية الربط بين المتناقضات (التعددية – الهوية) واختبار فرضية توليد مركب جديد يسعى نحو تشكيل هويات مجتمعية تتلاءم مع نماذج الحداثة الراهنة.

ثانيا الأهمية المجتمعية: وتتحدد من خلال تحليل آثار التعددية الثقافية على بناء المجتمع ونظمه ومدى انعكاس التباين الثقافي للجماعات الاجتماعية على حالة السلم المجتمعي من خلال محاولة رسم صورة مستقبلية لواقع اجتماعي سوي حال سيادة مفهوم المجتمع التعددي الثقافي.

مفاهيم الدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من خلال مجموعة من التعريفات الإجرائية الرئيسية مثل:

* **التعددية الثقافية:** وهي تشير إلى تشكل المجتمع من مجموعات اجتماعية متباينة ثقافياً
* **الهوية الإثنية:** ويقصد بها مجموعة السمات الاجتماعية والثقافية المميزة للمجموعات الاجتماعية في رقعة جغرافية محددة.
* **الصراع الثقافي:** ويقصد به حالات النزاع الظاهر أو الكامن بين الجماعات الثقافية المتجاورة.
* **العولمة الثقافية:** هي عملية تقوم فيها سلسلة من التدفقات الثقافية لإفراز تجانس وفوضى ثقافية في آن واحد لتشكل بذلك نمطًا جديداً من الثقافة[1].

(١) آمال عبد الحميد: العولمة والثقافة الاستهلاكية، الأشكال والآليات، من كتاب المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٤١-١٤٤.

وتسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التأصيل المعرفي لمفهوم التعددية الثقافية.

٢- بحث إشكاليات التعارض بين الهوية والتعددية الثقافية.

٣- تحليل السياق الحداثي وانعكاساته التعددية.

٤- التحليل النقدي لجدلية الصراع الحضاري والحوار المجتمعي.

٥- استشراف مستقبل السلم المجتمعي.

ولتحقيق الأهداف السالفة فإن الدراسة الراهنة تتبنى المنهج النقدي الجدلي في عمليات التحليل والدراسة من منطق جدلية أطرها المعرفية، فالمجتمع المعاصر محكوم بأشكال متنوعة من التعدديات الثقافية التي تجاوزت المفاهيم التقليدية التي كانت محصورة في موضوع تباين العرقيات البشرية داخل المجتمع الواحد. فالسياق الحداثي الآني قد أفرز تعدّديات ثقافية بين أبناء العرقية الواحدة الأمر الذي أدى إلى اختلاف التوجهات وتنوع الهويات الفرعية.

وتعتمد الدراسة على توجه نظري تكاملي يسعى نحو المزج بين نظريات متعددة منها نظرية Antony D. Smith (الرمزيةالإثنية) وهي تركز في شكلها العام على أهمية الروابط الإثنية والأساطير والذكريات والقيم والتقاليد، وهي تربط بين الظروف البنائية وسمات الحداثة من خلال مفاهيم الأمة والقومية في إطار أيديولوجي[1].

وتعتمد النظرية على مجموعة من المعايير التي على أساسها تصنف العرقيات وهي:

١- التركيز على الأسباب البنائية للقومية في مقابل القوميات كأيديولوجيات سياسية ثقافية.

(1) Malesevic, Sinisya, Divine Ethnics and Sacred Nations: Anthony D. Smith and the neo-Durkhemian theory of Nationalism, Nationalism and Ethnic politics, vol. 10, 2004, p. 577.

٢- تاريخ الأمم في العوالم الحديثة وما قبل الحديثة.

٣- التركيز على الهوية وارتباطاتها الإنسانية والظواهر التاريخية والاجتماعية.

كما تستفيد الدراسة الراهنة من نظرية الانتشار الثقافي «Culture Diffusion» التي تؤكد إمكانية انتقال أدوات أو تطبيقات أو أفكار محددة من مجتمع إلى آخر بفعل عوامل الاتصال المنظم وذلك من خلال تبنى المنهج التاريخي الجغرافي الذي اعتمد عليه «فريدريك راتزال» والذي ركز على أهمية الاتصالات والعلاقات الحضارية بين الشعوب ودورها في النمو الحضاري(١).

أولاً: الإطار المعرفي لدراسة التعددية الثقافية:

طرحت معظم الجهود التي انصرفت لدراسة مسألة التعددية الثقافية وتنوع القوميات والعرقيات مجموعات متنوعة من الأفكار التي ترتبط بالجوانب اللغوية والدينية وارتباطها بالظروف الموضوعية وعوامل التجاهل بالنسبة إلى الأفراد من وجهة نظر تاريخية(٢).

وباستقراء غالبية المؤلفات السوسيولوجية عن موضوع التعددية الثقافية والتباين العرقي نجدها تركز على الجوانب الخاصة بالأقلية السكانية والعوامل الاقتصادية فضلاً عن عوامل اللامساواة المفضية إلى العنف، وهو ما أكده «Block» في نظريته عن الحرمان الاقتصادي ورؤية الأغلبية للأقليات كمصدر للتهديد(٣).

ومن هنا يؤكد منظرو علم الاجتماع أن إحساس المجموعات الاجتماعية

---

(١) السيد حنفي عوض: علم الإنسان، مودرن جرافيك سنتر، الإسكندرية، ١٩٩٩. ص ٦٤.

(2) Lecours, Andre, Ethnic and Civic Nationalism: Toward a New Dimension, Space and Polity, Vol. 4, No. 2, 2000, p.153.

(3) Mecall, Patricia & Parker, Karen, A Dynamic model of Racial Competition, Racial Inequality and the International Violence, Sociological Inquiry, vol. 75, no. 2, 2005, p. 273- 274.

المهيمنة بالتهديد من قبل الأقليات هو الدافع الرئيسي نحو تعزيز قوتهم بوسائل القوة وتدعيم السيطرة القسرية بصرف النظر عن مخاطر الانقسام الاجتماعي، ولذلك يمكن القول إن معالجة علم الاجتماع لقضايا التعددية الثقافية لم ترتبط بالتوجهات الأخلاقية بقدر ما ارتبطت بمنظورات حقوق الإنسان في ضوء الالتزام بالواجبات والحقوق وعملية الأداء في النظام الاجتماعي(١).

وبرغم ما أثارته مقولات «هنتنجتون» التي تفسر النزاعات العرقية كنتاج للهويات الأصلية للشعوب والصدام الحضاري(٢). فإن تحليلات علم الاجتماع تدخل ضمن منظورات متعددة تشمل مفاهيم التشابه والاختلاف في التصنيفات الاجتماعية والعرقية والقومية، المفاهيم السياقية واختلاف المواقف الاجتماعية والخبرة، التصنيفات الثقافية التي تنعكس في المفاهيم المعاصرة للهوية، الإحساس بالذات والحياة الداخلية، الأداء الاجتماعي والفهم الشعبي، المفاهيم النفسية التي تعكس الوعي ببناء العقل(٣).

ولذلك فإن أنصار نظرية الهوية المشتركة أو الهوية الوطنية يرون إمكانية اتحاد الأقليات العرقية وتعايشها عبر تخفيض موقف النزاع النسبي بينها – عبر ميكانيزمات مثل الدين – بهدف تغليب مفهوم الأمة والولاء لإنجاز أهدافهم والحصول على المنافع(٤). وهذا يتفق مع الأساس النظري الإسلامي – لمسألة

---

(1) Sjoberg, Gideon, et al., A Sociology of Human Rights, Social Problems, vol. 48, 2001, p. 16.

(٢) تانيا موراي لي: التصفية العرقية والمعرفة المتواترة ومعضلات الاستقرار الدائم، المعرفة المتأصلة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع ١٧٣، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٢. ص١١٣.

(3) Bendle, Mervyn, The Crisis of Identity in High Modernity, British Journal of Sociology, Vol. 53, No. 1, March 2002, p. 5.

(4) Koroste, Karina, The Impact of National Identity on Conflict Behavior: Comparative Analysis of two Ethnic Minorities in Crimea, International Journal of Comparative Sociology, Vol. 45, (32004 ,(4-, p.227.

الإثنية – الذي يقوم على مبدأ المساواة بالرغم من الاختلافات اللغوية والثقافية والعرقية، فالجميع يجسد الكيان السياسي والاجتماعي والديني الذي يجمل تحت مفهوم الأمة الإسلامية[١].

أما عن المدخل الأنثروبولوجي في دراسة العرقيات فيبدو فيه تخلي علماء الأنثروبولوجيا الثقافية عن الملاحظات الخاصة بالنظرية التطورية وتحولهم نحو التأكيد على أهمية النظرة التعددية الثقافية في مقابل توجهات « Huntington» الصدامية. ومع حلول فترة السبعينات تحولت المفاهيم الأنثروبولوجية الخاصة بالقبيلة واعتبرتها نوعا من التقسيم الإثني الذي يشبه ما هو سائد الآن في الغرب، وتحطمت الفكرة القائمة على التفرقة بين متحضر وغير متحضر التي ظلت مسيطرة على المنظورات الأنثروبولوجية[٢].

ولذلك فإن المدخل الأنثروبولوجي الثقافي في تحليله للجماعات العرقية والأمم والقوميات ينطلق من الثقافة الخاصة بهذه العرقيات التي تشكل مبعثا للإحساس بالوعي الذاتي الخاص بكل جماعة عرقية[٣].

ومن هنا يمكن القول بوجود منهجين نظريين أساسيين في دراسة موضوع العرقيات وتناوله، وبالرغم من تباينهما فإنهما ينطلقان من أساس واحد وهو تجارب الحياة المتناقضة التي تفرز الأفكار المرتبطة بثقافة كل مجموعة عرقية، والمنهج الأول هو منهج التصادم الحضاري الخاص بهنتنجتون، أما المنهج الثاني فهو منهج «جوميليف» الذي يعتمد على التقسيمات البنيوية كافة وثيقة

(1) Ataman, Muhittin, Islamic Perspective on Ethnicity and Nationalism: Diversity or Uniformity, Journal of Muslim Minority Affairs, Vol. 23, No. 1, 2003, p. 9.

(2) Chirot, Daniel, A Clash of civilizations or of paradigms? Theorizing progress and social change, international sociology, vol. 16 (3), 2001, pp. 341- 342.

(3) Kaufmann, Eric, Liberal Ethnicity: Beyond Liberal Nationalism and Modernity Rights, Ethnic and SOCIAL Studies. Vol. 23, no. 6, Nov. 2000, p. 1089.

الصلة ببعضها البعض في التسلسل التصنيفي الثقافي الاجتماعي، وهو المكون الأساسي لتصنيف الجماعات العرقية كافة(١).

ويلاحظ على الأطر النظرية – بشكل عام – التي درست موضوع التعددية الثقافية والقوميات احتوائها على جوانب قصور ترتبط بطرح التساؤلات دون تقديم الإجابات المقنعة عنها، فالفيبرية والأطر النظرية ذات الصبغة التاريخية تنظر إلى مفاهيم العرقيات والقوميات كظواهر عالمية بالرغم من خصوصيتها في نشأتها ومراحل نموها، والسمات المشتركة للإقليم أو البلد، وطبقا لذلك يمكن تلمس الفوارق في الشجرة الإثنية للأمم(٢).

كما أن تركيز علماء الاجتماع في دراستهم للعلاقات العرقية تم في ضوء أربع حروب عالمية وهي الحربين العالميتين الأولى والثانية، أما الثالثة فهي الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي، والرابعة هي حرب أمريكا على الإرهاب أو الغرباء المقاومين لها مستخدمة أداة الإرهاب تحت دعاوى دينية وسياسية(٣).

وإزاء هذه المناقشات النظرية يتضح أن موضوع التعددية الثقافية أيديولوجي في المقام الأول، فهو ينحصر في إطار أيديولوجيا التعايش أو أيديولوجيا الصراع الثقافي، كما أنه يرتبط بالهوية الذاتية الخاصة بكل جماعة اجتماعية لمحاولة تأكيد الطابع الاجتماعي الثقافي لها في مقابل هوية الدول الحديثة التي تحاول نفي الهويات الداخلية وتأكيد الهوية العامة للدولة تحقيقاً لعناصر السيادة والتكامل.

---

(١) فلاديمير جوداكوف: جوميليف وهنتنجتون: مناهج ومصطلحات، ديوجين، ع ٢١٠، مجلد ٣، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ٢٠٠٧. صص ١١٦–١١٨.

(2) Tishkov, Valery, Forget the nation: Post- Nationalist understanding of Nationalism, ethnic and Racial Studies, Vol.23, No. 4, Taylor & Frances Ltd, July 2000, p. 626.

(3) Rex, John, Empire, Race and Ethnicity, International Journal of Comparative Sociology, Vol. 45, (32004 ,(4-, pp. 161- 162.

ولعل الجانب الجدلي هنا يبرز من خلال صعوبة – بل واستحالة – عزل الأصول الثقافية للجماعات الاجتماعية المنتشرة داخل المجتمع، في نفس الوقت الذي ترتفع فيه الدعاوى المنادية بتجاهل عناصر الهوية التي قد تحدث بفعل حالات الانقسام المجتمعي، وهو ما يتطلب البحث عن نمط جديد من الهوية الثقافية للمجتمع ككل حيث تركز على ضرورة تحري عناصر الاتفاق والسعي نحو إعادة إنتاج أطر ثقافية تسمح بالالتقاء وقبول الآخر.

ثانياً: محددات الهوية والتعددية الثقافية

انتشر مفهوم الهوية في الخمسينات والستينات بعد كتابات «Erikson» و«Goffman» عن أزمة الهوية، وأصبح المفهوم شائعاً في أدبيات علم الاجتماع بعد أن كان قاصراً على الدراسات النفسية، وأصبح التركيز على الهويات الجماعية بدلاً من الفردية[1]. ودراسات الهوية لاتتم بمعزل عن بناء الدولة الحديثة والأفكار المتعلقة بالأمة والقومية، فضلا عن موضوعات الولاء والانتماء وحقوق الأقليات عبر السياق التاريخي الذي يشير إلى الطبيعة غير البنائية لمفهوم الأمة[2]. وهو المفهوم الذي دافع عنه «Shils» واعتبره شرطاً أساسياً للوجود البشري، وعاملاً من عوامل التضامن والوحدة والسيادة التي تشكل في مجملها عوامل بقاء المجتمع[3].

إلا أن الجماعات المتباينة ثقافياً في أشد الاحتياج لتحديد هويتها في تفاعلها مع العالم الخارجي، هذه الهوية التي تنطلق عبر الارتباط بالمجتمع أو الدين

(1) Bedle, Op.Cit, 2.

(2) Ataman, Muhttin. Op cit.: 89

(3) Leoussi, Athena, Theories of Nationalism and the National Revival, Vol. 7, No. 2, 2002, p. 251.

أو النوع... إلخ، فالهوية تضفي على الجماعات الشعور بالخصوصية وتنمي قواهم الذاتية[1].

إن ما يعني الاجتماعيين ليست الهوية الفردية، وإنما الهوية الجماعية والمجتمعية، التي يفسر في ضوئها البناءات الاجتماعية وما تضمه من نظم فرعية، فالهوية الوطنية يمكن أن تكتسب حيويتها وقدراتها – فضلاً عن مصداقيتها – فقط من قدرتها على التطور والتفاعل مع الحقائق التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ومن الوعي بهذه الخصيصة المتميزة من المرونة، والانفتاح، والاستجابة للنقد[2].

وينظر الاجتماعيون إلى أن طبيعة المجتمعات الإنسانية في المرحلة الراهنة قد اعتراها الكثير من التغيرات الجذرية في السمات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات، وأن الفاعل الرئيسي في هذه التحولات والتغيرات يرتد إلى ما يعرف بظاهرة الحداثة، بل ويغالي البعض في أعقاب ثورة الإنترنت ويؤكد أن المجتمعات تجاوزت مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة.

وتتفق معظم الكتابات «الأكثر حداثة» على أن الأمر الآمن الوحيد في الحداثة هو عدم أمانها، بل حتى ميلها نحو «تعميم الفوضى». ويلاحظ «شومسكي» على سبيل المثال أنه في «فيينا»: « دخلت الثقافة العليا دوامة تجديدات لا متناهية، حيث يعلن كل حقل من حقولها استقلاله عن الكل، وينقسم كل جزء بدوره إلى أجزاء. لقد انتهت إلى هذا التبدل النابذ للمركز والذي لا يرحم كل المفاهيم التي ينبغي أن تكون ثُبِّتت بواسطتها في الفكر. ولم يكن منتجو الثقافة وحدهم ضحايا

---

(1) Rieffer, Barbra, Religion and Nationalism: Understanding the consequences of a Complex Relationship, Ethnicities, Vol. 3 (2), Sage, 2003, p.218.

(٢) إدوارد الخراط: الأصالة الثقافية والهوية الوطنية، ترجمة: بهجت عبدالفتاح، مجلة ديوجين، ع ١٥٠/٢٠٦، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ٣٤، ٢٠٠٦.

لهذا التشذر وإنما معهم محللّوها ونقّادها أيضاً»[1].

إن المكانة المركزية المعطاة للحداثة، أي لحرية الفاعل الخلاّقة وليس لحاجات الأنظمة الاجتماعية ووظائفها، تؤدي إلى أننا نعيش «نهاية الاجتماعي» من خلال استبعاد أشكال الفكر الاجتماعي التي تتفق والتصور «الاجتماعي» للحياة المشتركة[2].

نصل إلى المفارقة الكبرى التي أصبحت مألوفة، في العالم العربي حيث وصل التحديث قبل اكتمال مشروع الحداثة الفكرية، وقبل وصول المجتمعات إلى مرحلة النضج التي تؤهلها لقبول الغيرية على جميع المستويات، ويكفينا أن نطالع تطورات أي خلاف في الرأي والكيفية التي يتم بها توظيف الأشكال السلطوية للنيل من الآخر. وبالتالي يقدم التحديث التكنولوجي وهماً بوجود حداثة فكرية، وهي في حقيقة الأمر حداثة زائفة حولت جزءاً كبيراً من المجال الثقافي الموازي إلى موقع للمطالبة بقطعة من الكعكة التي يملكها المجال الثقافي المؤسسي. حتى أن الكثير من الصراعات الثقافية في الواقع انتقلت إلى المجال الثقافي الموازي لتكمل المسيرة، كما أن العديد من أشكال الصراع في الواقع أعيد إنتاجها إلكترونياً وافتراضياً لتنشب حروباً في المجتمعات المتخيلة[3].

ولكن البلاد النامية اليوم، ومن ضمنها البلاد العربية، من المشكوك فيه جداً أن تمت فيها الحداثة في أشكالها وصورها الأولية، فما بالنا بمجتمع ما بعد الحداثة الذي يعتمد على المعرفة وإنتاجها وتطبيقها في شكل نظم وفنون تقنية، واتجاهات ثقافية داعمة لها. إذاً نحن نتحدث عن نوعين من المجتمعات أو الثقافات:

---

(١) ديفيد هارفي، ٢٠٠٥: ٢٨.

(٢) آلان تورين: نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة. ص ١٤٥، ١٩٩٧.

(٣) شيرين أبو النجا، ٢٠١٠: ١٨٠.

مجتمع وثقافة تمت فيها الحداثة منذ القرن التاسع عشر، والآن فعلاً تعيش ما بعد الحداثة، والمعلوماتية ومجتمع المعرفة والاتصالات. أما النوع الثاني من المجتمعات والذي نحن بصدد دراسته فهو لا يزال في مرحلة الحداثة. والمفارقة أنه وجد نفسه تحت تأثيرات ما بعد الحداثة وتوهم الحداثة وتوهم أنه يعيش هذه المرحلة، بل هو محكوم بمؤثرات مجتمعات ما بعد الحداثة مهما كانت(١).

ويمكن رصد أبرز محددات الهوية في مجتمعاتنا عبر عناصر ثلاثة تتحدد في اللغة، الدين، التراث الثقافي. وهي العناصر التي تشكلت عبر تفاعل الزمان والمكان مع المجموعات البشرية، وهي في مجملها تعكس جوانب الصراع بين الجماعات الاجتماعية المختلفة.

لم يعول الباحثون في المجال الثقافي أمثال Bendict, Eric Hobsbawm, Ernest على العلاقة البينية بين الدين والقومية، حيث ركزوا على الظروف الاقتصادية وتغافلوا دور الدين المباشر أو غير المباشر(٢).

وإزاء الانطلاق من المحددات فإنه لا يمكن الانطلاق في تحديد وضعية الجماعات الثقافية التي تحدد مفهوم التبعية دون الأخذ بآراء «Coller» التي تتعلق بموضوع اللغة كجزء لا يتجزأ من عملية التفكير، وكناقل للتراث الثقافي للمجموعات الاجتماعية، فهي أداة اتصال الفرد بالعالم الخارجي وتعكس وجهة نظره حول القضايا والمواقف(٣)، . وقد أشار «Runbaugh» إلى أن اللغة تمثل شرطاً اتصالياً عبر احتوائها على الرموز التي تؤثر في تغيير سلوك المجتمع(٤).

---

(١) علي الحوات: النظرية الاجتماعية وتفسير المجتمع العربي المعاصر، مجلة إضافات، ع ٥، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٨٨.

(2) Rieffer, Barbra, Op. cit, 216.

(٣) نبيل عبدالهادى وآخرون: مهارات في اللغة والتفكير، ط٢، دار المسيرة، عمان، الأردن. ٢٠٠٠، ص ١٢٩.

(4) Stuart Shnker: APE Language in New Light, Language and Communication, Vol. 14, No. 1, 1994, pp 61.

كما أن هذه الرموز لها دورها التوكيدي للهوية الذاتية التي يتم إدراكها في المخيلة الاجتماعية[١].

ويضيف «تشومكى» أن اللغة تتضمن نظاماً دينامياً في أشكاله الحسية والمفاهيمية، فهي تعتمد على إنتاج العقل الإنساني لها، كما أن الواقع يفرض عليها وظيفة التعبير عن أنماط التفكير[٢].

ونتيجة الارتباط الحتمي بين اللغة والمجتمع اهتم الأنثروبولوجيون بطرح موضوعات العلاقة بين اللغة والأمة والقومية والعرقية، حيث غلبت هذه النظرة على المدرستين الألمانية والفرنسية[٣]. وتبدو إسهامات «Whorf» في التأكيد على العلاقة الوثيقة بين الأنثروبولوجيين وعلماء النفس واللغة في الكشف عن الارتباط بين اللغة والثقافة، فاللغة وسيلة نفسية وعقلية تتعلق بفهم أنماط التفكير والشعور ووسيلة التعبير عن تطور الوعي الإنساني[٤].

وفي هذا السياق يطرح «Chomsky» ثلاثة تساؤلات مركزية هي:

١- ما النظام المعرفي الخاص بلغة المتحدثين؟

٢- ما الذي يعكسه ذهن المتكلم بلغة ما؟

٣- كيف ينشأ النظام المعرفي في العقل؟[٥]

إن هذه المحددات الخاصة بالهوية تثير التقاشات الخاصة بمدى التعارض

---

(1) Derek Sayer: Language Memory and the Subject, Theory, Culture and Society, Vol. 21 (6), 2004, pp 67.

(2) Rudolf P. Botha: On Chomsky›s «fable» of Instantaneous Language Evolution, Language and Communication, 19, 1999, p.244.

(٣) منير الحافظ: الوعي اللغوي، ط١، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق. ص ٥٠، ٢٠٠٥.

(4) J.L. Subbiondo: Benjamin Lee Whorf›s Theory of Language, Culture, and Consciousness: A Critique of Western Science, Language and Communication, 25, 2005, pp 149 – 154.

(5) P.M.S. Hacker: Chomsky›s Problems, Language and Communication, Vol. 10, No. 2, 1990, P127.

بين عملية الحفاظ على الهوية الذاتية للمجتمع من جهة والقبول بالتعدديات الثقافية وما تحمله من هويات فرعية قد تتصادم مع الهوية الكلية للمجتمع من جهة أخرى.

ولعل ذلك يرجع إلى التركيز على البعد الخاص بالتعددية الثقافية من منطلق الاختلافات العرقية وتباين الثقافات، وهو ما أدى إلى إغفال التباينات الداخلية بين المجموعات الاجتماعية المتشابهة بنائياً داخل المجتمع، ما يفتح المجال نحو البحث عن مدى انقسام المجتمع إلى مجموعات اجتماعية متشابهة التركيب الاجتماعي ومختلفة في ذات الوقت في تكويناتها الثقافية، ،هذا ما يطرح السؤال الجوهري الذي تنطلق منه الدراسة وتناقشه في الفقرة التالية.

ثالثاً: التعددية الثقافية بين الصدام الحضاري والحوار المجتمعي

إن توجهات العولمة المعاصرة تسعى إلى تحقيق المزيد من فرص التجانس والتشابه والتنميط الثقافي، وأنماط السلوك والتفكير هي نفسها كانت السبب في إعادة الاعتبار للثقافات والهويات الوطنية والمحلية إثنية كانت أم دينية أم لغوية، وهي التي تدافع باستماتة عن الأسس والكيانات المجتمعية الوطنية، أو حتى إلى الانفصال عن الكيان السياسي الأكبر الذي لا يعترف بالحقوق الثقافية والاجتماعية والسياسية[1].

ومسألة التعدد الثقافي من وجهة نظر مؤسساتية يجب أن تعاد صياغتها في ضوء مسألة علاقات القوة بالنسبة للدولة القومية وربطها بمسائل المواطنة والحقوق الشرعية[2]. ومن هنا يميل البعض إلى الربط بين العولمة ومسائل

(١) أحمد ثابت، ٢٠٠٤: ٩٤.

(2) Pieterse, Jan, the case of Multiculturalism: Kaleidoscopic and Long-Term Views, Social Identities, Vol. 7, No. 3, 2001, p. 395..

الصراع الثقافي على الرغم من الشكل الدال على المقاومة الثقافية، إلا أن ذلك مرهون بعوامل أخرى مثل الديموقراطية وسيطرة النظم ومسألة الاختلافات الثقافية والمقاومة التي تؤدي إلى الصراع[١].

ومع بدايات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة ظهرت الجهود العالمية لتطوير الحقوق الكاملة للإنسان والوجود البشري، وتم التركيز بصفة خاصة على الحقوق المدنية والسياسية التي تفاعلت مع برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والكفاح الخاص بالحقوق الأصلية[٢].

وهذه الحقوق التي عبر عنها «T. h. Marshall» بالأبعاد الثلاثة للمواطنة وهي البعد المدني والسياسي والاجتماعي[٣]، وهذه الأبعاد ترتبط بقضايا الإشراك «Inclusion» والإقصاء «Exclusion» وبالوصول إلى السلطة والامتيازات التي تأتي مع الإشراك والعقوبات التي تصاحب الإقصاء في المجتمعات شديدة الانقسام، ولذلك تحدد الهوية الثقافية الخطوط الواضحة لمن يتم إشراكه ومن يتم إقصاؤه [٤].

ولهذا فقد انتشر لدى الأنثروبولوجيين مفهوم التهاجن الثقافي الذي ينطوي على إشكالات تتعلق بعناصر ثقافية نقية وأصيلة مع عناصر أخرى في كيان واحد، ولا يمكن أن يستبعد تاريخ البشرية المؤلف من عمليات التهجير التي لم

---

(1) Ishiyama, John, Does Globalization Breed Ethnic Conflict, Nationalism and Ethnic politics, vol. 9, 2004, p.20.

(2) Pearce, Tola, Human Rights and Sociology, Some Observation from Africa, Social Problems, Vol. 48, No. 1, 2001, p.48.

(٣) أليسيدير روجرز: مساحة التعددية الثقافية والمواطنة، التحولات الاجتماعية: مجتمعات التعدد الثقافي والتعدد العرقي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع ١٥٦، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، يونيو ١٩٩٨، ص ٦٢.

(٤) دونالد هورويتز: الديموقراطية في المجتمعات المنقسمة: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٤٣.

يكن لها بداية ولم يكن أمامها حاجز يحول دون الامتزاج والتخالط[١].

وقد تبني «Gobineau» صاحب مؤلف «بحث في تفاوت العروق البشرية» أن الشعوب غير متكافئة، فبعضها أرقى من الآخر، وأن الخصائص الذاتية للشعوب السفلى تحول دون رقيها، وأن العنصرية تلعب دوراً كبيراً في الكيانات القومية والدولية، وأرجع «ابن خلدون» هذا التفاوت إلى العوامل الثقافية ورسوخ العادات والتقاليد[٢].

إن طبيعة البناء الاجتماعي وما يضمه من مجموعات اجتماعية متباينة التوجهات الثقافية يشير إلى استحالة الانعزال الاجتماعي بين هذه المجموعات، ومن هنا فإن التباينات الثقافية قد تفرز أحد نقيضين: أولهما حالة الصراع الاجتماعي والثقافي وما ينعكس عنهما من تأثير سلبي على واقع السلم المجتمعي، وثاني النقيضين يتحدد في تطور التباين الثقافي في شكل حوار مجتمعي فعال يفرز أطراً قيمية حداثية تحقق مكسباً اجتماعياً لكافة الأطراف المجتمعية.

إن ما يحكم التوصيف الاجتماعي ما بين صراع أو تعايش هو الخصائص البنائية الكامنة في المجتمع ذاته. ولهذا فإن مجموعة من التساؤلات تطرح نفسها في هذا المقام مثل: هل خصائص البنية المجتمعية تسمح بالتنوع والتواصل الحضاري بين المجموعات الاجتماعية؟ وهل الظروف السائدة تؤمن بمبدأ قبول الآخر على الرغم من الاختلاف الثقافي معه؟ وهل مبدأ قبول الآخر يمكن أن يفرز نمطا توافقيا يؤدي إلى حالة السلم المجتمعي؟ أم أن التصلب الثقافي يمثل هدفاً للمجموعات الاجتماعية؟ وهل تؤدي حالة التصلب الثقافي إلى بروز حالة الرفض الاجتماعي لسائر المجموعات غير المتوافقة ثقافياً؟

---

(١) دينيس كونستانت مارتن، ٢٠٠٦: ٢٥٣

(٢) حسن الساعاتي: علم الاجتماع الخلدوني، قواعد المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١. ص ١٠٧.

وعلى الرغم من هذا التشابه والتعايش بين المجموعات الاجتماعية والثقافية إلا أن هذا لا يعني عدم وجود عناصر الاستبعاد الاجتماعي الذي يكشف عن طبيعة البنية الاجتماعية في المجتمع، فالاستبعاد ليس هدفاً في حد ذاته ولا يرتبط بتدني القدرات الفردية بقدر ما هو نتاج للبناء الاجتماعي والرؤى التي تحكمه، كما أنه يعتبر مؤشراً لمدى أداء هذا البناء لوظائفه. وهذا الاستبعاد يرتبط بالأجيال العديدة من البشر الذين ينتمون إلى أصول وأطر ثقافية مختلفة، ويعيشون في أحياء مقصورة عليهم ويحال بينهم وبين الاتصال بغالبية الأفراد نتيجة النظر إليهم كخطر كامن في البنية الداخلية للمجتمع(١).

وإذا كان ما سبق يمثل تحليلاً نظرياً مصغراً ينسحب على الجماعات الاجتماعية الوسيطة داخل المجتمعات الإنسانية، فإن الأمر يتطلب تحليلاً شمولياً مغايراً ينطلق من السياق العالمي لما له من انعكاسات على البنية الداخلية للمجتمعات.

رابعاً: السياق الثقافي العالمي – تحليل ماكروسوسيولوجي

لقد أصبحت العولمة سمة أساسية لعشية الألفية الجديدة لذا أصبح من الضروري التساؤل عن علاقتها بالثقافة، خاصة وأن الثقافة منتج خاص بزمان ومكان محدد مع عدم إغفال تطورها، ولذلك فهناك وجهتان متعارضتان إزاء هذه القضية، الأولى ترتبط بعدم إمكانية عولمة الثقافة لأن هذا يعنى محاولة طمس الهويات الثقافية لإحلال ثقافة جديدة، أما الثانية فترتبط بإمكانية عولمة الثقافة في ضوء آليات العولمة في عصر المعلومات التي تتمثل في الكمبيوتر، الأقمار الصناعية... الخ، وبصرف النظر عن هذين الافتراضين فإن طبيعة

(١) جون هيلز وآخرون: الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهري، عالم المعرفة، ع ٣٤٤، الكويت، أكتوبر ٢٠٠٧. ص٢٦.

الثقافة ذاتها تستمد من الفروق بين المجتمعات البشرية المختلفة والتميزات بين جذورهم الجغرافية وخبراتهم التاريخية[1].

وليس بغريب كون العولمة عملية لها إرهاصاتها التاريخية البعيدة المدى – وإن لم تتبلور إلا في تسعينات القرن العشرين – ولا يخفى على الباحثين المنطلقات الأيديولوجية للعولمة التي لم تنشأ من فراغ، والتي نشأت بفعل تحقيق أهداف أيديولوجية على نطاق واسع المدى يتجاوز كافة الحدود الجغرافية والمكانية بفعل الثورة المعلوماتية الهائلة في ميادين الاتصال والمعلومات.

فالعولمة مفهوم يكتنفه الغموض، نتيجة اختلاف الباحثين في تحديد أسبابه وآثاره، وهي كعملية تاريخية تنطوي على العديد من العمليات المعقدة والمتفاعلة مع بعضها البعض، فلا يمكن الحديث عن العولمة بدون الحديث عن أبعادها المتداخلة السياسية والاجتماعية والثقافية.... إلخ.

وعولمة الثقافة في ضوء التحليل المعرفي تمثل أحد نتاجات الفكر الاجتماعي الذي ينشأ نتيجة التفاعل الجدلي بين الفرد والمجتمع، هذا الفكر الذي تمثل الثقافات نواتج تفاعله مع الواقع الاجتماعي، والذي ينعكس مرة أخرى على هذا الواقع لإعادة صياغة البناءات الاجتماعية بما تضمه من نظم اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية... الخ في ضوء هذا الفكر.

وكنتيجة حتمية لعدم إمكانية الانغلاق على الذات في ظل تطور وتنامي وسائل الاتصال بصورة هائلة، يصبح لزاماً على الثقافات القومية أن تتفاعل أو تتصادم مع العولمة الثقافية، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تحديد ميكانيزمات للمواجهة مع هذا الوافد الثقافي الجديد الذي يؤثر بالضرورة على أنماط حياتنا الاجتماعية والثقافية.

---

(1) Sid Ahmed, M.: Globalizing Culture: a non-starter, Al Ahram Weekly, Issue (384), August (612-), Egypt, 1998. P. 43.

فمفهوم العولمة يشير إلى فكرة التوحد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للأمم في سياق عالمي، والعولمة تقدم الفرص الجديدة لكافة الشعوب، ولكنها في الوقت ذاته تحمل تحديات كثيرة قد لا تتحملها الدول الفقيرة غير المؤهلة لهذا التوحد الثقافي[1].

ويؤكد «السيد يس» المفهوم السابق من خلال الإشارة إلى ضرورة الوضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف جوهر العولمة: العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات حيث تصبح مشاعا بين جميع الناس، والعملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، أما العملية الثالثة فترتبط بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وكل هذه العمليات يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات، وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر.

والعولمة بذلك تمثل عملية تاريخية تعتمد على استراتيجية أيديولوجية لتحقيق أهداف ترتبط بتحقيق نموذج ثقافي وفكري موحد لكافة دول العالم، حتى يمكن من خلاله تدعيم عناصر الهيمنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية... إلخ من خلال توظيف الثورة العلمية والمعلوماتية في تحقيق هذا الهدف.

ونتيجة هذه العوامل مجتمعة ظهر ما يعرف بالنظام العالمي الجديد معتمداً على مقولة فكرة نهاية التاريخ، وارتبط ذلك بالدعوة إلى عالمية العالم ونهاية القوميات وما يرتبط بذلك من انعكاسات على مسألة التعددية الثقافية[2].

وقد ساهمت ثورة التكنولوجيا وما تمخض عنها من ظهور شبكات التواصل الاجتماعي التي اجتاحت جميع أطراف العالم، في إبراز طابع جديد

---

(1) Grace, Op. cit, 2.

(٢) حسين معلوم: التوازن واللاتوازن في معادلة (التمايز – الاتصال) الحضاري، الفكر العربي، السنة ١٩، ع ٩٣، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، تونس، صيف ١٩٩٨. ص ١٨٦.

للحياة الثقافية عبر اختزالها المفهومات التقليدية للزمان والمكان، وقد ارتبط بهذا الطابع بعدان رئيسيان:

الأول: بروز أنماط جديدة للتواصل الاجتماعي بين المجموعات البشرية المتباينة.

الثاني: تراكم المعارف التي تشمل جميع ميادين ومجالات الحياة الاجتماعية. الأمر الذي يدفع إلى القول إن هذه الشبكات أصبحت تمثل روافد أساسية من روافد المعرفة لدى المستخدمين.

والثورة الرقمية ليست مجرد تصميم استخدام المجتمعات للكمبيوتر، بل هي ظاهرة أيديولوجية، وطريقة لإعادة تقييم وتقويض مفاهيم أساسية مثل الزمان والمكان، وإنشاء نوع جديد من الفضاء الإلكتروني[١]، الذي يثير قضية مركزية الطرق التقليدية لتوحيد المجتمع، وهي ترتبط بانكماش المسافات بالرغم من ثبات المكان، والتي يطلق عليها «إزالة التمركز» [٢].

إلا أن هذه القضية لا ترتبط فحسب بمسألة الزمان والمكان، وإنما أدت إلى إعادة تشكيل المجتمع، حيث ظهر ما يعرف بمجتمع المعرفة. وقد ساعد على ظهوره التقارب بين الآلات والشبكات ووسائط الاتصال التي تهدف إلى إنشاء قواعد للمعطيات المعرفية[٣]. وبذلك وفر استخدام تكنولوجيا المعلومات

---

(١) جون جيلبو: تعريف الإنسان: ما الذي تبقى من قانون نورمبرج، ترجمة: سعاد الطويل، ديوجين، ع ١٣٥/١٩٥، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٢.

(٢) كريستيان جراتالو: فضاءات العولمة بين الموروث والديناميكية، ترجمة: منار رشدي، موسوعة ما المجتمع؟ إشراف: إيف ميشو، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٨٦.

(٣) سيسيل ألفرانيا: حماية الحياة الخاصة ومجتمع الحراسة والإعلام، موسوعة ما التكنولوجيا، ج ٥، إشراف: إيف ميشو، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٩٧.

في صورة الشبكات الاجتماعية وسيلة لتبادل العلاقات الاجتماعية من جهة، وتبادل المعرفة من جهة أخرى[1].

إن موضوع العولمة الثقافية يثير العديد من القضايا التي ترتبط بمفاهيم متعددة كصدام الحضارات، الانتشار الثقافي والاستعارة الثقافية.. الخ فعولمة الثقافة يمكن حصر وجهات النظر حولها في ضوء هذه المفاهيم المتباينة من خلال وجهتي نظر رئيسيتين وهما:

أ. العولمة الثقافية والصراع الحضاري

ب. العولمة الثقافية والحوار الثقافي المجتمعي

العولمة الثقافية وصراع الحضارات:

يشير «هننجتون» إلى أن المصدر الأساسي للصراع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لن يكون أيديولوجيا ولن يكون اقتصادياً، بل إن المصدر الرئيسي للصراع بين البشر سيكون ثقافياً، وأن الصراعات الأساسية في السياسات العالمية ستكون صراعات بين الأمم والمجموعات الحضارية المختلفة وليس بين دولة ودولة[2].

ويضيف «صمويل هننجتون» أنه لابد من التصادم بين الحضارات والثقافات المتباينة لعوامل عدة منها: الفروق الجوهرية بين الثقافات يولد هذا الصراع نتيجة عدم قبول الثقافات المغايرة لبعضها البعض، فضلا عن أنه نتيجة تنامي وسائل الإعلام أصبح العالم قرية صغيرة، وكلما احتكت الثقافات ببعضها

(1) Gaudes, A. &Brabston,: Virtual Transactional and Relational Exchanges: The Enabling Effects of Information Technology Modern Organizations in Virtual Communities, IRM Press, London, 2002, p. 87.

(٢) سامية بيبرس: حوار الحضارات والمبادرة الحضارية الغربية، مجلة شئون عربية، ع ١١٦، القاهرة، شتاء ٢٠٠٣. ص ١٩٢.

البعض أدى ذلك إلى مزيد من الصدام، فضلاً عن أن حالتي التمدين والتغير الاجتماعي يزيدان من فصل الأفراد عن هويتهم القومية ما يؤدى إلى مزيد من الصراع الحضاري[١].

إن الثقافة العربية على المستوى الداخلي تعاني من أكبر المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام مسألة انتشار التبادل الثقافي والتي تتمثل في عوائق الرقابة والبيروقراطية في ظل الدولة القُطرية، فالرقابة لا تحمي الثقافة القُطرية بقدر ما تصنعها أولا، لذلك يشعر المثقف العربي بأن كيانه العربي مصطنع، ومن هنا يتفكك الانتماء وينحصر من القومي إلى القُطري، وتنتقل الثقافة بالتبعية إلى حالة من حالات الصراع الثقافي[٢].

غير أن العلاقة بين الثقافة الأقوى والثقافات الأضعف ليست بأي حال – ولم تكن يوماً – علاقة استكانية بين قطب مهيمن وآخر خاضع بصورة مطلقة، وإنما هي علاقة ديناميكية ومتغيرة ومتعددة المستويات، فالعلاقة الداخلية بين كيانات الثقافة الأقوى نفسها (ثقافة الغرب) قد تشهد بعض التوترات، والثقافات الأضعف تتراوح ردود أفعالها ما بين الخضوع والمقاومة والرفض، وهي استجابات تعبر عن نفسها على مستوى خطاب الحياة اليومية للأفراد والجماعات، وعلى مستوى المشروعات الفكرية للنخب المثقفة في المجتمعات التي تمارس عليها الهيمنة[٣].

---

(1) Mazzar, Michael: Culture in International Relations, Washington Quartely, Washington, Spring 1996, http://www.twq.com, p. 18.

(٢) زكي حنوش: المشهد الثقافي العربي، التحديات الثقافية والواقع العربي، مجلة شئون عربية، ع ١١٢، القاهرة، شتاء ٢٠٠٢. ص ٧٥.

(٣) فتحي أبو العينين: الثقافة العالمية – ملاحظات حول آليات الهيمنة، من أعمال الندوة السنوية الأولى لقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، تحرير: أحمد أبو زيد، سامية الخشاب، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، ١٩٩٥. ص ٣١٥-٣١٦.

وإجمالاً لما سبق يتضح أن هناك صداماً حضارياً على حد قول – هننجتون – يعتمد في مرجعيته على اختلاف الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمعات، وتتوقف درجة هذا الصدام على مدى ما تملكه الثقافات القومية من ميكانيزمات دفاعية في مواجهة الاختراق الثقافي الذي يعتمد على آليات التكنولوجيا الحديثة، وتصبح التساؤلات المطروحة هنا: كيف يمكن تجنب هذا الصدام الحضاري أو الصراع الثقافي؟ وهل يتم ذلك بالانعزال والتقوقع على الذات القومية؟ أم يتم بالانفتاح على الثقافات الأخرى؟ وهل تمتلك مجتمعاتنا العربية آليات المواجهة للثقافات الأخرى؟ أم أن الأمر سوف يؤدي إلى خلق حالة من التبعية الثقافية للنمط الثقافي الغربي المعولم؟!

إن الإجابة على هذه التساؤلات كافة ترتبط بوجهة النظر الأخرى التي تنظر إلى العولمة الثقافية من منظورات الاتصال والحوار بين الحضارات.

العولمة الثقافية والحوار الثقافي المجتمعي:

إن القول بحتمية الاتصال الثقافي أمر لابد منه، فإذا كان من الصعب أن تعيش الثقافة المعاصرة بعيداً عن التراث الثقافي العربي الإسلامي، فإنها من باب أولى لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الثقافات المعاصرة الأخرى، فالتراث يمثل البعد التاريخي الزمني للثقافة العربية الآن، والثقافات الأجنبية المعاصرة تمثل البعد الجغرافي أو المكاني، والاثنان يسهمان في إبراز العالم العربي كمنطقة ثقافية واحدة متمايزة ومتصل ثقافي متكامل. (١)

ويقر بعض الأنثروبولوجيين أمثال «ليفيشتراوس» بأن الثقافة الكونية وإن وجدت فإنها لن تكون متجانسة بل إن التمايز والاختلاف هما شرطان

(١) أحمد أبوزيد: هوية الثقافة العربية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤. ص ٤٥.

أساسيان في قيامها، إلا أن الأنثروبولوجيين الجدد يؤكدون أن هذه الثقافة تمثل الكل، لأن الجميع يشترك فيها والكل يصنعها ولا وجود لهيمنة الغرب عليها.

وإذا كان «الاتصال الحضاري» ضرورة يفرضها التطور والتجدد والقدرة على مواكبة التقدم في مختلف مجالات المعرفة، فإن «التمايز الحضاري» ضرورة يفرضها النسق القيمي كأساس تنبني عليه خصوصية الهوية الوطنية والقومية.

ومع تأكيد حتمية التواصل الثقافي بين المجتمعات والجماعات الاجتماعية فإن مصطلح التثاقف Acculturation الذي يشير إلى تأثر الثقافات بعضها البعض بفعل ما يعرف بـ «الاحتكاك أو الاتصال الثقافي» الذي يحدث فيما بينها بدرجة أو بأخرى، كما ينظر إلى عملية التثاقف على أنها تشمل التغير الثقافي في تلك الظواهر التي تنشأ حين تدخل جماعات من الأفراد الذين ينتمون إلى ثقافتين مختلفتين في اتصال مباشر مستمر بينهما، ما يترتب عليه حدوث تغيرات في الأنماط الثقافية الأصلية السائدة في إحدى هاتين الجماعتين أو فيهما معاً.

وعندما يحدث الاتصال الثقافي واحتكاك الثقافات بعضها ببعض، فإن هناك عمليات تظهر إلى حيز الوجود تبعاً لذلك، ومن أهمها «الصراع الثقافي»، أي الصراع بين العناصر الثقافية الوطنية الأصلية والعناصر الوافدة أو الغربية، ويمكن لعملية الصراع أن تحسم في وقت مبكر عندما ترفض العناصر الوافدة لأنها تتعارض مع الثوابت الأصلية في الثقافة الوطنية كالدين والأخلاق، والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، وقد يكون الحسم مؤجلاً فتظهر عملية «الاستعارة الثقافية».

إن الواقع الثقافي العالمي يشير إلى أن علاقات الشعوب المختلفة لا تقوم على الأساس الصراعي، وكذا فكرة التلاقح الثقافي التي ترفض هذه المقولة، لأن الثقافات عندما تلتقي وتتفاعل لا تنسخ إحداهما الأخرى، ولا تذيب بعضها

البعض إلى حد الاندثار والتلاشي، وإنما ينتج عن التقائها نشاط متفاعل فيما بينها فتظهر كل ثقافة حيويتها في التفاعل مع الثقافة الأخرى، تماما كما يتم التزاوج بين البشر، أو التلاقح بين النباتات، لنحصل على ثقافة حيوية هي نتاج ذلك التفاعل. (١)

وهذا الاتصال الثقافي الحتمي بين الجماعات المجتمعية هو السبب في بروز المشكلة التي تواجهها الثقافات لاسيما في العالم الثالث، وتتمثل في عدم إمكانيتها الانغلاق وعدم إمكانيتها أيضا الانفتاح، فالانغلاق يهدد الثقافات بالفقر والتراجع والجمود والتقهقر الحضاري بينما الانفتاح يهدد بالاستلاب وفقدان الثقافة لهويتها الوطنية والقومية ولكن ما العمل؟

إن التبادل الثقافي يقتضي التكافؤ بين الثقافات والمثقفين سواء أكان ذلك على مستوى الثقافات أم على مستوى الحضارات، وأن أي تبادل ثقافي غير متكافئ فإنه سيكون شكلا من أشكال الهيمنة الثقافية أو الغزو الثقافي.

نعتقد أن الجماعات أو القوميات المتواضعة الإمكانيات تستطيع أن تحافظ على هويتها الثقافية من جهة وأن تتعاون أو تتبادل وتتفاعل مع الثقافات الكبيرة، إذا ما استطاعت أن تضع لنفسها برامج ثقافية وسياسات ثقافية تنمي فيها ثقافتها الذاتية وفي الوقت نفسه تنمي التبادل الثقافي مع الثقافات الأخرى(٢).

وبناءً على ما سبق يمكن ملاحظة أن هناك دعاوى لإقامة الحوار الحضاري والاتصال الثقافي بين الدول مع التركيز على ضرورة الحفاظ على المقومات الأساسية للثقافة القومية، لأن الحد الفاصل بين الصراع والحوار الثقافي دقيق،

---

(١) فيصل الغرايبة: مستقبل الثقافة العربية في عصر الاتصالات والعولمة، مجلة شئون عربية، ع ١١٢، القاهرة، شتاء ٢٠٠٢. ص ٧٧.

(٢) ذياب مخادمة: الغرب بين العولمة وثقافتهم، عالم الفكر، مجلد ٢٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير ٢٠٠١. ص ٢٥٩.

وأن عملية الاتصال بين الثقافات ترتبط بالضرورة بحدوث الصراع بين العناصر الثقافية غير المتناغمة، وهذا يفتح المجال لضرورة تأمين التكافؤ بين الثقافات المتحاورة حتى لا تتحول عملية الاتصال الثقافي إلى أحد آليات التبعية الثقافية التي تسعى إليها العولمة الثقافية.

إن الإعلام هو أول خطوط الدفاع عن الثقافة السائدة أو السلطة المركزية، وهذا تصور دقيق وموضوعي، لكن من زاوية المفهوم الذي يضع المسافات الشاسعة بين ثقافة وأخرى، وقد لا يستطيع أحد أن ينفي أن آليات الإعلام ووسائله وتقنياته الحديثة تمثل ثقافة مستقلة في حد ذاتها، إنها إنتاج ثقافي يتطور مع تطور المعرفة من أجل الوصول إلى كيفية أرقى وأجمل في التواصل والتعاون، لكن المشكلة ليست في كون الإعلام شكلاً معرفياً جديداً تدفعه تطورات مذهلة، وإنما المشكلة في أن الإعلام لم ينفك عن القيام بمهمة توسيع رقعة المسافة بين الثقافة والثقافة الأخرى موازية أو هامشية أو معزولة. وهنا لابد من السؤال: كيف تتباعد المسافة وتنقلب القاعدة الثقافية / المعرفية للإعلام إلى قاعدة ثقافية للتهميش والتبعية والتأثيم؟ (١)

إن عمليات التبادل الثقافي بين الشعوب والأمم، تعلمنا أن تجنب الطغيان الثقافي لا يأتي بالابتعاد ولا يتم بالانغلاق، وإنما على العكس من ذلك بالانفتاح الثقافي الذي يشكل تغذية مستمرة للمخزون الثقافي، وتنشيطاً دائماً لأجهزة الثقافة، لكي تجدد خلاياها وتعطى من جديد، وتتدفق باستمرار. (٢)

---

(١) إبراهيم غلوم: الثقافة في مجتمعات الخليج العربية، عالم الفكر، مج ٢٧، ع ٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير ١٩٩٩. ص ٧٦.

(٢) فيصل الغرايبة، مرجع سابق: ٨٥-٨٦

خامساً: استشراف مستقبل السلم المجتمعي

إن مسألة القبول الاجتماعي للآخر هي مفتاح العلاج لأزمة التعددية الثقافية وتصادمها مع الهوية، فتنوع الثقافات داخل المجتمع الواحد لا يلغي الهوية العامة شريطة إحداث نوع ما من التبادل الثقافي ما يسمح بتعزيز المكونات المتعددة للثقافة العامة للمجتمع.

ولذلك تتسلط إحدى بؤر التركيز في ظل إدارة التحولات الاجتماعية (برنامج تابع لليونيسكو لتشجيع بحث العلم الاجتماعي الدولي المقارن) على طبيعة التغيير في المجتمعات المتعددة الثقافات والأعراق، حيث تتفاعل قضايا التعليم والثقافة والدين والهوية والاحتياجات البشرية والحكم الديمقراطي والصراع والترابط في أنماط معقدة [١].

وقد أشار «Honneth» إلى أن إعادة توزيع السياسة الخاصة بالعدالة ترتبط في الأساس باحتياجات الكرامة والاحترام المتبادل لأنهما يجسدان أساس الثقة، وبهذا المعنى يمكن تفهم مقدار الألم الناتج عن عدم وجود هذا الاعتراف[٢].

من هنا يحدد «غبريال بن دور» مجموعة من الآليات لاحتواء هذا الصراع منها:

١- إزالة التسييس المتعمد عن المسائل التي يمكن أن تتخذ حداً شقاقياً إثنياً.

٢- وجود ترتيبات دستورية أو مؤسساتية لإبعاد المسائل الشقاقية عن جدول الأعمال الرئيسي للحكومة المركزية.

---

(١) ستيفن فيرتوفيك: سياسات التعددية الثقافية وأساليب المواطنة في المدن الأوروبية، التحولات الاجتماعية: مجتمعات التعدد الثقافي والتعدد العرقي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع ١٥٦، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، يونيو، ١٩٩٨. ص ٤٦.

(2) Lash, Scotte& Featherstone, Mike, Recognition and Difference, Theory, Culture and Society, Vol. 18, (22001 ,(3-, p. 4.

٣- وجود اتفاق بين الزعامات الإثنية المتعددة على البقاء داخل الحكومات الائتلافية.

٤- توافر حق النقد المتبادل للسياسات المهددة للمجموعات الإثنية.

٥- التمثيل النسبي وضبط النفس العقلاني والدمج السياسي داخل النظام الكبير(١).

وقد أقر مؤتمر «فالنسيا» خطة عمل الحوار بين الثقافات والتي تضمنت ٥ مبادئ تحكم هذا الحوار - بناءً على تصور مصري - وهي:

١- احترام التعددية والتباين والخصوصيات الثقافية.

٢- المساواة والاحترام المتبادل.

٣- تجنب التحيز والأفكار المسبقة.

٤- ألا يستلزم الحوار فهماً أفضل للآخر، بل التوصل للمشكلات والحلول الملحة.

٥- ألا يكون الهدف النهائي للحوار تغيير الآخر بل التعايش السلمي معه.

ويلاحظ على هذه المبادئ أنها تتضمن العمل عبر مجالات ثلاثة هي الشباب، التعليم، الإعلام(٢) وهذا ما عبر عنه «دانيال برومبرج» باستراتيجيات الإدماج الإثني الذي ينطلق من الإدماج المتعدد الأبعاد إلى درجة الاستيعاب الكامل، وهو يعني الإدماج في المجتمع مع الاستقلال الذاتي الثقافي(٣)، وذلك حتى يمكن الوصول إلى مفهوم التضامن الثقافي الذي يشير إلى العضوية المجتمعية للجماعات الثقافية بحيث تتجاوز الأفراد لتبدو على الساحة في شكل ارتباطات جمعية(٤).

---

(١) غبريال بن دور، ١٩٩٧: ٢٥٠

(٢) أحمد ثابت، سابق: ٨٠ - ٨١

(٣) دانيال برومبرج، سابق: ٣١

(4) Malesevic, Sinisya, Divine Ethnics and Sacred Nations: Anthony D. Smith and the neo-Durkhemian theory of Nationalism, Nationalism and Ethnic politics, vol. 10, 2004, p. 565.

ومن هنا يتضح أن استراتيجية المواجهة تعتمد على الفعل من زاويتين رئيسيتين الأولى: وهي الفعل على المستوى الداخلي بالبحث والتمحيص في أصول الثقافة الخاصة بمجتمعاتنا العربية، وذلك للتأكيد على قيمها الإيجابية ونبذ القيم السلبية التي لا تتلاءم مع متطلبات العصر الحديث، والثانية: وهي الفعل على المستوى الخارجي بالاعتماد على مبدأ الانتشار الثقافي، وذلك بالأخذ من إيجابيات الثقافات الأخرى ونبذ سلبياتها التي لا تتلاءم مع قيم وعادات المجتمع العربي.

فالقيم وطرائق الحياة في مجتمعاتنا هي المعبر الأول عن الهوية والذاتية العربية الإسلامية الشرقية التي تتأثر بما لا يدع مجالاً للشك بسبب انتشار أنماط الثقافة المعولمة، التي تسعى بما تمتلكه من آليات لسلب ما تتسم به مجتمعاتنا من قيم وعادات وتقاليد، وذلك لكي تفرض قيم وعادات وتقاليد وأنماط سلوكية تتفق وعصر العولمة.

وإزاء ذلك فنحن بصدد مجتمع تنحسر فيه التقاليد أمام زحف الصيغ الحداثية، ولكننا بصدد مجتمع تتشابك فيه الحداثة والتقاليد على نحو مختلف، فالاثنان يدخلان في تفاعل تتحول من خلاله التقاليد لتعيد إنتاج نفسها في صور حداثية، وتتحول فيه الصيغ الحداثية لتعيد إنتاج نفسها في صور تقليدية، وهنا تتشكل الممارسات اليومية للأفراد من خليط من الصيغ الحداثية «المقلدنة» والصيغ التقليدية «المحدثنة» في ثقافة من نوع ثالث لا هي تقليدية خالصة ولا حداثية مهيمنة. (١)

وسوف يشهد القرن الواحد والعشرين درجة أكبر من التسامح بين

---

(١) مصطفى عبد الجواد: قضايا معاصرة في نظرية علم الاجتماع، من مجلد كتابات اجتماعية معاصرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٣. ص ١٤٨.

الثقافات، وهو تسامح يقوم على أساس المعرفة والفهم لتلك الثقافات ومبررات وجودها ومعاني رموزها والسلوكيات المرتبطة بها والقيم التي تكمن وراءها ما يساعد على احترام هذه الثقافات بكل نظمها وأفكارها وقيمها دون أن يعني ذلك بالضرورة تقبل هذه القيم أو محاكاة الأفعال والتصرفات المرتبطة بها، فالمهم – إذاً – هو معرفة وفهم الأسباب وراء السلوك، ومعرفة القيم التي تحكم هذا السلوك واحترام هذه القيم رغم رفضها وعدم الأخذ بها، وهذه هي قمة التسامح القائم على الفهم والتقدير والاحترام، بل إن التسامح سوف يصبح قيمة في ذاته من قيم القرن الواحد والعشرين رغم اختلاف النظرة والفكرة والسلوك والمعتقد، فقد تتباين مظاهر السلوك حول موضوع معين من مجتمع لآخر مع أن هذه المظاهر المختلفة والمتباينة تصدر عن قيمة واحدة معينة في تلك المجتمعات المختلفة[1].

استخلاصات عامة وتوصيات الدراسة:

بعد ما تقدم من نقاش جدلي حول موضوع التعددية الثقافية وما يرتبط بها من إشكاليات تتعلق بأبعاد زمانية ومكانية يصبح المجال مهيئاً للخروج بمجموعة من الاستنتاجات العامة والتي يمكن تحديدها كإجابات للتساؤلات التي انطلقت منها الدراسة.

* فعن إجابة السؤال الأول: **ما المقصود بالتعددية الثقافية وما دلالاتها المجتمعية؟**

فإن الدراسة أشارت إلى تباين النظرة العلمية لمفهوم التعددية الثقافية ما بين نظرة تقليدية محصورة في إطار المجموعات الاجتماعية متباينة الأصول العرقية

(١) أحمد أبو زيد، مرجع سابق: ١٦٩

وما يرتبط بها من صراعات ثقافية، ونظرة حداثية غير محكومة بالتباين العرقي أو المذهبي أو الطائفي بقدر ما هي محكومة بفكرة الاختلاف الثقافي وما ينتج عنه من صراع حضاري أو حوار ثقافي. أما عن الدلالات المجتمعية لفكرة التعددية الثقافية فيعبر عنها الواقع المعاصر وما يعج به من مجموعات اجتماعية – بالرغم من تباين أصولها العرقية أو المذهبية– متعايشة ثقافياً بفعل أدوات الدول في فرض حالة التسامح الثقافي من خلال آليات القانون والاعتراف بالحريات.

* أما عن السوال الثاني: **ما العلاقة بين محددات الهوية والتعددية الثقافية؟**
أكدت الدراسة أن محددات الهوية الأساسية تتمثل قي التراث واللغة والدين، وأن هذه المحددات تعكس الخصوصية الاجتماعية والثقافية لكل جماعة بشرية، ألا أن مفهوم الهوية المعاصرة يتجه نحو بناء هويات جديدة للدول ترتبط بمفهوم الهوية العامة أو الجماعية وعدم التركيز على الهويات الذاتية لخلق حالة التجانس داخل المجتمع، فالأولى تخلق حالة الإثراء الثقافي وتؤكد مفهوم السلم المجتمعي، عكس الأخيرة – الذاتية – التي تدفع دوماً نحو الصراع الثقافي الذي ينعكس سلباً على المجموعات الاجتماعية كافة داخل المجتمع الواحد.

* وفيما يتعلق بالسؤال الثالث: **هل تمثل التعددية الثقافية صداماً حضارياً أم حواراً مجتمعياً؟**

فقد عبرت الدراسة عن ضرورة التخلي عن النظرة التقليدية المحكومة بمقولات نهاية التاريخ وفكرة الصدام الحضاري الذي يتضمن مفاهيم الصراع السافر أو الكامن بين الثقافات المتباينة داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات المختلفة، لأن شيوع هذه المفاهيم يؤثر بالسلب في حالة السلم المجتمعي، خاصة وأن روح العصر محكومة بمحددات الثورة الرقمية الحتمية والتي تقتضي إعادة تشكيل المجتمعات في ضوء مسلمات ثقافية جديدة تقبل بالآخر مع عدم ضرورة التوافق معه.

* وفيما يخص السؤال الأخير: **ما مستقبل السلم المجتمعي في ظل سيادة نمط التعدد الثقافي؟**

أكد الطابع الجدلي الذي انطلقت من مسلماته الدراسة الراهنة على أن التعددية الثقافية تمثل نتاجاً حقيقياً ومركباً بين الأضداد الثقافية بفعل عوامل الحداثة وما فرضته من استحالة الانعزال الثقافي، لذا فإن تحقيق السلم المجتمعي مرهون بضرورة شحن العقل الجمعي بفكرة الهوية العامة التي تحافظ على الثوابت الثقافية والقيمية مع تحديد آليات جديدة للتفاعل والتواصل الثقافي بين المجموعات الاجتماعية بغرض تأكيد طابع المجتمع التعددي المتجانس.

ولهذا فإن الدراسة الراهنة توصي بما يلي:

- تفعيل عملية الإثراء الثقافي بشكل مؤسسي رسمي وغير رسمي من خلال البحث عن آليات معاصرة لتعزيز التواصل الثقافي بين المجموعات الاجتماعية داخل المجتمع.
- تفعيل دور الدولة في صياغة القوانين الحاكمة لعمليات حماية التراث الثقافي وتنظيم عمليات التواصل الثقافي مع تجريم الدعوات المنادية بازدراء الثقافات المغايرة كافة.
- الدعوة لعقد مؤتمر سنوي لبحث الحالة الثقافية العامة داخل المجتمع ومناقشة الآثار الثقافية المستحدثة بفعل عمليات التواصل الثقافي العالمي.
- تبني استراتيجيات تنفيذية فيما يخص مؤسسات التعليم ووسائل الإعلام بهدف ترسيخ عمليات قبول الآخر وحماية التراث الثقافي مع العمل على إعادة إنتاجه بشكل حداثي يلائم السطوة الحداثية المعاصرة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً المراجع العربية:

١- أبو العينين، فتحي: الثقافة العالمية - ملاحظات حول آليات الهيمنة، من أعمال الندوة السنوية الأولى لقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، تحرير: أحمد أبو زيد، سامية الخشاب، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، ١٩٩٥.

٢- أبو زيد، أحمد: هوية الثقافة العربية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣- ألفرانيا، سيسيل: حماية الحياة الخاصة ومجتمع الحراسة والإعلام، موسوعة ما التكنولوجيا، ج ٥، إشراف: إيف ميشو، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤- برومبرج، دانيال: التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٧، (٥- ٤٠).

٥- بن دور، غبريال: السياسات الإثنية والدولة الشرق أوسطية: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٧ (٢٤٥- ٢٧١).

٦- بيبرس، سامية: حوار الحضارات والمبادرة الحضارية الغربية، مجلة شئون عربية، ع ١١٦، القاهرة، شتاء ٢٠٠٣.

٧- تورين، آلان: نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٧.

٨- ثابت، أحمد: العرب بين الحوار الثقافي والانعزال، الدار الوطنية الجديدة، دمشق، ٢٠٠٤.

٩- جراتالو، كريستيان: فضاءات العولمة بين الموروث والديناميكية، ترجمة: منار رشدي، موسوعة ما المجتمع؟ إشراف: إيف ميشو، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٠-جوداكوف، فلاديمير: جوميليف وهنتنجتون: مناهج ومصطلحات، ديوجين، ع ٢١٠، مجلد ٣، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ٢٠٠٧.

١١-جيلبو، جون: تعريف الإنسان: ما الذي تبقى من قانون نورمبرج، ترجمة: سعاد الطويل، ديوجين، ع ١٣٥/١٩٥، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٢-الحافظ، منير: الوعي اللغوي، ط١، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٥.

١٣-حنوش، زكي: المشهد الثقافي العربي، التحديات الثقافية والواقع العربي، مجلة شئون عربية، ع ١١٢، القاهرة، شتاء ٢٠٠٢.

١٤-الحوات، على: النظرية الاجتماعية وتفسير المجتمع العربي المعاصر، مجلة إضافات، ع ٥، القاهرة، ٢٠٠٤، ٨٧-١٠٠.

١٥-الخراط، إدوارد: الأصالة الثقافية والهوية الوطنية، ترجمة: بهجت عبدالفتاح، مجلة ديوجين، ع ١٥٠/٢٠٦، مركز مطبوعات اليونيسكو، القاهرة، ٢٠٠٦. ٣١-٣٦.

١٦-داسكال، مارسيلو: الثقافة الرقمية: التحديات العلمية البراجماتية والفلسفية، ترجمة: زين العابدين السيد، ديوجين، ع ١٥٥/٢١١، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٧-روجرز، أليسيدير: مساحة التعددية الثقافية والمواطنة، التحولات الاجتماعية: مجتمعات التعدد الثقافي والتعدد العرقي، المجلة الدولية للعلوم

الاجتماعية، ع ١٥٦، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، يونيو ١٩٩٨.

١٨-الساعاتي، حسن: علم الاجتماع الخلدوني، قواعد المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١.

١٩-عبد الجواد، مصطفى (٢٠٠٣): قضايا معاصرة في نظرية علم الاجتماع، من مجلد كتابات اجتماعية معاصرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢٠-عبد الحميد، آمال: العولمة والثقافة الاستهلاكية، الأشكال والآليات، من كتاب المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠١.

٢١-عبدالهادي، نبيل وآخرون: مهارات في اللغة والتفكير، ط٢، دار المسيرة، عمان، الأردن، ٢٠٠٠.

٢٢- عوض، السيد حنفي: علم الإنسان، مودرن جرافيك سنتر، الإسكندرية، ١٩٩٩.

٢٣-الغرايبة، فيصل: مستقبل الثقافة العربية في عصر الاتصالات والعولمة، مجلة شئون عربية، ع ١١٢، القاهرة، شتاء ٢٠٠٢.

٢٤-غلوم، إبراهيم: الثقافة في مجتمعات الخليج العربية، عالم الفكر، مج ٢٧، ع ٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير ١٩٩٩.

٢٥-فيرتوفيك، ستيفن: سياسات التعددية الثقافية وأساليب المواطنة في المدن الأوروبية، التحولات الاجتماعية: مجتمعات التعدد الثقافي والتعدد العرقي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع ١٥٦، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، يونيو، ١٩٩٨.

٢٦-مخادمة، ذياب: الغرب بين العولمة وثقافتهم، عالم الفكر، مجلد ٢٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير ٢٠٠١.

٢٧-معلوم، حسين: التوازن واللاتوازن في معادلة (التمايز - الاتصال) الحضاري، الفكر العربي، السنة ١٩، ع ٩٣، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، تونس، صيف ١٩٩٨.

٢٨-موراي لي، تانيا: التصفية العرقية والمعرفة المتواترة ومعضلات الاستقرار الدائم، المعرفة المتأصلة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع ١٧٣، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٢.

٢٩-هورويتز، دونالد: الديموقراطية في المجتمعات المنقسمة: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٧، (١٤٣-١٦٧).

٣٠-هيلز، جون وآخرون: الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهري، عالم المعرفة، ع ٣٤٤، الكويت، أكتوبر ٢٠٠٧.

ثانيا المراجع الأجنبية:

31) Ataman, Muhittin: Islamic Perspective on Ethnicity and Nationalism: Diversity or Uniformity, Journal of Muslim Minority Affairs, Vol. 23, No. 1, 2003.

32) Bendle, Mervyn: The Crisis of Identity in High Modernity, British Journal of Sociology, Vol. 53, No. 1, March 2002, 1118-.

33) Chirot, Daniel: A Clash of civilizations or of paradigms? Theorizing progress and social change, international sociology, vol. 16 (3), 2001, 341- 360.

34) Derek Sayer: Language Memory and the Subject, Theory, Culture and Society, Vol. 21, (6), 2004, pp 67 – 89.

35) Gaudes, A. &Brabston: Virtual Transactional and Relational Exchanges: The Enabling Effects of Information Technology Modern Organizations in Virtual Communities, IRM Press, 2002, London.

36) Ishiyama, John: Does Globalization Breed Ethnic Conflict, Nationalism and Ethnic politics, vol. 9, 2004, 123.

37) J.L. Subbiondo: Benjamin Lee Whorf's Theory of Language, Culture, and Consciousness: A Critique of Western Science, Language and Communication, 25,225, pp 149 – 159.

38) Kaufmann, Eric: Liberal Ethnicity: Beyond Liberal Nationalism and Modernity Rights, Ethnic and SOCIAL Studies. Vol. 23, no. 6, Nov. 2000, 10861119-.

39) Koroste, Karina: The Impact of National Identity on Conflict Behavior: Comparative Analysis of two Ethnic Minorities in Crimea, International Journal of Comparative Sociology, Vol. 45, (3230 213- ,2004 ,(4-.

40) Lash, Scotte& Featherstone, Mike: Recognition and Difference, Theory, Culture and Society, Vol. 18, (219-1 ,2001 ,(3-.

41) Lecours, Andre: Ethnic and Civic Nationalism: Toward a New Dimension, Space and Polity, Vol. 4, No. 2, 2000, 153165-.

42) Leoussi, Athena: Theories of Nationalism and the National Revival, Vol. 7, No. 2, 2002, 249- 257.

43) Malesevic, Sinisya: Divine Ethnics and Sacred Nations: Anthony D. Smith and the neo-Durkhemian theory of Nationalism, Nationalism and Ethnic politics, vol. 10, 2004, 561593-.

44) Mazzar, Michael: Culture in International Relations, Washington Quarterly, Washington, spring 1996, http://www.twq.com.

45) Mecall, Patricia & Parker: Karen, A Dynamic model of Racial Competition, Racial Inequality and the International Violence, Sociological Inquiry, vol. 75, no. 2, 2005, 273- 293

46) P.M.S. Hacker: Chomsky's Problems, Language and Communication, Vol. 10, No. 2, 1990.

47) Pearce, Tola: Human Rights and Sociology, Some Observation from Africa, Social Problems, Vol. 48, No. 1, 2001, 4856.

48) Pieterse, Jan: the case of Multiculturalism: Kaleidoscopic and and Long-Term Views, Social Identities, Vol. 7, No. 3, 2001, 393- 407.

49) Rex, John: Empire Race and Ethnicity, International Journal of Comparative Sociology, Vol. 45, 34, 2004, 161- 177.

50) Rieffer, Barbra: Religion and Nationalism: Understanding the consequences of a Complex Relationship, Ethnicities, Vol. 3 (2), Sage, 2003, 215242.

51) Rudolf P. Botha: On Chomsky's «fable» of Instantaneous Language Evolution, Language and Communication, 19, 1999, pp 243 – 257.

52) Sid Ahmed, M.: Globalizing Culture: a non-starter, Al Ahram Weekly, Issue (384), Augest (612-), Egypt, 1998.

53) Sjoberg, Gideon, et al., A Sociology of Human Rights, Social Problems, vol. 48, 2001, 1147.

54) Stuart Shnker: APE Language in New Light, Language and Communication, Vol. 14, No. 1, 1994, pp 59 – 85.

55) Tishkov, Valery: Forget the nation: Post- Nationalist understanding of Nationalism, ethnic and Racial Studies, Vol.23, No. 4, Taylor & Frances Ltd, July 2000, 625650.

وحدة المجتمع وتماسكه
في ظل التوقعات المستقبلية

شيماء عبد الغفور

مساعد تدريس بجامعة الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

في مقاصد العنوان:

إن الواقع الاجتماعي المعاصر يشهد تطورات كثيرة وتغيرات عديدة تؤثر في بنية المجتمع، وتضعه أمام تحديات كبرى تهدد وحدته وتماسكه، ومن هنا استمدت هذه المباحثة الموسومة بـ (وحدة المجتمع وتماسكه في ظل التوقعات المستقبلية) أهميتها، إذ جاءت دراسةً قضية التماسك الاجتماعي، واصفة واقعه بهدف استشراف مستقبله ومن ثم محاولة طرح أفكار أساسية لاستعادة التماسك الاجتماعي والحفاظ عليه في ظل التغيرات الاجتماعية الطارئة، وتتحدد مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي: ما مستقبل وحدة المجتمع وتماسكه؟ ومن هذا التساؤل تنطلق التساؤلات الفرعية الآتية: ما الآليات التي تحفظ للمجتمع وحدته، وتبقي على تماسكه؟ وما أثر محركات التغير الاجتماعي المستحدثة في تماسك المجتمع؟ وما واقع الوحدة المجتمعية اليوم؟ هل ينبئ مستقبل المجتمع بالوحدة والتماسك، أم بالتشظي والتجزئة؟ وما الدور المستقبلي لتلك الآليات في تردد المجتمع بين التشظي والتنوع، وبين الاختلافات والخلافات، وبين التجزئة والوحدة؟

وقد اقتضت الإجابة عن تلك التساؤلات أن تأتلف هذه المباحثة من ثلاثة أقطاب أساسية، أولها يتناول آليات التماسك في المجتمع، مركزاً على آليتي الدين والثقافة، باعتبار أنهما أهم آليتين تتواجدان في بنية جميع المجتمعات وتحركانها باتجاه الوحدة، وثانيها: يدرس أثر محركات التغير الاجتماعي المستحدثة في تماسك المجتمع، متخذاً من وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي أنموذجين باعتبار ما أحدثتاه من تغيرات هائلة في بنية المجتمع، ولعمق تأثيرهما وشموليته.، أما ثالثها فيستشرف مستقبل التماسك الاجتماعي باعتباره متأثراً بالواقع ومرهوناً بالمأمول، وقد قدم لهذه المباحثة بمقدماتٍ أولية تشكل تعريفاً مجملاً للتماسك الاجتماعي الذي يمثل المصطلح الأساسي لها، وانتهت بنتائج تجمل تفصيل ما سبق، وتجمع نثار ما تقدم، وختمت بتوصيات مقترحة.

مقدمات أولية:

ليس ثمّ ريب في أن قضية التماسك الاجتماعي أضحت من القضايا الحاضرة في ساحات الحوار والبحث، وذلك لما يشهده هذا العصر من تطورات متلاحقة، وتغيراتٍ متتابعة، تضع المجتمعات أمام مزيد من التحديات لتحافظ على تماسكها ووحدتها، وتكون قادرةً على الإسهام في البناء الحضاري للبشرية، ومواكبة متطلبات العصر الحديث واستيعاب الثقافات المتعددة الداخلة عليها دون الانسلاخمن ثقافتهاودون أن تتشظى وحدتها، إذ إن التماسك الاجتماعي يحفظ المجتمع من أن تتحول نقاط الاختلاف والتنوع فيه إلى تناقضات وصراعات، ويعمل على الاستفادة من التطورات الداخلة عليه والتنوعات الموجودة فيه محولاً إياها إلى نقاط قوة وروافد تقدم، فالتماسك الاجتماعي يعمل على «إنجاز العمليات الأساسية لاستمرار المجتمع كعمليات التنشئة الاجتماعية، إضافة إلى عمليات التعاون والتكيف والإنتاج والتغير الاجتماعي»[1].

ويعرف التماسك الاجتماعي بأنه ارتباط الأفراد بعضهم ببعض بروابط اجتماعية وحضارية مشتركة[2]، وهو يعبر عن قوة جاذبية الجماعة لأفرادها، فكلما زاد تماسك الجماعة زادت رغبة أفرادها في الحفاظ على كينونتهم داخل الجماعة لأنها تشبع حاجاتهم وتحقق أهدافهم[3]، والواقع أن للتماسك الاجتماعي

---

(١) علي ليلة: النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع- التماسك الاجتماعي، (بلا.ط)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٥م، ٦٣.

(٢) انظر: علاء عبد الحفيظالمجالي: أثر عوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١١م، ٢٧.

(٣) انظر: أحمد ماهر: السلوك التنظيمي،(بلا.ط)، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م، ٢٤٨، وانظر: محمد الصيرفي، مفاهيم إدارية حديثة، (بلا.ط)، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣م، ١٧١.

تعريفات عديدة، بيد أنها تتفق في مجملها على معانٍ مشتركة ومنها[١]:

١- الروح المعنوية.

٢- التنسيق بين جهود أعضاء الجماعة.

٣- الشعور بالانتماء للجماعة.

٤- الفهم المشترك للأدوار.

٥- التجاذب نحو الجماعة ومقاومة التخلي عن عضوية الجماعة.

ويركز «إميل دوركايم» في سياق حديثه عن التكامل الاجتماعي على كون التماسك الاجتماعي والأخلاقي يتجسد من خلال اندماج الأفراد في مجموعات اجتماعية لتنظيم حياتهم وفق القيم والعادات المشتركة[٢]، فالتماسك الاجتماعي لا يمكن وصفه بأنه مشاعر التوحد التي تنتاب أفراد الجماعة الواحدة، بل هو التجلي السلوكي والفعلي لتلك المشاعر التي تظهر الترابط بين أبناء المجتمع وتنظم حياتهم، وهذه المواقف والسلوكيات يمكن قياسها وملاحظتها بدقة، ومن ثم التنبؤ بها والتحكم فيها[٣].

ولعل أبرز ما يستدل به على وحدة المجتمع وتماسكه، هو حالة الانسجام القائمة بين الجماعات المتباينة في المجتمع الواحد، فلا تظهر بينها حدود الانعزال، لأنها تُفعّل دور مقومات التماسك بينها على حساب مقومات الانعزال، مُشكّلةً مجتمعاً متماسكاً على الرغم من التنوعات التي يحملها أفراده، وحالة الاندماج في المجتمع لا بد أن تتجلى في أكثر من صعيدٍ واحد، ففي صعيد العلاقات الفردية

---

(١) انظر: عبدالرحمن بن محمدالعيسوي: التماسك الاجتماعي في التصور الإسلامي، مجلة الدارة – السعودية، ع٣، مج١٣، نوفمبر ١٩٨٧م، ١٠٢.

(٢) انظر: خالد بو شاربيولوداني: التماسك الاجتماعي: ودلالاته البنائية الوظيفية، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، الجزائر، ع١٠، ٢٠١٨م، ٦٩.

(٣) انظر: عبدالرحمن بن محمدالعيسوي: التماسك الاجتماعي في التصور الإسلامي، ١٠٢.

نجد انحسار العلاقات النفعية المؤقتة، ينبئ عن التماسك الاجتماعي، وقيامها مؤذنٌ بالتفكك ودالٌ عليه، وعلى صعيد الأسرة التي تعد نواة المجتمع إذ يشكل تفككها أولى خطوات تفكك المجتمع[١]، وقيام العلاقات القوية بين أفراد الأسرة الواحدة، وبين الأسرة والجماعات القرابية وجماعة الجيرة كلها مؤشرات تدل على وحدة المجتمع وتماسكه، وكذلك فإن قراءة دور آليات التماسك في المجتمع وواقعها أيضاً يعد قراءة لحالة التماسك أو التفكك الذي يشهده المجتمع، وهذا ما ستفصّل فيه المباحثة لاحقاً.

آليات التماسك في المجتمع

إن استمرارية أي مجتمع مشروطة بفعالية الآليات التي تحفظ له وحدته، وتكون عقداً جامعاً بين أفراده وجماعاته، وتعمل باتجاه اقصاء التناقضات والصراعات بين أفراده، وتحقيق التجانس والتكامل المفضي إلى دعم استقرار المجتمع وتأكيد حالة الاجتماع أولاً، والحفاظ على النظم الاجتماعية ثانياً، وتوفير الطاقة اللازمة التي يستند إليها المجتمع في سيرورته من الحاضر إلى المستقبل،[٢] وهذا مؤداه أن آليات التماسك الاجتماعي تؤسِّس في بنية المجتمع القابلية للتحول والتجديد كما تحفظ له استمراريته[٣].

الـديـن

يشكل الدين أساساً للتماسك الاجتماعي، وآليةً من أهم آلياته، إذ إنه يشغل وظيفة مهمة في البناء الاجتماعي، ويلعب دوراً أساسياً فيه، والواقع أن

(١) انظر: علي ليلة: النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع– التماسك الاجتماعي، ٣٧–٣٩.

(٢) انظر: علي ليلة: النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع– التماسك الاجتماعي، ٦٦–٦٧.

(3) -see: Turner, B.S: Class Solidarity and System Integration, Sociological Analysis, Oxford University, Vol. 38, No. 4 (Winter, 1977), p 345347-.

الحديث عن الوظائف والأدوار التي يشغلها الدين في المجتمع هو حديث واسع الأطراف، ويستمد اتساعه من كون الدين وحدة أساسية في البنية المجتمعية، بيد أنه من الممكن تجلية فاعلية الدين باعتباره آلية ترسخ التماسك الاجتماعي تجلية مجملة في عدة وظائف يؤديها في المجتمع، أما أولها:فهي متمثلة في إسهام الدين في تشكيل منظومة القيم في المجتمع، فالاتفاق القيمي الذي يحققه الدين يمثل لبنة أساسية في بنية المجتمع، ويعد قاعدة التماسك والاستقرار الاجتماعي، فمن خلال منظومة القيم تتم عملية التنشئة الاجتماعية، كما أنها تعمل على ضبط «التفاعل الاجتماعي في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية»[1]، ويؤكد الدين من خلال هذه المنظومة أنماط العلاقات التي تجمع أفراد المجتمع ببعضهم البعض بدءاً من تنظيم العلاقات الأسرية والقرابية وانتهاءً بتنظيم العلاقات مع الآخر الديني، وهي توحد المعيار الذي يحكم النظم الاجتماعية وينظم أداءها، وهذا يغلِّب «الانضباط الجماعي على حساب الاندفاعية الفردية»[2]، ومنظومة القيم -التي يؤكد عليها الدين- تدعّم الجانب الخيري والإيجابي في المجتمع[3]، كما تكتسب قوتها من مصدرها، إذ إنه يصعب رفضها، ومجال الخلاف يضيق فيها حتى يكاد ينعدم أحياناً، وبهذا تسيّر منظومة القيم الدينية المجتمع باتجاه التكامل والوحدة.

وأما ثانيها فهي الوظيفة الانتمائية للدين،فهو يعني عند الفرد والمجتمع نوعاً خاصاً من الولاء، ويربط الفرد بالمجموعة، وينظم علاقته بذاته أولاً، وبمجتمعه ثانياً، «فيغلِّب الفرد الأهداف الجماعية على نزواته الفردية، لما يجده

(١) علي ليلة: النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع- التماسك الاجتماعي، ٦٤.

(٢) عبد الباقي الهرماسي: علم الاجتماعي الديني: المجال- المكاسب- التساؤلات (ضمن كتاب الدين في المجتمع العربي)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ١٩٩٠م، ١٨.

(٣) انظر: علي ليلة: النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع- التماسك الاجتماعي، ٦٥.

في الدين من إمكانات ترفع من معنوياته وتدعم شعوره بالانتماء إلى الماضي البعيد، كما يجد فيه تأصيلاً لجذوره التاريخية التي يشترك فيها مع باقي أفراد المجتمع[١]، ونتيجة لما سلف يتحقق التماسك الاجتماعي، وأما ثالث وظيفة فهي لا تنفك عن سابقتها، إذ تتجلى في كون الدين موحداً لأهداف الأفراد في المجتمع، فيضاف إلى كونه مؤكداً الالتزام المعياري لأفراد المجتمع، تأكيده أن مجتمع المؤمنين يسعى إلى تحقيق غايات جمعية مشتركة يحددها الدين[٢]، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون: «الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد الذي في أهل العصبية وتفرد الوجهة إلى الحق فإذا حصل لهم الاستبصار في أمرهم لم يقف لهم شيء لأن الوجهة واحدة والمطلوب متساو عندهم وهم مستميتون عليه»[٣]، وعن طريق هذه الوظيفة يدعم الدين سيرورة المجتمع عبر الزمن، كما يدعم مكانته بين الحضارات، فلا يغفل قارئ التاريخ العربي عن الثورة التي أحدثها ظهور الدين الإسلامي في المجتمع العربي، إذ إن دخول العرب تحت مظلته وحّد أهدافهم، وجمع شتات أمرهم، وكانت الوحدة الغائية قاعدة ضمن قواعد كثيرة غرسها الإسلام في المجتمع العربي عند نزوله.

وتبرز أهمية الدين للمجتمع في أجلى صورها عند مرور المجتمع بالأزمات التي تهدد كينونته، فالدين يحفظ ديمومة الجماعة، فيعمل الدين على تعضيد صلة الفرد بالجماعة أولاً من خلال المناسبة الدينية[٤]، وثانياً من خلال تقوية مشاعر القوة عند الفرد والمجتمع من خلال استدعاء المعاني الدينية المرتبطة بأفعال

(١) عبد الباقي الهرماسي: علم الاجتماعي الديني: المجال- المكاسب- التساؤلات ، ١٩.

(٢) انظر: علي ليلة: النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع- التماسك الاجتماعي، ٧٤.

(٣) ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبدالله درويش، ط١، دار يعرب، دمشق، ٢٠٠٤م، ٣١٤.

(٤) انظر: أنتوني غدنز: علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، ط٤، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠١م، ٥٨١.

البشر، والدين هنا يمثل نسقاً من القيم والرموز التي تثبت وجودها من خلال التأثير العاطفي على جميع أفراد المجتمع وربطهم ببعضهم البعض، حتى يشكلوا جماعة ذات طبيعة مقدسة، ويعمل على تزويدها بالتزام معياري وإيثاري لتحقيق غايات جمعية تتجسد في مواجهة التهديد[1]، ويتضح مما سبق أن المجتمع يعيد تفعيل وظائف الدين فيه ليحفظ تماسكه وكينونته في مواجهة الأزمات التي يمر بها.

وقد ينقلب أثر الدين في المجتمع إلى النقيض، فيتحول من آلية توحيد، إلى آلية تفكيك وشرذمة، خاصة في المجتمعات متعددة الأديان، وذلك عندما ينصرف المجتمع عن التعاليم التي تدعو إلى التوحد والتراحم والتعايش السلمي مع الآخر، إلى العصبية والعنف وإقصاء الآخر وتهميشه، ويتفتت بذلك المجتمع إلى جماعات دينية، وتعمل كل جماعة على تغليب مصلحتها، فإن «بروز هوية الطوائف يؤدي عادة إلى إضعاف التماسك الاجتماعي»[2]، وهذا ما يحدث حينما تؤدي بعض الظروف إلى إضعاف عوامل التماسك الاجتماعي، فتراجع «بعض الطوائف الدينية في المجتمع حدود هويتها ورمزيتها، ومن ثم تنسحب من حالة التماسك الاجتماعي أو تتراجع عنها باتجاه حالة من التماسك الطائفي التي تتأكد على حساب التماسك الاجتماعي»[3]، والواقع أن التعددية الدينية لا يمكن إقصاؤها من كافة المجتمعات، خاصة المجتمعات الحديثة التي تتكون من خليط أجناس وأعراق وأديان، بيد أنه لا بد من وحدة تجتمع تحت ظلها كل هذه التعددات، ولعل مايحفظ هذه التعددية من أن تتحول إلى صراعات يمكن تحديده في ثلاث آليات أساسية:

---

(١) علي ليلة: النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع- التماسك الاجتماعي، ١٣١- ١٣٢.

(٢) السابق، ١١٧.

(٣) السابق، ١٢٥

- **أولها** الدولة التي تضبط استقرار المجتمع وتوجهه نحو الاندماج والتوحد وهي تحكم هذا التعدد وفق مبدأ المواطنة الذي يشير إلى «تلك الحالة التي يعد فيها الفرد مواطناً، كونه يعيش في رحاب دولة معينة ينتمي إليها ويخلص لها ومن ثم يحظى بحمايتها، ويتمتع بعضويتها سواء أكان ذلك بحكم المولد أو اكتساب الجنسية»[1].
- **وثانيها** الدين (الرسمي) الذي تتشكل من خلاله المبادئ والقيم الأساسية العليا والتي تفيئ لها الأولوية على أي تكوينات عقدية أو دينية أقل.
- **وثالثها** تفعيل دور العوامل المشتركة بين الجماعات الدينية المختلفة على حساب عوامل الاختلاف.

الثقافة

تعد الثقافة الآلية الثانية التي تحفظ على المجتمع وحدته وتماسكه، وذلك لوجود علاقة وثيقة بين الثقافة والمجتمع، فالثقافة هي الوجود المعنوي للمجتمع، وكما أن الثقافة لا يمكن أن تقوم دون مجتمع، فبالمنطق نفسه لا يمكن للمجتمع أن يشكل كينونته دون ثقافة، ذاك أن الثقافة وحدة أساسية في بناء المجتمع الإنساني، وهي التي ترتقي بالتجمع البشري إلى المستوى الإنساني، وبغيرها لن تكون هناك لغة يعبر فيها الفرد والمجتمع عن ذاته، كما ستتضائل قدرتنا على التفكير والتحليل[2].

والثقافة تعمل على حفظ تماسك المجتمع من نواحٍ عديدة، فأما أولها فهو متمثل في أن الثقافة تؤكد وحدة المجتمع وتماسكه مع تاريخه[3]، فالثقافة اكتملت

(١) طارق عبد الرؤوف عامر: المواطنة والتربية الوطنية – اتجاهات عالمية وعربية، (بلا. ط)، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢م، ص١٥

(٢) انظر: أنتوني غِدنز: علم الاجتماع، ٧٩.

(٣) علي ليلة: النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع– التماسك الاجتماعي، ٢٣٠.

نتيجة سلسلة من التجارب الإنسانية التي مر بها المجتمع خلال تاريخ تكونه، وهذا مايجعل لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي يتفرد ويتميز بها عن باقي المجتماعات، إذ إن لكل مجتمع جُغرافيته وتجاربه التاريخية الخاصة، ومن هذه الناحية تتأكد الصلة بين الثقافة والمجتمع، فهي صلة تضرب جذورها بعمق في تاريخ المجتمع، وبهذا يتأكد دور الثقافة في توحيد المجتمع على اعتبار أنها تشكل عقداً جامعاً بين أفراد المجتمع من جهة وحاضر المجتمع وماضيه من جهة أخرى، والواقع أن هذه الصلة تدعم تماسك المجتمع أثناء انتقاله من الحاضر إلى المستقبل، إذ إنها تمثل قاعدة خبرات تاريخية موحدة لأفراد المجتمع تشمل مختلف جوانب حياتهم، وهذه الخبرات قادرة على أن تدعم وحدة المجتمع عن طريق التحكم في طبيعة العلاقة بين الطوائف المختلفة في الزمن الحاضر، ذلك أن «شق إحدى الطوائف لوحدة التماسك الاجتماعي، مجرد حالة استثنائية يمكن تجاوزها من خلال استدعاء الخبرات التاريخية المشتركة.»[1]، وهذا يعني أن قطع المجتمع عن تراثه الثقافي «يعني قطع المجتمع عن جذوره، ليصبح بلا قاعدة من تراثه، فاقدا صلابته وهويته.»[2]

ومن ناحية ثانية فإن تواجد الثقافة على هيئة منظومات رمزية يشكل أساس الاتفاق الاجتماعي، لذا فإن زعزعتها تزعزع اتفاق المجتمع وتؤذن بانهياره، كما أنها تضم العادات والتقاليد والأعراف والقواعد التي تضبط سلوك البشر في مختلف المجالات الاجتماعية، فالثقافة تتحول من منظومة رمزية تحمل قيماً إلى قواعد عملية ذات علاقة مباشرة بالتفاعل الاجتماعي، فتنظم تفاعلات حياتهم اليومية، وتتحول إلى أعراف تحتكم إليها الجماعة عندما تقع الخلافات، أي

(١) علي ليلة: النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع– التماسك الاجتماعي ١٢٠.

(٢) علي ليلة: الأمن القومي العربي في عصر العولمة: اختراق الثقافة وتبديد الهوية، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٢م، ١٧٣.

أن قيم الثقافة تمثل قواعد متفق عليها ضابطة ومنظمة للتفاعل الاجتماعي[١]، والواقع أن تراجع وظيفة الثقافة في المجتمع يشكل خطراً حقيقياً على وحدته وتماسكه، إذ إنه يعني غياب المعيار وغياب الضبط، وهذا من «شأنه أن يؤسس حالة (الأنومي[٢]) الثقافية، وهى الحالة التي يفتقد فيها المجتمع امتلاك القيم والمعايير الموجهة والضابطة لسلوك الأفراد في المجتمع، الأمر الذي يجعل سلوكيات البشر وأفعالهم ذات طبيعة عشوائية في غاياتها ووسائلها»[٣]، وهنا تبرز النفعية الفردية كمعيار بديل يفصل مصلحة الفرد عن مصلحة مجتمعه، ولا يأبه بمصلحة المجتمع أو حتى كينونته، وهذا ما يغرق المجتمع بحالة من الفوضى التي تهدد وجوده.

ومن ناحية أخرى تعمل الثقافة على تحقيق التماسك الداخلي لعناصر المجتمع التي تشكل بناءه، وذلك على مستوى الأسرة، أو الطبقة الاجتماعية أو الفئة الاجتماعية[٤]، وهكذا تكون الثقافة الموحدة رافداً مهماً من روافد تماسك وحدات المجتمع إذ إنها توحد أهدافهم أولاً وتعمل على تنسيق جهودهم من أجل تحقيق هذه الأهداف، وتحقق بذلك التكامل بين مؤسسات المجتمع، فعلى سبيل المثال الأسرة تعد أهم مؤسسة مجتمعية تسعى للحفاظ على الثقافة ومنظومات القيم، وتتعاضد هذه المؤسسة مع مؤسسة المدرسة لإنجاح عملية التنشئة الاجتماعية، والتكامل بين النظام الأسري والنظام التعليمي يؤدي إلى تعايش أفراد المجتمع مع بعضهم البعض «بأقل قدر ممكن من الانحراف عن حالة الاجتماع»[٥]،

---

(١) انظر: علي ليلة: النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع- التماسك الاجتماعي، ٢٣٣-٢٣٤.

(٢) الأنومي: يشير هذا المصطلح إلى اللامعيارية.

(٣) علي ليلة: الأمن القومي العربي في عصر العولمة: اختراق الثقافة وتبديد الهوية، ١٧٩-١٨٠.

(٤) انظر: السابق، ١٨٣

(٥) علي ليلة: النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع- التماسك الاجتماعي، ٢٣٦

وكذلك لا بد من تفعيل إسهام الثقافة في دمج الفئات الاجتماعية مع بعضها البعض على اعتبارها موحدة للغايات، وعلى اعتبار أن كل فئة أو طبقة اجتماعية تشكل طاقة أو قيمة تضيف للمجتمع وتؤكد تماسكه ووحدته.

والواقع أن المجتمعات ليست سواءً في ثقافتها، فثمة مجتمعات تتوحد في لبوس ثقافة واحدة موحِّدة، وثمة مجتمعات أخرى تتعدد ثقافتها وتتنوع، بيد أن هناك بوناً شاسعاً بين التعدد والتجزئة، فالتعدد الثقافي الذي قد يشهده المجتمع لا يعد عاملاً تفكيكياً، ذاك أن ثمة هدفاً مشتركاً يجمع كل تلك الثقافات المتعددة تحت سقف واحد، إذ إن بينها «قنوات عريضة من التواصل المتبادل، سواء كانت تاريخية أو راهنة»[1]، فكل تلك التعددات ليست تركيبة منعزلة عن المجتمع فهي تتحد معه بمقومات مشتركة، بيد أن منظومة القيم المجتمعية لابد أن ترسخ قيم نبذ العنصرية حتى تصبح التعددية رافداً يغني المجتمع ويحفظ له حيويته ويقف ضد أي محاولة لافتعال الخلافات الداخلية في المجتمع[2].

أثر محركات التغير الاجتماعي المستحدثة في تماسك المجتمع

عند استقراء مسيرة المجتمع في العقود الأخيرة نجد أن اتجاه التماسك الاجتماعي-إجمالاً- في حالة تراجع، وذلك لأن التغيرات الثقافية والاجتماعية التي طالت بنية المجتمع في الفترة الأخيرة كانت تغيرات فجائية وجذرية، ويمكن وسمها بأنها تحولات وضعت المجتمعات أمام تحدٍ حقيقي، وهددت وحدته وثقافته وهويته، وكان هذا بفعل محركات مستحدثة دخلت على المجتمعات وأدت إلى

(١) سمير عميش: التعددية والتنوع محركا التقدم والتطور، ط١، أزمنة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٦م، ٤٨.

(٢) انظر: السابق، ٤٧.

حدوث هذه التغيرات والطفرات الاجتماعية، وقد ساعدت العولمة في توجيه تلك المحركات جاعلة من الثورة التكنولوجية والمعلوماتية أساساً لها يطبعها بطابع حديث ويعمق أثرها في المجتمع، وإن كان التطور العلمي والتكنولوجي هو الأثر الإيجابي والمادي لهذه التغيرات الحاصلة في المجتمع، فإن أثرها السلبي طال الجانب المعنوي فيه، وتحديداً أهم آليتين تحفظان على المجتمع تماسكه (الدين والقيم الثقافية)، وليس ثمة بدٌ من الإشارة إلى أن استشراف مستقبل التماسك الاجتماعي لا يمكن أن يتم بمعزل عن دراسة واقع تلك التغيرات ومحركاتها ذات الأثار العميقة والمستمرة في المجتمع.

وسائل الإعلام

تعد وسائل الإعلام – التي تشمل الصحف، والتلفاز، والأفلام السينمائية، والمذياع– واحدة من أهم محركات التغير المستحدثة في المجتمع، ويرى البعض أن تلك الوسائل تقدم محتوىً واحداً للمجتمع يعمل على خلق ثقافة متجانسة ذات طبيعة واحدة تحتوي على الفنون والقيم، وتجذب جمهوراً واسعاً مستندين في ذلك إلى مبدأ (إن كان يباع، فهو جيد)[1]، والواقع أن محتوى تلك الوسائل ليس واحداً، وكذلك أثرها الذي يتجلى في المجتمع من عدة اتجاهات (سلبية وإيجابية):

فأما أول آثارها: فهو نابع من العولمة الثقافية على اعتبار أن الإعلام وسيلتها للانخراط في المجتمع دون قيود أو حدود، فالعولمة في شكلها الثقافي تهدف إلى إزالة الحدود الدينية والعادات والتقاليد، حتى تكون العقول المستقبلة للمادة الثقافية أكثر انفتاحاً وتقبلاً لمايأتي من الخارج[2]، ويشير المؤرخ الأمريكي

(١) انظر: قاسم كوفحي وآخرون: التواصل الاجتماعي من منظور نفسي واجتماعي، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١١م، ٩٩.

(٢) انظر: عزام الجميلي: الإعلام الاجتماعي، (بلا.ط)، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥م، ٢١١.

رونالد ستيل إلى أن الثقافة التي ستسود العالم في زمن العولمة هي ثقافة الصور والأفلام خاصة أفلام العنف والرعب والجريمة والجنس والانحلال[1]، والعولمة الثقافية التي تجسدت في الإعلام أدت إلى اهتزاز القيم والأفكار التي يحملها الإنسان، وسببت قلقًا وتناقضًا لايسهل التعايش معه، وقد أحلت مكان ثقافة المجتمع ثقافةً أكثر سوءاً وانحلالاً.

أما آثارها الأخرى فلا تخفي جانبها الإيجابي، ولا تخفى كذلك على متتبعها، فلوسائل الإعلام أهمية تقارب أهمية المدارس والجامعات في إقامة مجتمع المعرفة[2]، ووسائل الإعلام الحديثة تقدم أشكالاً كثيرة من المعلومات التي لم يكن بوسعنا الحصول عليها في الماضي، كذلك فإنها تقوي ملكة النقد عند أفراد المجتمع الذين يعقبون على رسائل وسائل الإعلام، فيقبلون بعضها ويسخرون من بعضها، كما أنها توسع تجاربهم الحياتية[3].

بيد أن استقراء الأثر الفعلي لوسائل الإعلام في مجتمع ما يمكن أن يتحقق من خلال استقراء ما تقدمه هذه الوسائل للمجتمع، وانعكاس ذلك عليه، فإن كان فحوى ما تقدمه يدعم تماسك المجتمع ووحدته، ويعمل على تعريف المجتمع بالثقافات الأخرى، دون أن يمس منظومة القيم الدينية والثقافية، ودون أن يسهم في طمس هوية المجتمع، فإنه بذلك سيشكل رافداً مهماً من روافد تفعيل آليات التماسك الاجتماعي والارتقاء بها، بل إنه يكون بذلك أداة من أدوات حفظ المجتمع في الأزمات.

---

(١) انظر: نبيل راغب: أقنعة العولمة السبعة، (بلا. ط) دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٣٣٧-٣٤٤.

(٢) انظر: أنتوني غِدنز: علم الاجتماع، ٥٠٥.

(٣) انظر: أنتوني غِدنز: علم الاجتماع، ٥١٦.

وسائل التواصل الاجتماعي ونموذج الإعلام الحديث

تعد وسائل التواصل الاجتماعي ثاني محرك من محركات التغير الاجتماعي المستحدثة، وهي تشير إلى «منظومة من الشبكات الإلكترونية عبر الإنترنت تتيح للمشترك فيه إنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لهم نفس الاهتمامات والهوايات»[١]، ويتجلى البون القائم بين وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في أن الثانية أعمق في تأثيرها على المجتمع اليوم، إذ إنها متاحة أمام جميع فئات المجتمع، كما أنها تشغل حيزاً كبيراً لا يستهان به من حياة أفراد المجتمع اليومية، يضاف إلى ذلك تأثيرها العميق في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، وأبرز ما يؤكد ذلك أن«نسبة استخدامات الإنترنت تتزايد بمعدل ٢٠٠٪ كل سنة»[٢]، وترى طائفة من علماء الاجتماع أن لدخول وسائل التواصل الاجماعي على المجتمع آثاراً إيجابية، تتمثل في أنها أثرت في الإعلام أولاً: فحولت الفرد من متلقٍ سلبي لما تطرحه وسائل الإعلام، إلى مشارك ومتفاعل، وكذلك عززت التواصل الإنساني بين الأفراد والجماعات المتباعدة مكانياً، وأدت إلى تعزيز العلاقات الشخصية الكثيفة[٣]، كما أنها دعمت التعليم، من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومة وتعزيز التواصل العلمي بين الأفراد الذين تجمعهم الاهتمامات نفسها.

بيد أن وسائل التواصل الاجتماعي حملت جانباً سلبياً يؤكده الواقع

---

(١) ليلى جرار: الفيس بوك والشاب العربي، ط١، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٢م، ص ٢٧.

(٢) أنتوني غِدنز: علم الاجتماع، ٥٢٣.

(٣) انظر السابق: ٥٢٦.

الاجتماعي، فقد أدت إلى زيادة العزلة الاجتماعية، وعملت على تفكيك وتجزئة النسيج الاجتماعي، إذ إنها ألغت التواصل الحقيقي بين أفراد الأسرة، وقللت فرص التفاعل داخل المجتمع[١]، إضافة إلى أنها أفرزت مجموعة من الظواهر الاجتماعية التي تسير بالمجتمع نحو التفكك، كالخيانة الرقمية وزيادة حالات الطلاق[٢]، كما أن غياب الرقابة والحرية المطلقة التي تتيحها بعض الوسائل الاجتماعية تعمل على خلق حالة من الأنومي الأخلاقية والاجتماعية وتنشرها بين أفراد المجتمع على اختلاف أعمارهم وفئاتهم.

إن استقراء الواقع الاجتماعي يؤكد أن المجتمع عانى من سلبيات وسائل التواصل الاجتماعي، وأنها بدأت بتفكيك المجتمع بدءاً من نواته المتجسدة في الأسرة، كما أنها كانت وسيلة من وسائل نشر الأنومي الاجتماعية وثقافة العنف، فالمضمون الهادف الذي تقدمه هذه الوسائل لا يطغى على نقيضه، وكما أن الدخول السريع والمفاجئ لهذه الوسائل في المجتمع أدى إلى تأثر أفراده بها سلباً، ذلك أنه لم يتشكل لديهم الوعي الكافي الذي يوجههم نحو الاستفادة مما تحمله من إيجابيات، والابتعاد عن مخاطرها وسلبياتها.

التماسك الاجتماعي (الواقع، المستقبل، المأمول)

إن الإنسان يعيش في ثلاثة عوالم في آن واحد هي: الماضي والحاضر والمستقبل من الزاوية الزمانية والمكانية، إذ إن الخبرات الماضية للأفراد والمجتمع تحدد حاضرها، فهي تؤثر في رؤيتهم لواقعهم ومستقبلهم وما يطمحون إليه[٣]،

(١) انظر: أنتوني غِدنز: علم الاجتماع، ٥٢٦.

(٢) نجاحشوشة: أثر وسائل التواصل الإجتماعي في تفكك الأسرة والمجتمع: تواصل اجتماعي أم تفكك انطوائي، مجلة البيان، لندن، ع٣٤١، نوفمبر ٢٠١٥م، ٧٣.

(٣) معن خليل العمر: التغير الاجتماعي، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٤م، ٢٥٧.

فرؤية المستقبل دون دراسة مفصلة لما يشهده الواقع الاجتماعي من تغيرات وظواهر تطال جميع جوانبه، هي حتماً رؤية مبتورة، لذا فإن مستقبل التماسك في المجتمع هو امتداد للحاضر الذي يخضع للتغير بفعل رؤية أفراده وآمالهم.

إن قراءة واقع التماسك الاجتماعي في ضوء التغيرات الحاصلة، تشير إلى أن آليتي التماسك الاجتماعي الأساسيتين (الدين والثقافة) قد شهدتا نوعاً من الضعف في الآونة الأخيرة متأثرتين بعوامل عديدة من بينها محركات التغير الاجتماعي المستحدثة التي سبق الإتيان عليها، فقد شهدت ثقافة المجتمعات في المجمل تحولات كبيرة[1]، تتجلى في مفهوم الثقافة عند أفراد المجتمع وانتشار قيم ثقافية وأوضاع اجتماعية جديدة، وتكريس معايير جديدة من النفعية، والفردية، والأنانية، والمادية، ومن المعلوم أن هذه المنتجات (الاستهلاكية) الثقافية التي دخلت المجتمع بفعل وسائل الإعلام والتواصل تكرس مفهوم الغربة عن الذات، والدين والمعتقد، والتقاليد والأعراف وقد أسهمت في انتشار الفساد، وزيادة التفكك الأسري والتشرذم الاجتماعي وهذا ما نرى تمثلاته بدأت تكثر في الوطن العربي ويكفينا أن نستشهد بمفردات الواقع الاجتماعي لنرى أن المشاكل حقيقة تتضاعف.

بيد أن الواقع الاجتماعي لايشهد سوداوية مطلقة، فقد بدأ الوعي الاجتماعي يزداد شيئاً فشيئاً تجاه ما يحصل في العالم من تغيرات وثورات تكنولوجية أثرت ومازالت تؤثر في المجتمع، وبدأ المجتمع يعمل على الارتقاء بالمحتوى الإعلامي والتواصلي إيماناً منه بالأثر البالغ الذي ينعكس منه على تماسك المجتمع ووحدته، فقد بدأت المؤسسات التعليمية والاجتماعية والدينية تدخل بقوة على هذه الساحة لتشكل حركة مضادة ومناهضة لحالة التفكك والأنومي التي بدأت تتشكل بفعل تلك الوسائل.

---

(١) انظر: أنتوني غِدنز، ١٣٦.

أما المستقبل فهو مرهون بما تشهده آليات التماسك الاجتماعي من تغيرات وتحولات واقعية حاضرة، كما أن رؤيته تتحدد باستقراء ما يأتي:

١- نظرة الناس إلى واقعهم، وهي محددة (سلباً أو إيجاباً) بمدى وعي الناس بقضايا مجتمعهم أولا، وبقدرة هذا الواقع على إشباع حاجاتهم.

٢- قدرتهم على التعامل مع المستجدات الحاصلة في المجتمع، وهي تشير إلى القدرة التوظيفية والانتقائية التي تخضع لها تلك المستجدات والمتغيرات من قبل المجتمع، وتتحدد هذه القدرة بشرطين أساسيين: أما أولهما فيتمثل في استيعاب أفراد المجتمع مضمون التحولات والتغيرات الحاصلة وآثارها، وثانيهما: متمثل بقبول البيئة المجتمعية لهذه التغيرات أو رفضها إن كانت متناقضة مع مضمون ثقافة المجتمع(١).

٣- قدرتهم على التكيف مع ما قد يحصل من تغيرات مستقبلية، وهذا أيضاً مرهون باستيعاب أفراد المجتمع للحاضر حتى لا يتعرضوا إلى (صدمة المستقبل) فالتكيف سيكون عسيراً على أولئك الذين يعيشون متخلفين عن مستجدات الحاضر(٢).

٤- واقع الخطاب الثقافي والديني في المجتمع، إذ إن لهذا الخطاب أبلغ الأثر في تحديد اتجاه سيرورة المجتمع في ظل ما يستجد من قضايا، فلابد له أن يعمل على توحيد المجتمع وانقاذه من التفتت والتشظي، وليس لذلك سبيل إذا كان واقع هذا الخطاب يتسم بالتخلف والتشظي والبعد عن مستجدات الواقع وثقافة الحوار وتقبل الآخر، وهذا ما قد يحوله من أداة إيجابية تسهم في توحيد المجتمع والارتقاء بقدرته على التعامل مع مستجدات العصر والحفاظ علي منظومته القيمية، إلى أداة إلى تفتيت المجتمع وزرع التناحر الثقافي

(١) انظر: علي ليلة: النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع- التماسك الاجتماعي، ٢٣٩-٢٤٠.

(٢) أحمد شوقي: هندسة المستقبل، (بلا.ط)، المكتبة الأكاديمية، مصر، ١٩٩٢م، ١٤٧.

والطائفي، بل إنه قد يعكس خط سير المجتمع من الأمام إلى الوراء.

٥- مقدار الفجوة وواقع التواصل بين الخطاب الداعي إلى التأصيل، والخطاب الداعي إلى التغيير، إذ إن من يستقرئ الواقع الاجتماعي اليوم يرى أنه متردد بين خطابين أو تيارين أساسيين، أولهما الخطاب الملتزم الداعي إلى العودة للماضي والتمسك بالعادات والتقاليد والموروث الثقافي، ويحذر من الانجراف وراء ما يحصل من تغيرات متتابعة وتبدلات متلاحقة، ويرى في ذلك سبيلاً إلى انقاذ المجتمع، وقد يغالي هذا الخطاب في دعوته هذه، كما قد يغالي نظيره المعاكس الذي يرى في التغيير مصلحة المجتمع، وقد تتسع الهوة بين هذين الخطابين اتساعاً ينذر بانشقاق المجتمع بين معرض عن التغير ولاهثٍ وراءه، وفي كليهما إضرار بمصلحة المجتمع وإخلال لبنيته، فلابد أن تكون هناك قنوات حوار بين هذين الخطابين تفضي إلى خطاب ثالث جامع لهما قوامه الحوار والوسطية، وهدفه توحيد المجتمع في ظل المستجدات الحاصلة والمستجدات المتوقع حصولها، وأن يعمل هذا الحوار على الأخذ من تراكمات خبرات الماضي ومن المنظومة القيمية الأصيلة للمجتمع ما يدعم سيره نحو المستقبل، ونحو الانتقال من الحسن إلى ما هو الأحسن.

والحاصل أن المستقبل بتغيراته الثقافية والعلمية والاجتماعية، والتعددية الناتجة عن التداخل الثقافي المستمر، تضع المجتمع أمام تحدٍ كبير للحفاظ على هويته وتماسكه، بل إنه يهدد وحدته، ومع ذلك فمازالت الثقافة والدين محافظين على كينونيتهما في كثير من المجتمعات المعاصرة، لذا فإن تفعيل هذه الآليات في المجتمعات مازال ممكنًا فتكون وسيلة انتقال المجتمعات من الحاضر إلى المستقبل دون أن يعتورها التشظي والانقسام والتناحر.

الخلاصة

عوداً على ابدء، فإن دراسة قضية التماسك الاجتماعي في ظل ما يشهده هذا العصر من تطورات متتابعة ومستمرة، أصبحت ضرورة ملحة، وقد أتت عليها هذه المباحثة دراسةً مُجملة، وقد توصَلت إلى عدد من النتائج، كان أهمها:

- يشير التماسك الاجتماعي إلى حالة الاندماج والتجانس بين أفراد المجتمع، ومؤسساته، ويشكل غياب حدود الانعزال بين الأفراد والجماعات المشكّلة للمجتمع دليلاً على تماسكه، والعكس بالعكس.
- تحافظ آليات التماسك الاجتماعي على كينونة المجتمع واستمراريته، وتحفظ عليه تماسكه في ظل التطورات والتغيرات العالمية، كما أنها تؤسس فيه قابلية للتحول والتطور لأنها تحفظ نُظمه، ويعد الدين والثقافة أهم آليتين تتواجدان في أساس بنية المجتمع وتعملان على توحيده.
- إن استقراء واقع آليات التماسك الاجتماعي في مجتمع ما، يشكل قراءة لواقع المجتمع من حيث التماسك والتشظي.
- من المقرّر المستحكم أن التعدد الديني والثقافي يعد حقيقة واقعية لا يمكن إلغاؤها، وخاصة في المجتمعات المعاصرة، بيد أن هذا التعدد لا يكون في الأصل عاملاً من عوامل التفكك الاجتماعي، لأن التعدد ات ليست تركيبة منعزلة عن المجتمع فهي تتحد معه بمقومات مشتركة، ويبقى أثرها في المجتمع مرهوناً بتفعيل/تغييب الأهداف والمقومات المشتركة بين تلك التعددات.
- يكمن خطر محركات التغير الاجتماعي المستحدثة – المتمثلة في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي–، في محتواها واستخداماتها (كماً وكيفاً)، وفي أن آثارها قد انعكست على آليات التماسك الاجتماعي وزعزعتها، إذ إن أسهمت في تفكيك المجتمع بدءاً من نواته المتجسدة بالأسرة، كما أنهاكانت

وسيلة من وسائل نشر الأنومي الاجتماعية وثقافة العنف.

- كان أثر محركات التغير الاجتماعي المستحدثة في تماسك المجتمع سلبياً في مجمله، ويعود ذلك إلى دخولها المفاجئ على المجتمعات التي لم تكن معدة للتكيف مع ما أحدثته من تغيرات، والاستفادة منها وتجنب سلبياتها.
- يشير الواقع الاجتماعي إلى أن التغيرات الحاصلة في المجتمع وآليات التماسك الاجتماعي بدأت تتراجع في المجتمعات المعاصرة بفعل تلك التغيرات ومحركاتها، إلا أن الفترة الأخيرة شهدت تنامياً في وعي المؤسسات الاجتماعية التي بدأت تستثمر مستجدات العصر في دعم آليات تماسك المجتمع، وفي ذلك إشارة إلى أن المستقبل قد لا يكون امتداداً سلبياً للحاضر، بيد أن التغير يتطلب جهوداً متضامنة وفترة زمنية تتضح فيها آثاره.
- إن التغيرات المستجدة والمتوقعة تضع المجتمعات المعاصرة أمام تحديات كثيرة للحفاظ على تماسكها وهويتها، ولا بد لهذه المجتمعات أن تستدعي خبراتها التاريخية، وأن تعمل على الارتقاء بحاضرها، كي تحمي مستقبلها من التفكك.

التوصيات

بما أن المستقبل مرهون بما هو مأمول، كما أنه مرهون بخط سير الحاضر، فإن إمكانية استعادة تماسك المجتمع ولُحمته تبقى في إطار الممكن، لذا فقد خلص البحث إلى هذه التوصيات:

- لابد من خلق خطاب ثقافي/ديني جديد يحارب خطاب التطرف وإقصاء الآخر، ويعمل على الأخذ من تراكمات خبرات الماضي ومن المنظومة القيمية الأصيلة للمجتمع ما يدع سيره نحو المستقبل، ونحو الانتقال من الحسن إلى ما هو أحسن.
- ضرورة تفعيل آليات التماسك الاجتماعي عن طريق محركات التغير المستحدثة، ولا بد للمؤسسات الاجتماعية والتعليمية أن يكون لها بصمة في ذلك خاصة فيما يخص عملية التنشئة الاجتماعية.
- لابد من إعادة بناء القيم في المجتمع لمواجهة حالة الأنومي التي تلوح في الأفق بسبب ضعف آليات التماسك الاجتماعي، ويمكن ذلك عن طريق التعليم العام ووسائل التواصل والاتصال.
- لابد من أن تستثمر المجتمعات المعاصرة في الثقافة، إذ إن ذلك يعزز فهم التعدد والتنوع ويرفع من شأن قيم احترام الآخر، والبعد عن العنف.
- على المجتمع أن يعزز انتماء أفراده له عن طريق إشباع حاجاتهم، وأن يدعم قدرتهم على التكيف الإيجابي مع مستجدات العصر، وذلك لا يتحقق إلا بسلسلة من الدراسات التي تدرس الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي التي تخلص إلى توصيات تطبق في المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

١- بولوداني، خالد بو شارب: التماسك الاجتماعي: ودلالاته البنائية الوظيفية، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، الجزائر، ع١٠، ٢٠١٨م.

٢- جرار، ليلى: الفيس بوك والشاب العربي، ط١، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٢م.

٣- الجميلي، عزام: الإعلام الاجتماعي، (بلا.ط)، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥م.

٤- ابن خلدون، عبدالرحمن: مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبدالله درويش، ط١، دار يعرب، دمشق، ٢٠٠٤م.

٥- راغب، نبيل، أقنعة العولمة السبعة، (بلا.ط) دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م.

٦- شوشة، نجاح: أثر وسائل التواصل الإجتماعي في تفكك الأسرة والمجتمع: تواصل اجتماعي أم تفكك انطوائي، مجلة البيان، لندن، ع٣٤١، نوفمبر ٢٠١٥م.

٧- شوقي، أحمد: هندسة المستقبل، (بلا.ط)، المكتبة الأكاديمية، مصر، ١٩٩٢م.

٨- الصيرفي، مفاهيم إدارية حديثة، (بلا.ط)، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣م.

٩- عامر، طارق عبد الرؤوف: المواطنة والتربية الوطنية – اتجاهات عالمية وعربية، (بلا.ط)، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢م.

١٠-العمر، معن خليل: التغير الاجتماعي، ط١، دار الشروق للنشر

والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٤م.
١١-عميش، سمير: التعددية والتنوع محركا التقدم والتطور، ط١، أزمنة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٦م.
١٢-العيسوي، عبدالرحمن بن محمد: التماسك الاجتماعي في التصور الإسلامي، مجلة الدارة - السعودية، ع٣، مج١٣، نوفمبر ١٩٨٧م.
١٣-غِدنز، أنتوني: علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، ط٤، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠١م.
١٤-كوفحي،قاسم وآخرون: التواصل الاجتماعي من منظور نفسي واجتماعي، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١١م.
- ليلة، علي:
١٥-الأمن القومي العربي في عصر العولمة: اختراق الثقافة وتبديد الهوية، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٢م.
١٦-النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع- التماسك الاجتماعي، (بلا.ط)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٥م.
١٧-ماهر، أحمد: السلوك التنظيمي، (بلا.ط)، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م.
١٨-المجالي، علاء عبد الحفيظ: أثر عوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١١م.
١٩-الهرماسي، عبد الباقي وآخرون: الدين في المجتمع العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ١٩٩٠م.
20- Turner, B.S: Class Solidarity and System Integration, Sociological Analysis, Oxford University, Vol. 38, No. 4 (Winter, 1977).

المناقشات

د. علي رحال

سيدي صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، سمو الأميرات، أشكركم شكراً جزيلاً على اختياركم لهذا الموضوع المهم، وبخصوص ما ورد عن التعايش والعيش المشترك، فنحن نعتقد بأن التعايش يقترب إلى مصطلحات العلاقات الدولية، بينما العيش المشترك ما بين مكونات المجتمع وصولاً إلى الاندماج والسلم الاجتماعي الكامل، وأنا أعتقد بأن السلم الاجتماعي ليس شعاراً يرفع فقط، وإنما هناك مجموعة من المعايير التي تؤكد وجود هذا السلم الاجتماعي خصوصاً مع قدرة المجتمع على تنفيذ برامجه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ برامج جديدة، وصولاً إلى الاندماج الكامل بين أفراد المجتمع بحيث يوضع الانتماء الوطني فوق كل انتماء، وتوضع الهوية الوطنية فوق كل هوية؛ وهذا ما يعزز النمو في المجتمع.

فهل التعددية في المجتمع خيار أم ضرورة؟

نحن نعتقد بأنها حقيقة واقعة، وهي تطور طبيعي يشهده أي مجتمع من المجتمعات، فلابد لهذا المجتمع أن يتعامل معه، ونعتقد بأن الحفاظ على روح المواطنة وسيادة القانون هي خير ضمانة لاستمرار السلم الاجتماعي؛ حيث يعد التنوع الثقافي عنصر قوة في المجتمع، كما البستان المتعدد الأزهار، فكم هي جميلة ألوانه.

لقد طرح موضوع وسائل التواصل الاجتماعي ومدى تأثيرها في السلم المجتمعي، ونحن نعتقد بأن تأثير وسائل التواصل على السلم المجتمعي رغم تنوعها مشابهة في تأثيراتها السلبية والإيجابية على مختلف عناصر المجتمع والمشتركات بين مكوناته، ومن الممكن أن تستخدم في تكبير بعض الصغائر والأمور البسيطة التي تؤدي إلى تهديد السلم المجتمعي، فمن الممكن أن تحدث

موازنة وضبط لهذا الأمر، مثلما قامت به العديد من الدول العربية والإسلامية في تجريم التجاوزات الإلكترونية والمعلوماتية، وهي خطوة ناجحة لكنها غير كافية، فلابد من اختراع وسائل توعية لدى جيل الشباب لاستخدام هذه الوسائل بشكل صحيح ولصالح المجتمع.

وشكراً

أ. لؤي النخال

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني الوقوف بهذا المكان، وأشكر والدنا سمو الحاكم على تفضله بتواجده بيننا في هذا المركز المبارك.

حقيقةً ما أود التحدث عنه هو أنه لابد أن تكون التقنيات وما نستخدمه منها في حياتنا ووظائفنا سلاحاً ذا حدين، فلم لا نأخذ منه المناسب والنافع لنا ونتجنب الضار منه، ولم لا نسخر التقنيات لراحة الإنسان واستشراف المستقبل، وللراحة في الأعمال، ولتقليل الأضرار وتقليل نسب الطلاق وتقليل نسب المشكلات النفسية بدلاً من أن نسمع أنه من بعد استخدام هذه التقنيات بدأت تحدث أمور سلبية للأسف.

إن تقدم التقنيات قد يجعلنا في المستقبل القريب نستمع للأجهزة تنسجم مع البشر مثل الغسالة تذكر ربة المنزل بموعد الغسل، أو الطباخ يذكر الطفل بجاهزية وجبته الغذائية، فهل سنترك الأجهزة من أجل الراحة تقوم بهذا العمل نيابة عنا وتسهم في تفكك الأسرة؟ طبعاً لا، فلابد أن تكون لكم هويتكم وخصوصيتكم الاجتماعية وألا تفقدوها، فيجب ألا نسمح لهذه التقنيات بأن تسيرنا من الخارج، فقد صممت هذه التقنيات لتسهيل التواصل، وأصبحنا بالفعل قرية صغيرة، ولكن

في الزمن القادم سيصنع الذكاء الاصطناعي الكثير للبيوت وللأعمال وللوظائف وفي تحليل الأمراض، وفي تثقيف البشر وتعليمهم والارتقاء بمستواهم، فلماذا لا نتكاتف، فأهلاً بالتقنية وعفواً للأفكار الغربية، وأهلاً بما يفيدني ويفيد بيتي وبلدي وأسرتي، لكن يجب أن أكون واعياً تماماً لما تقدمه التقنية من سلبيات وإيجابيات.

وشكراً

أ. أحمد عامر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم القلوب، سمو أ. د. الأميرة سارة بنت عبد المحسن بن جلوي، الضيوف الكرام.

لقد شدني عنوان الندوة ما حفزني على الحضور.

بالنسبة لسؤال الدكتور أسامة عبد الباري، هل التعددية ضرورة أم خيار؟

فقد وجدت إجابتها في سورة هود ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ (الآيات من: ١١٨-١١٩).

التعددية موجودة بأمر الله تعالى، فهو أدرى بمن خَلَق، وأدرى بأن التعددية موجودة.

أما القسم الثاني من عنوان الندوة وهو، ممكنات مواجهة التحديات، ومن خلال الورقات التي ألقيت لخصت بعض الممكنات التي يمكن أن يبنى عليها مؤتمر أو مشاريع عمل، ولعل أبرزها التمكين المعرفي، ويتلخص في القراءة والتدريب، وهنا نشكر حكومة الإمارات العربية المتحدة أنها تبنت القراءة في عام القراءة العربي، وأخيراً الاستراتيجية الوطنية للقراءة، فهذا التوجه أصبح

شبه فرض؛ لأنه كان في الأول تطوع ومجهود فردي ولكنه أصبح الآن مجهود دولة، وهذا ما يحصل الآن في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا ليس بغريب على هذه الدولة.

وبخصوص كلام الأستاذة شيماء عبد الغفور عن تجديد الخطاب الديني والثقافة، فتجديد الخطاب الديني أصبح مطلوباً مع قدوم التأثيرات الغربية على الشباب، فأصبحت هناك فجوة بما يقال عن التراث الإسلامي وأنه لا يرتبط بالواقع، فأصبحت هناك علوم حديثة لا يعلمها الشباب وكذلك المجتمع، وقد نلحظ أن الخطاب الديني منفصل عن هذا الواقع الجديد ولا يرتبط به.

كذلك الثقافة نفسها فيها إشكالات، فالمدخلات غير المخرجات، فالطالب يتخرج بواقع آخر من المعرفة.

وشكراً لكم

د. علي بن عبده الألمعي

ختاماً، نسأل الله تعالى أن يغفر ويرحم صاحب هذا المركز الذي حمل اسمَه وهو «الأمير عبد المحسن بن جلوي» وأن يجعل هذا العمل من الأجر الذي لا ينقطع، وباسمكم جميعاً أتقدم بالشكر الجزيل لصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة على حضوره وتشريفه هذه الندوة، كما أشكر المنظمين والمشاركين في هذه الندوة من رؤساء جلسات وباحثين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

التوصيـــات

١- ضرورة تبّني جميع مؤسسات التنشئة الدينية والفكرية والثقافية والتعليمية والتربوية في الدول العربية أدوات وآليات تعمل على ترسيخ وتفعيل قيم التسامح واحترام الآخر وقبوله ومعاملته بالبر والعدل والإحسان، لضمان تحقيق السلم المجتمعي والوطني.

٢- لابد من إجراء سلسلة من الدراسات حول الواقع الاجتماعي بأبعاده المتنوعة، وأن تهدف تلك الدراسات إلى تعزيز انتماء الفرد لمجتمعه، ودعم التكيف الإيجابي للأفراد مع مستجدات العصر، وذلك من أجل التحول لمجتمع المعرفة القادر على خدمة الإنسانية في ظل تماسك ووحدة داخليين.

٣- العمل على أن توجد كافة المؤسسات الوطنية في الوطن العربي وعلى اختلاف مهامها الفكر العلمي الحديث في المحافظة على حالة السلم المجتمعي بتقديم مشروعات مثل مشروع استشراف مستقبل الحالة الأمنية لعام ٢٠٣٠ بخطته وأدواته العلمية المُبيّنة والذي انتهجته القيادة العامة لشرطة الشارقة.

٤- بلورة صيغ الاستفادة مما تتيحه تكنولوجيات الاتصال والإعلام الجديدة من إمكانات؛ لتوجيه الأفراد والمجتمعات إلى استخدام سلمي وآمن لهذه التكنولوجيا، ومحتوياتها.

٥- تأسيس مركز متخصص في دراسات وبحوث الإعلام والاتصال، واستخداماتها، وتأثيراتها الاجتماعية، من أجل المساهمة في إثراء المعرفة الإنسانية في هذا المجال.

٦- الدعوة لعقد مؤتمر سنوي لبحث الحالة الاجتماعية العامة داخل كل مجتمع عربي، ومناقشة الآثار الثقافية المستحدثة بفعل عمليات التواصل الثقافي العالمي ومدى تأثيرها في التماسك الاجتماعي.

٧- تبني استراتيجيات تنفيذية فيما يخص مؤسسات التعليم ووسائل الإعلام بهدف ترسيخ السلم المجتمعي.

٨- إنشاء مركز رصد يهتم بتحليل التوجهات المرحلية في العوالم الافتراضية ومدى دورها في تشكيلها مهددات السلم المجتمعي؛ واعتماد استراتيجية رسائل مضادة أكثر فعالية وشمولية.

٩- ضرورة إيجاد آليات لتوحيد صوت ومقاصد الخطاب الإسلامي المعتدل المتواجد في العالم الرقمي.

محاور الندوة

الجلسة الأولى

رئيس الجلسة: د. صالح بن حمد السحيباني

الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر

المحور الأول:

الصور الذهنية للسلم المجتمعي، وتجلياتها في الواقع

أولاً: السلم المجتمعي: مفاهيم ومصطلحات.

أ.د. سعيد بن أحمد الأفندي

عنوان البحث / السلم المجتمعي: مفاهيم ومصطلحات

ثانياً: الوعي ودوره في تشكيل السلم المجتمعي: قراءة في المسارات والمآلات.

د. نواف وبدان الجشعمي

عنوان البحث / قراءة في مسارات ومآلات تجربة شرطة الشارقة عن الوعي ودوره في تشكيل السلم المجتمعي

الجلسة الثانية

رئيس الجلسة: د. علي بن عبده الألمعي

مدير عام مكتب إدارة الاستراتيجية

بمكتب تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ بوزارة التعليم

المحور الثاني:

الفضاءات الرقمية وتحدي السلم المجتمعي

أولاً: العوالم المفتوحة وتأثيرها في صياغة المجتمع وتشكيل قيمه وهويته.

د. رحيمة الطيب عيساني

عنوان البحث / الهُوية والخصوصيات الثّقافية في المجتمعات الافتراضية

المحور الثالث:

ضمانات السلم المجتمعي بين الوحدة والتنوع

أولاً: التعددية والتنوع الاجتماعي والثقافي والإثني ضرورة أم خيار؟

أ.د. أسامة إسماعيل عبدالباري

عنوان البحث / التعددية الثقافية وسؤال: السلم المجتمعي أم الانقسام الاجتماعي؟

ثانياً: وحدة المجتمع وتماسكه في ظل التوقعات المستقبلية.

أ. شيماء عبد الغفور

عنوان البحث / وحدة المجتمع وتماسكه في ظل التوقعات المستقبلية

ملحق رقم (١)

حاكم الشارقة يشهد
ندوة «السلم المجتمعي»
في مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي

شهد صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، الندوة الدولية السابعة لمركز الأمير عبدالمحسن بن جلوي للبحوث والدراسات الاسلامية في مقر المركز بالشارقة، **في ٢٨ إبريل ٢٠١٨** والتي جاءت بعنوان «السلم المجتمعي وممكنات مواجهة التحديات الراهنة».

وثمن صاحب السمو حاكم الشارقة، في مداخلة لسموه خلال الندوة جهود مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي، مؤكداً سموه أن المركز يقدم أفكاراً نيّرة تخدم أصحاب القرار.

وأشار سموه إلى أن القرآن الكريم دعا إلى المسؤولية المجتمعية المشتركة للرجال والنساء على حدٍ سواء، مقرونةً بالتعارف كمنهج محدد بالمبادئ والإيمان في الأمور كافة التي يقوم بها الأفراد في المجتمع، حيث إن الله سبحانه وتعالى حدّد إطار التعارف في الكرم، والتقوى التي يجب أن تكون هي الإطار الفاعل للتصرفات الفردية كافة، مستندا في ذلك إلى قوله تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير).

وأوضح سموه أن الله سبحانه وتعالى – ومن خلال الآية الكريم – يعلم ما تنضوي عليه النفوس من أغراض التواصل والتعارف الذي يجب أن يكون مفيداً للمجتمع، داعياً سموه إلى إعمال التقوى ووضعها في المقدمة، خاصة فيما يتعلق بحقوق الناس جميعاً.

وكانت فعاليات الندوة قد بدأت بكلمة لسمو الأميرة الدكتورة سارة بنت عبدالمحسن بن جلوي آل سعود، رئيس عام مركز الأمير عبدالمحسن بن جلوي للبحوث والدراسات الإسلامية، رحبت فيها بصاحب السمو حاكم الشارقة مقدمة أسمى آيات الشكر والتقدير لسموه على رعايته للندوة ولدعمه الدائم للمركز في

مختلف فعالياته العلمية والمعرفية.

وقالت سموها «نعيش في أرض حاضر قلق متوتر، سريع التحول، كثير التغيرات، متتالي الهزات، مُحاصر من شرق وغرب، وشمال وجنوب بالالتباس والتعقيد، والاختلاف والخلاف، وكثرة التوجهات والوجهات، وتنوع ملامح التفكير، بين التسالم والتصادم، التصالح والتصارع، التقارب والتباعـد، تحكمنا فيه مجموعة من المصطلحات (الحرية، العدالة، الديموقراطية، التغيير، النهضة، التقدم، الإصلاح، الحقوق، والوسطية... وغيرها كثير) والتي صاغتها تحولات المفهوم، وشكلتها تغلب المصالح، وحولتها من وسائل التقاء وتعاون، إلى شرارات تؤجج بؤر الصراع الفكـري، والنزاع المذهبي، والتـوتـر المجتمعي، والاقتتال الدموي، بسوء فهم، أو إشكالية تطبيق. لتنعكس سلباً على مفهوماتنا الدينية، وموروثاتنا الثقافية، وهويتنا المجتمعية. فكان الفعل، ورد الفعل كلاهما عنيفاً حاداً متضاداً. متراوحاً بين القبول والرفض، الالتحام والتفكك، الاندماج والعزلة في صراع تنافس محتدم».

وأضافت رئيس عام مركز الأمير عبدالمحسن بن جلوي: بين واقع حياتي حقيقي معاش، وعوالم افتراضية مفتعلة مُحاصِرة، تتشابك دوائرها بقوة، لتطبق على عقلية الفرد ونفسيته، فكره وثقافته، إيمانه ومعتقداته؛ تزلزل أرض اليقين في قلبه، وتملأ بالشروخ جدران واقعه، وتلقي بظلالها على قيمه، وتشوه بعض مبادئه، وتحولها إلى هجين غريب، يزعزع سكينته، ويكشف عوار تماسكه الداخلي، وهشاشة سلمه المجتمعي، وضعف أسوار مقاومته الخارجية، وقابليته ومجتمعه للانهيار السريع تحت ضغط فكر قادم، وثقافة جديدة، وطمع مستعر ليجد نفسه يقف وحيداً، لا يملك نسقاً فكرياً واضح المفهومات، أو رؤى تحدد له

ملامح الطريق إلى سلمه المجتمعي، أو وعياً أخلاقياً أصيلاً، يحيل المفهومات والقيم إلى واقع عملي معاش يحتمي به.

وتساءلت سمو الأميرة الدكتورة سارة بنت عبد المحسن بن جلوي آل سعود في ختام كلمتها عن المحاور التي تحاصر السلم المجتمعي في عالمنا المعاصر قائلة: أي سلم مجتمعي نأمل فيه؟

في مفهومه، ومعناه، وصوره الذهنية، وتجلياته الواقعية، وهل نملك وعياً أخلاقياً يحيل المفهومات والقيم إلى واقع عملي؟

وهل الفضاءات الرقمية والعوالم المفتوحة، تتحدى هذا السلم وتؤثر فيه وتبتلعه، لتعيد صياغة المجتمع، وتشكيل فكره وقيمه وهويته وفق مقاصدها وغاياتها؟

هل نملك استراتيجية حضارية مستقبلية واضحة المعالم، تعزز ضمانات السلم المجتمعي في تحقيق وحدته، وتنوعه الثقافي والاجتماعي والاثني دون الإضرار بأحد؟

وهل التعدد والتنوع خيار لنا، أو ضرورة حتمية؟ وكيف يستطيع المجتمع الحفاظ على وحدته وتماسكه في سيره المستقبلي؟.

بعد ذلك بدأت أولى جلسات الندوة التي ناقشت محور الصور الذهنية للسلم المجتمعي، وتجلياتها في الواقع. وناقش الباحثون المشاركون فيها مفاهيم السلم المجتمعي، والوعي ودوره في تشكيل السلم المجتمعي، والعوالم المفتوحة وتأثيرها في صياغة المجتمع وتشكيل قيمه وهويته، إلى جانب ورقة ناقشت شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها في السلم المجتمعي.

أما الجلسة الثانية التي جاءت بعنوان: ضمانات السلم المجتمعي بين الوحدة والتنوع، فقد قدم المشاركون فيها ورقتين تناولت الأولى التعددية والتنوع

الاجتماعي والثقافي والإثني، وناقشت الثانية: وحدة المجتمع وتماسكه في ظل التوقعات المستقبلية.

وشهدت الندوة مداخلات من الحضور الذين ناقشوا موضوعات السلم المجتمعي وتأثيرات التعددية الثقافية، والتعايش الاجتماعي، والثورة الرقمية المتمثلة في شبكات التواصل الاجتماعي والمجتمعات الجديدة الافتراضية، وضرورة العمل على تحصين المجتمع وحضه على التمسك بقيمه وعاداته لتفادي سلبيات التواصل الكوني الحديث.

وتفضل سموه في نهاية الندوة بتكريم المشاركين والمتحدثين في الندوة من العلماء والباحثين ومديري الجلسات.

حضر الندوة إلى جانب صاحب السمو حاكم الشارقة كل من سمو الأميرة الدكتورة سارة بنت عبد المحسن بن جلوي آل سعود رئيس عام مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي للبحوث والدراسات الإسلامية، وسمو الأميرة مشاعل بنت عبد المحسن بن جلوي آل سعود عضو مجلس أمناء مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي للبحوث والدراسات الإسلامية، وسعادة محمد عبيد الزعابي رئيس دائرة التشريفات والضيافة، وعدد من الباحثين والمختصين والمفكرين وممثلي وسائل الإعلام المختلفة.

المكتب الإعلامي لصاحب السمو حاكم الشارقة

الفهرس

الموضـــــوع	الصفحة
مقدمة	٥
كلمة سمو الأميرة الأستاذة الدكتورة سارة بنت عبد المحسن بن جلوي آل سعود – الرئيسة العامة للمركز	٧
مداخلة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، حفظه الله ورعاه	١٣
الوعي ودوره في تشكيل السلم المجتمعي: قراءة في المسارات والمآلات أ.د. سعيد بن أحمد الأفندي	١٥
قراءة في مسارات ومآلات تجربة شرطة الشارقة عن الوعي ودوره في تشكيل السلم المجتمعي د. نواف وبدان الجشعمي	٢٩
الهُّوية والخصوصيات الثّقافية في المجتمعات الافتراضية د. رحيمة الطيب عيساني	٧٧
التعددية الثقافية وسؤال: السلم المجتمعي أم الانقسام الاجتماعي؟ أ.د. أسامة إسماعيل عبدالباري	١١١
وحدة المجتمع وتماسكه في ظل التوقعات المستقبلية شيماء عبد الغفور	١٥١
المناقشات	١٧٧
التوصيات	١٨٣
ملحق رقم (١)	١٨٩